

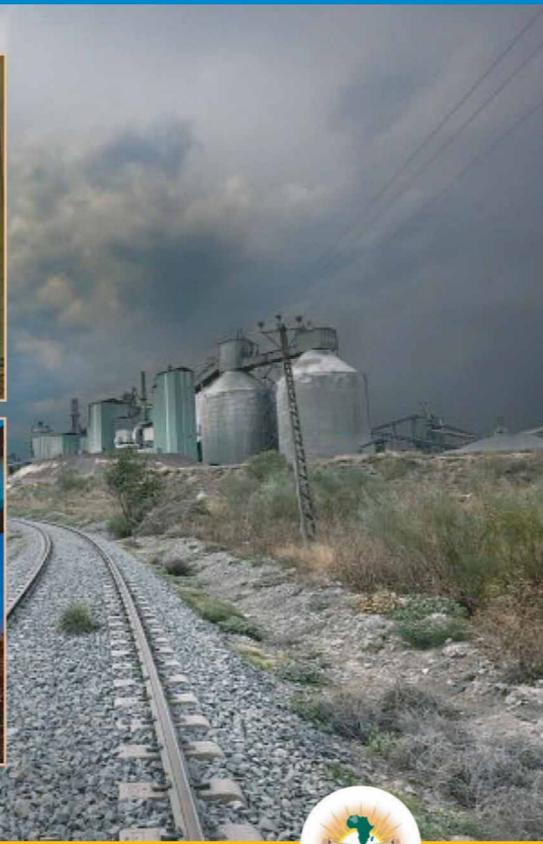
التكامل الاقتصادي

جوان 2014

ردمدم: 1608-2335

العدد 02

■ مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية
تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
جامعة أدرار



مخبر التكامل الاقتصادي
الجزائري الإفريقي

رقم الإيداع: 2013-4037



جامعة أدرار

L'Intégration Economique

Numéro 02

ISSN: 2335-1608

Juin 2014

■ Revue scientifique approuvée spécialisée dans les études économiques et administratives
Editée par le Laboratoire de l'Intégration Economique algéro-Africaine
Université d'Adrar



Université d'Adrar

Dépot Legal: 4037-2013



Laboratoire de l'Intégration
Economique Algéro-Africaine

L'Intégration Economique

التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي

جوان 2014 ردمد: 2335 - 1608 العدد 02

مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
جامعة أدرار

رقم الإيداع: 4037 - 2013

هيئات المجلة:

الرئيس الشرقي للمجلة: أ. د عباسي عمار (مدير الجامعة)

مدير المجلة: أ. د بن عبد الفتاح دحمان (مدير المخبر)

نائب مدير المجلة: د. يوسفات علي

رئيس هيئة التحرير: د. قالون جيلالي

هيئة التحرير:

د. بن الدين امحمد

د. صديقي أحمد

أ. حوتيه عمر

أ. هلال أحمد

أ. مصطفى سفيان

اللجنة العلمية:

- أ. د أقاسم قادة، جامعة الجزائر 03
- أ. د قدي عبد المجيد، جامعة الجزائر 03
- أ. د يوسف رشيد، جامعة مستغانم
- أ. د بن الطاهر حسين، جامعة خنشلة
- أ. د عنابي بن عيسى، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
- أ. د مفتاح صالح، جامعة بسكرة
- أ. د قويدري محمد، جامعة الأغواط
- أ. د فرحي محمد، جامعة الأغواط
- أ. د براق محمد، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
- أ. د بن موسى كمال، جامعة الجزائر 03
- أ. د عماروش أحسن، جامعة البويرة
- أ. د زابري بلقاسم، جامعة وهران
- أ. د بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان
- أ. د بن عبد الفتاح دحمان، جامعة أدرار
- أ. د كورتيل فريد، جامعة سكيكدة
- أ. د صوار يوسف، جامعة سعيدة
- أ. د بوكميش لعلی، جامعة أدرار
- د. علة مراد، جامعة الجلفة
- د. أقاسم عمر، جامعة أدرار
- د. يوسفات علي، جامعة أدرار
- د. بن العاربية حسين، جامعة أدرار
- د. بوعزة عبد القادر، جامعة أدرار
- د. غزيل ميلود، جامعة غرداية
- د. حروشي جلول، جامعة أدرار
- د. مخلوفي عبد السلام، جامعة بشار
- د. أقاسم حسنة، جامعة أدرار
- د. ناصر سليمان، جامعة ورقلة
- د. بوكار عبد العزيز، جامعة أدرار
- د. مزيق عثمان، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
- د. ساوس الشيخ، جامعة أدرار
- د. مصطفى عبد اللطيف، جامعة غرداية
- د. بوطيبة فيصل، جامعة سعيدة
- د. بلعربي عبد القادر، جامعة سعيدة
- د. سيداعمر زينب، جامعة أدرار
- د. بلال بوجمعة، جامعة أدرار
- د. بلوافي محمد، جامعة أدرار

المراسلات:

العنوان البريدي: جامعة أدرار . شارع 11 ديسمبر 1960 أدرار (01000).

البريد الإلكتروني: revue.integration@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني للمخبر: <http://ieaa.univ-adrar.dz>

قواعد النشر :

تهتم مجلة التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز للباحثين من داخل الوطن وخارجه في مجال العلوم الإنسانية بمختلف فروعها، حيث تقبل للنشر الدراسات والبحوث المتخصصة التي تحترم الشروط التالية:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدية والموضوعية في الطرح ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال وذلك بتقديم تعهد كتابي ممضى،

- تخضع جميع المقالات للتحكيم العلمي،

- يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة، مع ضرورة إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة العربية، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)،

- يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني،

- يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات،

- أن يحرر المقال بخط Simplified Arabic الحجم 14 والهامش بالخط نفسه والحجم 10. أما المقالات باللغة الأجنبية فتكون بخط Times New الحجم 12 والهامش بالخط نفسه حجم 10،

- أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة،

- يجب أن يكون إعداد الصفحة كما يلي: الفراغ بين الأسطر 1سم، وعن اليمين 2.5 سم، والباقي 1.5سم،

- يجب أن تكون مصادر ومراجع البحث مرتبة في آخر المقال وفق منهج علمي متبع.

الآراء الواردة في المجلة تخص أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة.

محتويات العدد

- أ هينات المجلة -
- ب قواعد النشر -
- ج محتويات العدد -

01	د. بودلال علي	تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل	35-01
02	أ. د. بن بوزيان محمد أ. بن مسعود محمد	دور الشراكة الأجنبية في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك	65-36
03	أ. قرارية فتحة	الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة - رهانات وآفاق -	84-66
04	أ. د. بل مقدم مصطفى أ. تيقاوي العربي	دور المنظمات المالية الدولية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية 2008	120-85
05	د. يوسفات علي أ. بجاوي لخضر	السياسات البنائية في التجارة الدولية - الواقع والنقاشات بين الدول المتقدمة والدول النامية	142-121
06	أ. مسعودي محمد	آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية	177-143
07	أ. بوسالم رفيقة أ. لخديمي عبد الحميد	أثر صدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين (1970 - 2009)	209-178
08	أ. د. الشريف بقة أ. عبد الحميد مرغيت	إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر: الفرص والتحديات	233-210
09	د. فيصل بوطيبة	العوائد النقدية وغير النقدية للاستثمار في التعليم	251-234
10	أ. طاوش قندوسي أ. خراز الأخضر	إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية	278-252

تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

تشخيص الواقع وتحديات المستقبل

د. بودلال علي¹

ملخص:

تتناول هذه الورقة موضوع واقع تجربة التكامل الاقتصادي المغربي والتحديات التي تواجهه واليات التصدي لها وكيفية تفعيلها، وأسباب تعثره رغم الإمكانيات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها هذه الدول والمقومات الاقتصادية المشتركة في ظل الاهتمام المتزايد بالتكتلات على الصعيد العالمي، تم استعراض مسيرة الاتحاد في الوهلة الأولى ثم التعرض إلى عنصر التكامل الاقتصادي المغربي كضرورة ملحة بعد ذلك تسليط الضوء على برامج العمل وأولويات الاتحاد، في الأخير تطرقنا لأهم معوقات هذا التكامل وفي هذا الصدد يكون تنسيق جهود دول اتحاد المغرب العربي في مجال التكتل أكثر من ضرورة لعدة اعتبارات أهمها تقارب ظروف ومعطيات دول الاتحاد وهذا ليس بالشيء البعيد في ظل وجود عقول عربية خلاقة وموارد هائلة، تبقى الإستراتيجية المثلى والاستغلال الأفضل لهذا التكتل الإقليمي هي غاية هذه الدول.

الكلمات الدالة: بلدان اتحاد المغرب العربي، التكامل الاقتصادي، تجربة التكتل، الآفاق والتحديات.

Résumé:

Ce papier traite le sujet de l'expérience du Maghreb l'intégration économique et les défis que cela fait face et des mécanismes pour leur adresser(aborder) et comment les mettre dans l'effet et les raisons d'interrompre malgré des énormes ressources humaines et matérielles(substantielles), qui aimé(qui joui de) par ce joint(articulation) d'États l'infrastructure économique à la lumière des blocs d'intérêt croissants au niveau global(mondial), a été l'examen(la revue) de la marche de l'Union(du Syndicat) en premier lieu et ensuite être soumis au Maghreb l'intégration économique en urgence, pour éclairer les programmes de travail et les priorités de l'Union(du Syndicat), le dernier a mentionné les obstacles les plus importants pour l'intégration et est à cet égard la coordination des efforts des Etats l'Union(le Syndicat) de pays du Maghreb arabes dans la zone.

Mots clés: Union maghrébine, Intégration économique, expérience de l'intégration, horizons et défis

¹ - أستاذ محاضر، جامعة تلمسان.

مقدمة

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكيتين، وأفريقيا.

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لم تقتصر فقط على دول العالم المتقدم بل شملت الدول المتخلفة والنامية على حد سواء، ففي القارة الإفريقية شهدت عدة اتفاقات وعمليات التكامل ولكن رغم كثرتها لم تر طريقها إلى التطبيق فكلها لم تتجاوز المرحلة الأولى للتكامل ولم تتعد كونها محاولات لا غير وأهم هذه التكتلات الوحدة الاقتصادية الإفريقية الغربية، الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى وكذا اتحاد المغرب العربي وربما الاتفاقية الوحيدة التي حققت قدرا ضئيلا من الإنجاز هي منطقة التبادل التفضيلي.

وتستعرض هذه الورقة موضوع التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي من جانبين. أولاً، الجانب النظري وذلك من خلال استعراض مراحل التكامل الاقتصادي، وثانياً من خلال التطرق إلى ما تم تحقيقه فعلياً من تكامل اقتصادي على مستوى المغرب العربي وأهم الصعوبات والتحديات التي تواجهه..

ومن خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهرى التالي:

كيف يمكن أن يساهم توافق الرؤى في تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي؟

يجرنا هذا السؤال الرئيسى إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الآثار المحتملة للتكامل الاقتصادي على الاقتصاديات المغاربية ؟

2- ما هي الخطوات العملية والتقنية لإقامة تكامل اقتصادي مغاربية؟

- فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها فيما يلي:

1. يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي مجالاً لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلماً لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى.

2. تتماثل الأنظمة المغاربية إلى حد بعيد، بحكم تركيبتها وتطورها في نفس الظروف التاريخية والاقتصادية.

- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه لما يشكله من زيادة كبيرة في اقتصاديات اتحاد المغرب العربي، إضافةً إلى أهميته في تشخيص مقومات ومعوقات قيام الاتحاد المغاربي ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1- تناول أسس التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي والعوامل والأدوات المساهمة في تفعيله.

2- إبراز وقع التنسيق الضريبي على الاقتصاديات المغاربية، وذلك بالتطرق إلى مختلف الآثار الناتجة عنه.

- منهج البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، ونظراً لطبيعة البحث، استخدمنا منهجا وصفيا تحليليا، حيث استعرضنا عناصر ومراحل التكامل الإقليمي وواقع التكامل الاقتصادي لبلدان المغرب العربي وتكلفة عدم تجسيده، بالإضافة إلى استعراض التحديات التي يمكن أن يواجهها تكامل بلدان اتحاد المغرب العربي والتي إن لم يتم معالجتها بصورة فعالة تعرض مثل هذا التكامل إلى التصدع.

أولاً - ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي¹:

يعتبر التكامل الإقليمي بين الدول النامية جانباً - من جوانب عديدة - يدخل في إستراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة - في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية قطرية فردية. ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل شرعيتها ومبرراتها حتى غدت توجهها عالميا لا يخص الدول النامية بقدر ما يخص الدول المتقدمة ولم يكن التكامل الاقتصادي مفهوما سهل التحديد فقد اختلف الاقتصاديون على تحديد مفهوم متفق عليه بخصوصه، ودون أن ندخل في جدلية تحديد مفهومه نأخذ أحد تلك التعاريف، والذي يرى أن مصطلح التكامل يعني "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحداً" وينطوي هذا التعريف على ستة أبعاد يمكن تلخيصها فيما يلي:

البعد الأول: يتعلق بطبيعة المفردات التي يجري التكامل بينها

البعد الثاني: ينصب على نوع النشاط الذي يجري التكامل بشأنه من بين أوجه نشاط هذه المفردات

¹ - د. برهان غلبوم، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، ورقة قدمت إلى ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

البعد الثالث: يرتبط بما سبق وهو إمكانية تعدد صيغ التكامل مع اختلاف المفردات ونشاطاتها

البعد الرابع: أن هذا التوجه يتخذ صفة الديمومة، وهو ما يميزه عن ترتيبات مؤقتة تنتهي في أجل محدود.

البعد الخامس: هو أن التكامل يتحقق بتراضي الأطراف المعنية، وبالتالي فهولا يشمل حالات الضم بالقوة.

البعد السادس: هو أنه لا بد من شعور المفردات بجدوى التكامل في تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها.

ولعل كل ما سبق يقودنا إلى القول إن التكامل الاقتصادي هو عملية سياسية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها-محليا إقليميا- وبلوغ درجة من الاندماج فيما بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى أهداف اقتصادية معينة

إن التكامل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها. وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة-ليست بالضرورة كلها اقتصادية- بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية. ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في:¹

¹ - <http://www.maghrebarabe.org/ar/marrakech.cfh>.

- 1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.
- 2- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.
- 3- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
- 4- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.
- 5- رفع مستوى رفاة المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.
- 6- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصاً إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة-اتحاد جمركي على الأقل- حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية

محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

انطلاقاً من هذا التعريف سنحاول الولوج في هذه الورقة إلى موضوع التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي، من خلال نظرة تحليلية نقدية لواقع التكتل في هذه البلدان، للوقوف على أهم الاستراتيجيات العربية المتبعة في المجال-إن وجدت- وماذا حققت للمجتمعات العربية للوقوف على أهم معوقات تكتل المغرب العربي آمليين في الأخير الوصول لبعض الحلول للنهوض بتكامل الاقتصادي للمغرب العربي من خلال معرفة مدى إمكانية تنسيق الاستراتيجيات والجهود في هذا المجال بين مختلف بلدان المغرب العربي.

ثانياً - مشروع اتحاد المغرب العربي:

ينبعث مشروع البناء المغاربي في أعقاب لقاء جربة الثاني ولقاء طرابلس وغداة المؤتمر الاستثنائي لل قمة العربية بالجزائر، بعد أن جمده فتور العلاقات المغاربية واكتنفه اليأس جيلا كاملا، التقى رؤساء الدول المغاربية في جلسة خاصة بالجزائر قرروا فيها فتح الملف من جديد واستئناف المسعى وأنشئوا لذلك جهازا ضربوا لانعقاده موعدا مضبوطا ورزنامة موقوتة.

ما يذكر التاريخ أن رؤساء الدول المغاربية نظمت بينهم جلسة مشتركة وهي المحاولة الوحيدة عام 1956 بين ملك المغرب والرئيس التونسي وحدهما بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء المقاومة الجزائرية.

فاجتماع الجزائر يوم الجمعة 10 جوان 1988 هو حينئذ مبادرة لا سابقة لها في عهد لاستقلال وهي جديدة من أجل ذلك بالاستبشار إلى تجديد الأمل.

نعم إن القرار الصادر عن هذا اللقاء والمعلن عن التمسك بهدف الوحدة والقاضي بإنشاء جهاز خاص مكلف من جانب الرؤساء أنفسهم بتقديم الاقتراحات

وانشاء الدراسات، ظاهرة ثانية للجدية ومدعاة أخرى للاستثمار تؤكد التوجه الجديد الذي استهلته قرارات استئناف العلاقات المعطلة بين دول الجهة أو تحرير المبادلات التجارية.

هذه كلها مساعي طيبة وخطوات إيجابية يترتب عنها أمران:

أولهما: انقشاع الغيوم المتلبدة ولومن حين لآخر. حيث ظلت تشغلنا جميعا بالخلافات المفتعلة، وتعظم في أعيننا هموم الحاضر فتعرفنا عن أفاق المستقبل وتفسد عندنا ميزان الأولويات وتحجب ما بأيدينا مجتمعة من إمكانيات موضوعية واسعة للانتصار على مشاكلنا المتشابهة ولانتهاج سبيلنا بين الأمم⁽¹⁾.

ثانيهما: هو إدراكنا المشترك لما يرتهن المستقبل جهتنا عن خطر الإمعان في تهميش منزلتنا الدولية وتعميق مكبلات التبعية المعرقة لجهودنا الإنمائية في جهة من العالم تتمكن فيها من حولنا وبين أجوارنا روابط التوحد وأسباب الازدهار والقوة، ونظل فيها معنيين في مسالك الانعزال والتوهين متشبثين بالخصوصيات المفارقة.

وليس من الصراحة مفر. ولا من الإقرار بالحق بد، والصراحة تملئ الإقرار بأن تجربة البناء المغاربي المشترك على امتداد ربع قرن هي محاولة فاشلة. ومن أوكد الواجبات في مستهل هذا الباب أن نفحص هذه التجربة.

¹ - مصطفى الفيلاي، المغرب العربي نداء المستقبل، دار سراس للنشر، 1988.

1.2- التكامل الاقتصادي المغربي ضرورة ملحة⁽¹⁾

إن استقرار الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، والتمتع في تطوير اقتصاديات المعرفة، وتطور التقنية الحديثة وتأثيرات العولمة، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة:

- في غياب الاندماج المغربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر بـ2%، بالنسبة لنتاجها الداخلي المحلي، وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر بـ: 20000 ألف فرصة عمل سنويا.
- إن نسق العولمة المتسارع زاد من سقوف المطالب الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الاجتماعية، وخلق أنماط استهلاكية جديدة الأمر الذي يملى على الحكومات ترشيده وتلبية الممكن منه، ولن يتم ذلك إلا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الزيادة السكانية، وتشير الدراسات إلى أنه لو حققت الدول المغربية معدلات نمو سنويا تتراوح ما بين 4% و5%، فإنها ستحتاج إلى أكثر من عشرين عاما لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من مستوى دخل مواطني الدول المتقدمة.
- إن اقتصاديات دول المغرب العربي، هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي

¹ - محمد الشكري، التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمّة الاقتصادية 08/07/نوفمبر 2007، قطر، ص ص 10-10.

ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري.

- إن مؤشرات النشاط الاقتصادي الحالي كلها تشير بوضوح إلى تجدر التبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة، وبالتالي فإن الفكاك من هذه التبعية لا يمكن أن يكون إلا بترتيبات إقليمية
- إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى منظمة التجارة العالمية (تونس المغرب، موريتانيا) وتواجد دولاً أخرى بصفة مراقب استعداداً للانضمام (الجزائر وليبيا)، يتطلب تنسيقاً فعالاً وتكاملاً إقليمياً يمكن من توطين مشروعات كبرى، وإقامة صناعات منافسة، وتطوير أساليب استخدام التقنية، وزيادة معدلات الإنتاجية
- إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي، ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انطلقت من برشلونة عام 1990م، ومبادرة ايزنشتات (مساعد وزير الخزانة الأمريكي) عام 1997م، لدول المغرب والتي تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية تنطبق والوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي من تطوير القطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية والتنافسية، وحرية الأسواق، وأخرها كانت دعوة الرئيس الفرنسي نيكول ساركوزي، بشأن إقامة اتحاد متوسطي، كل هذه المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الإقليمية والدولية تفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص.
- رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من 80 مليون نسمة (توقع مائة مليون نسمة، عام 2010م)، فإن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4% من مجمل المبادلات مع الخارج، والمقدر بحوالي 137 مليار دولار، في

- حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي إلى 60%، ودول جنوب شرق آسيا إلى 22%، ودول أمريكا الجنوبية 15%.
- إن انضمام دول جديدة للاتحاد الأوروبي، له تأثيراته البينة على اقتصاديات دول المغرب العربي سواء فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المغربية، أو على حجم العمالة المغربية بأوروبا، وتحولاتها المالية، ذات التأثير المباشر على إيرادات موازنات بعض الدول المغربية.
 - تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغربي لا يتجاوز 1.5% من الإنتاج الزراعي العالمي، وفي ظل ارتهان هذا الإنتاج لتقلبات مواسم الأمطار، وتختلف التقنيات الزراعية المستخدمة، وزيادة معدلات النمو السكاني، فإن الأمر يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغربي بشكل متدرج ومدروس.
 - تواجه الاقتصاديات المغربية مشكلة تنامي معدلات الهجرة التي تستنزف الطاقات الشابة المدربة والمؤهلة والقادرة على العمل والإنتاج، والتي كلفت المجتمعات المغربية ثمناً باهضاً لإعدادها.
 - تعاني بلدان المغرب العربي من تدني معدلات الإنتاجية مقارنة بدول أخرى صاعدة، ويرجع ذلك إلى تخلف أساليب التقنية المستخدمة، وعدم ربط التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل، وعدم ربط الأجور والحوافز بالإنتاجية، وإلى قوانين وبيئة الأعمال المتخلفة المحيدة لنواحي القصور الاجتماعي على حساب الإنتاجية.
 - لقد تحققت في الفترة الأخيرة فوائض مالية كبيرة من صادرات النفط والغاز، وزيادة لا بأس بها في مدا خيل السياحة والصادرات وتحولات العاملين في الخارج، وقد تحقق ذلك نتيجة لظروف دولية مواتية، وتزامنها مع تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، لكن أمر الحفاظ

على هذه الفوائض وتنميتها وحسن توجيهها لخلق التنمية الحقيقية يبقى مرهونا بتغير الظروف الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية، فإيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج تتأثران مباشرة بأي أحداث أمنية تهز العالم وما أكثرها، وحجم الصادرات من النفط والغاز وأسعارها مرتبطة بأسواق دولية، تأثيراتها فيها لا تذكر وأما الصادرات الأخرى فإن حجمها وأسعارها تتحدد طبقا لمعايير الجودة، والتكلفة والقدرات التسويقية.

- تتعرض المدخرات المغاربية بالخارج لعوامل التضخم النقدي، وهزات أسعار الصرف وتعرضها للارتهان السياسي بفرض قيود على حركتها، ومراقبتها واحتمالية تجميدها، ولعله من المفيد التنكير بتجميد الأرصدة الليبية، واعتراض مجلس العموم البريطاني على زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية عام 1986م وليس ببعيد ما حدث في صفقة مواني دبي بالسوق الأمريكية، رغم تطبيق أسس الشفافية والوضوح.

2.2- مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي⁽¹⁾

تملك الدول المغاربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية، وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها، وبالتالي خلق فرص العمل الشريف لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في

¹ - محمد الشكري، التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المصدر السابق، ص ص 10-10.

أقرب الآجال، فبالإضافة إلى وحدة اللغة، والدين والإرث الثقافي والحضاري الذي يشكل الوجدان المشترك لهذه الأمة:

- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانية زراعية ورعوية لا بأس بها، وإمكانية سياحية هائلة، وتتملك موريتانيا الفوسفات والحديد، ناهيك عما تملكه الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من احتياطات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم، وتعتبر ثاني أكبر مصدر له، وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي.
- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز الـ 100 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 120 مليون نسمة في عام 2015م، مما يشكل سوقاً استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرة الحجم والمزايا النسبية.
- إن المداخل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا، يجب أن يستفاد منها في تنمية المنطقة، ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواق أخرى، وتبذيرها على أنماط استهلاكية ترفية، لقد أضع العرب بشكل عام إمكانيات الاستفادة الممكنة من الفورة النفطية الأولى في السبعينيات، ويؤمل أن يكونوا قد استخلصوا الدروس، للاستفادة من الفورة النفطية الثانية، واستخدامها لخلق التنمية المشروعة وفي هذا الصدد نشير إلى أن مركز التحليل الإستراتيجي الفرنسي، قد أودع أخيرا في توقعاته المستقبلية لأسعار النفط، بان اليرميل سيكون ما بين 50-80 \$ حتى 2015م وما بين 100-150 دولار، ما بين 2015 وحتى 2030م.

- لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة استقراراً ملحوظاً في أوضاع اقتصادياتها الكلية، أوضاع تضخم منخفضة، استقرار في أسعار صرف العملات، احتياطات خارجية كافية، فوائض في موازين المدفوعات، وتوفر الأوضاع المستقرة نسبياً، الظروف الملائمة والوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

3.2- الأولويات وبرامج العمل:

لكي تحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هناك أولويات يجب اعتبارها، وبرنامج عمل يستلزم تبنيتها، واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني كافياً لإنجاحها، على أن تنفذها مؤسسات كفئة يديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقضية التكامل والوحدة بين الشعوب المغرب العربي ومنها:

1.3.2- برامج اتحاد المغرب العربي⁽¹⁾

- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية.

- الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية.

- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم في الآونة الأخيرة إنشاء آلية لفض النزاعات والاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية،

¹ - محمد الشكري، المصدر السابق، ص ص 10-10.

وتخفيف القيود غير الجمركية، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار إقامة مشروع إتحاد جمركي عربي بحلول عام 2020م.

- تنسيق السياسات الاقتصادية المغربية، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي، والإصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير الحساب الرأسمالي.

- توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة، والاستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغربية.

- الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية، وتدعيم الشحن الجوي، والإسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغربية في مواعيدها المناسبة.

- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات، تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها، والانضمام لاتفاقيات التحكيم الدولية، واختيار قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

- تبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية.

- فصل السياسة عن الاقتصاد، والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الايدولوجيا، والمصالح الشعبوية الضيقة، وترسيخ ثقافة ايجابية لإدارة الخلافات، والأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي، وموارده وإمكانية وطموحات شعوبه واستشراف مستقبله.

2.3.2 - برامج الدولة⁽¹⁾

- العمل على تحسين بيئة الأعمال ومقاومة الفساد والمحسوبية والمحاباة وإصدار حزمة من القوانين التي تحارب هذه الظواهر والممارسات، وتدعم الشفافية، وقواعد الحكم المؤسساتي الرشيد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وأنظمة التقارير الدولية.

- تطوير وتحديث مراكز الجمارك، وتدريب العاملين بها، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، وتطوير أساليب التنقيش بها، ودمج المراكز الحدودية وتوحيد النماذج المستعملة، تفاديا لتكرار الإجراءات.

- الحد من الممارسات البيروقراطية في الجهاز الإداري.

- دعم شركات الإنشاءات الصغرى والمتوسطة، وتحفيزها للعمل في البلدان المغاربية الأخرى، نظرا لما توفره هذه البلدان من فرص هائلة في ميدان البناء والتشييد، وتطوير البني الأساسية، ولا يخفي تأثيرات ذلك على تدوير الأموال المغاربية داخل الاتحاد، وخلق فرص عمل وتطوير صناعة مواد البناء والتشييد، وحاليا تستغل الشركات الدولية هذه الفرص على حساب الشركات المغاربية.

- إيلاء التنمية البشرية الأهمية القصوى، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وحياسة المعرفة وتوطين جامعات ومعاهد تطبيقية دولية في المنطقة.

- التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه الدول المغاربية في ضمان سيادة القانون من خلال توفير حزمة القوانين والتشريعات، والتي تحدد بوضوح المراكز القانونية والمالية للمتعاملين الاقتصاديين، وضمان تنفيذ الأحكام بالسرعة والفعالية والحيادية التامة بما يرسخ ثقافة الإيفاء بالعقود والالتزامات.

¹ - د. محمد الشكري: المصدر السابق، ص ص 10-10.

- بناء إعلام حيوي وفعال يمكن من بناء الوعي المغاربي، ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح، ويروج لفرص الاستثمار المنتج داخل البلدان المغاربية.

3.3.2- دور المصارف ومؤسسات التمويل المغاربية⁽¹⁾

- التنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية، لتجميع المدخرات المالية واستخدامها في مشروعات استثمارية منتجة ومتكاملة، وتطوير أنظمة الدفع لانجاز المبادلات التجارية بكل سهولة ويسر.

- ضمان حصول الشركات الصغرى والمتوسطة على الائتمانات المصرفية لتطوير أعمالها، وتبسيط الشروط الإدارية اللازمة لذلك، وتخفيض تكلفة الحصول على هذه الائتمانات.

- تطوير أسواق رأس المال المغاربية، بما يضمن تكاملها وتجميعها للمدخرات وحسن توزيعها على الاستخدامات المثلى.

- التسريع باستكمال دفع رأس المال المصرف المغاربي، للاستثمار والتجارة الخارجية، ومباشرته لأعماله والبعد به عن العمل المصرفي التقليدي، بحيث يركز على العمل الاستثماري كإعادة دراسات الجدوى للمشروعات ويروج لها ويسوقها لمؤسسات مالية ومحلية وإقليمية بغرض المشاركة فيها وتمويلها.

- تطوير التعاون بين مؤسسات تشجيع الاستثمار المغاربية.

ثالثاً - بعض المؤشرات الاقتصادية المشتركة بين دول الاتحاد:

المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ في المواد ومنابع الرزق، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض

¹ - د. محمد الشكري: المصدر السابق، ص ص 10-10.

الغربي البحر المتوسط جبهة عمرانبة عريضة في أفق حضاري موصوف ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الربط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب ومن الغرب إلى الشرق فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمق إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي ومجاورتها لمشرف الغرب الأوروبي فينطبع العمران البشري فيها بملاح التجانس والمقارب الثقافي والنماذج الاجتماعية. فالمجموعة البشرية المغاربية أمة واحدة يبلغ عددها اليوم 120 مليون نسمة بحلول عام 2015 حيث سوف يقفز هذا العدد إلى 190 مليون نسمة سنة 2025 وتتوسع هذه المجموعة البشرية في رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة ملايين من الكيلومترات المربعة (كم²)، وهذه الأرقام لها وزنها الإستراتيجي بين الأمم وأوراق ضاغطة يمكن أن يلعبها المغرب العربي إن فهم ثقلها ودورها في زعزعة الأمن الاقتصادي الأوروبي وحتى الأمريكي إن لم نقل العالمي بدون مبالغة: فالآن كل الدول تريد إيجاد أسواق لتفادي كساد سلعها ولا تجد سوق متوسطة وما يميزها من المعايير في المستوى الثقافي ومستوى مهني واقتصادي أحسن من مثيله في الدول المتخلفة الأخرى هذا من جهة احتياجات الغرب لنا ولكن إذا نظرنا من الجهة الأخرى أي احتياجاتنا نحن للغرب واحتياجاتنا الخاصة كما ونوعا ومع تزايد السكان مما ينتج عن ذلك من ارتفاع كلفة إشباع هذه الحاجيات وفي مقدمتها الغذاء فحاجتنا له يمكن تغطيتها بدون اللجوء إلى الغرب فكما وضح في تقرير أن الطلب الإجمالي في سنة 2014 يقتضي تحقيق 80% من الكفاية الغذائية ونحن لم نتجاوز 50% حاليا وهذا ما يشكل تهديدا خطيرا جدا وهذا يقودنا إلى استصلاح ملايين الهكتارات الجديدة لتوسيع الرقعة الزراعية التي أصبحت سلاح فتاك تفوق خطورته خطورة السلاح النووي بدليل أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت مؤتمر في غاية السرية في

واشنطن لمعالجة قضية الغذاء ودوره في القرن الواحد والعشرون ودوره كسلاح استراتيجي⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك تكوين عشرات الآلاف من المعلمين والأساتذة وهذا ما يعكس ضرورة رفع حصة التعليم من الإنفاق العمومي في المغرب العربي حيث يبلغ الآن في المتوسط 12 % إلى 80 % من الناتج الداخلي الإجمالي⁽²⁾.

أما الشغل فيواجه تحدي جد صعب حيث يرتفع حجم القوى العاملة ليصل إلى 50 مليون ويبلغ الطلب الإضافي نحو 2 مليون سنوياً ، مع العلم أن تكاليف توفير منصب شغل واحد تقتضي 3 آلاف دولار في القطاع الزراعي و30 ألف في القطاع الصناعي أو الخدماتي فكم يتطلب توفير الأموال لتغطية الطلب الجديد. أضف إلى ذلك حجم الاستثمارات الواجب تمويلها لإشباع الحاجيات السكانية والمرافق الملحقة.

بيد أن كل هذه المتطلبات يقابلها عجز واضح في الدخل الإجمالي لدول المغرب العربي لان تجاوز 103 مليار دولار \$ معدل الفرد الواحد 1750 مع فروق شاسعة من واحد إلى عشرين وحدة⁽³⁾

- موريتانيا 320 \$.

- ليبيا 8600 \$.

- المغرب 800 \$.

- الجزائر 1900 \$.

- تونس 1800 \$.

لقد استقر اليقين لدى النخب المغربية سياسية كانت أو جامعية فكرية وهذه الأخيرة الأكثر إصراراً على بلوغ هذه الأهداف في الأفق القريب والمتوسط

1 - هانس جيبترمانزتين وهارولد شومان: "فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة عدنان عباس علي سلسلة عالم المعرفة الكويت 1998 ص 120.

2 - إحصائيات صندوق النقد الدولي: "التقرير السنوي للتنمية لعام 1990.

3 - إحصائيات صندوق النقد الدولي المرجع السابق.

أيسر كلفة وأضمن إدراكا وأخص أزماناً بإتباع سبيل التضامن المغاربي والارتفاع فوق الخصوصيات القطرية وأن تجمع الإمكانيات والموارد المتاحة في الأفق الجهوي العريض أضمن السبل لمجابهة التحديات الكبرى وهي تحديات مشابهة - في المضمون - كالغذاء والصحة والتعليم والسكن والشغل المنافسة غير المتوازنة بينها وبين الخارج الذي أصبح مكتلا في شكل كتل سياسية واقتصادية وحتى عسكرية.

والتجربة المغاربية ورغم ما يميزها من غياب أهداف رسمية، بل اقتصرت على التصريحات غير الرسمية لبعض القادة المغاربة بدون إعطاء آليات والجدول الزمني لتنفيذها حيث يمكن استخلاصها كما يلي:

- تحقيق تعاون اقتصادي.
- تحقيق تنمية اقتصادية.
- وحدة اقتصادية.
- اندماج اقتصادي.
- سوق مشتركة.

1.3 - مراحل التجربة:

يمكن حصر مراحل التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي خلال مراحل من الزمن تقريبا من 1964 إلى 1987 في 3 صيغ للتعاون الاقتصادي شكلت مراحل هذا الأخير.

- صيغة التعاون القطاعي: 64-67: أي التنسيق بين القطاعات وكانت البداية بين قطاع التجارة والصناعة كمرحلة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

- صيغة التعاون الكلي الشامل 68-75: وجاءت بعد الصيغة الأولى التي تعد التنسيق بين القطاعات جاءت هذه المرحلة ليتم التعاون بشكل كلي

شامل في نطاق اتفاق عملي للتعاون الجهوي وتم تشكيل لجنة استشارية لدراسة آفاق التعاون في نطاق حل إجمالي.

- صيغة إنشاء المشاريع داخل القطاعات: وتشمل كل القطاعات حيث تم الإعلان عن مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغربية المشتركة سنة 1978 في الجزائر حيث دعا هذا المشروع إلى دراسة مطولة استمرت 76-81 لتقدير الطلب الإجمالي المغربي اعتمادا على الجداول الإحصائية الوطنية بالقياس إلى كل صنف من أصناف السلع المرسمة بما يعرف باسم جدول بر وكسل ونتج عن هذه الدراسة اكتشاف 20 نوع من السلع الكبرى التي تستوردها الأقطار المغربية بصورة منتظمة وكان من الممكن إنتاجها محليا من طرف شركات مغربية مشتركة.

والجدير بالذكر أن القطاعات التي أولتها الحكومات المغربية عنايتها للتعاون الاقتصادي تركزت بصورة خاصة على المبادلات التجارية وعلى الصناعة وشملت بعناية مخصصة، ميادين التمويل والتأمين والقوى العاملة والحسابات الوطنية والإحصاءات. بالإضافة إلى الضعف والإهمال الشبه كامل للقطاع الزراعي الذي انخفض في تربية المواشي والحلفاء أما في مجال التنمية فلقد اكتفى المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي في إحدى الدورات إلى الدعوة للتنسيق بين المخططات الوطنية ولكن شيئا من ذلك لم يحصل.

هذا فيما يخص جانب المضمون للتعاون، أما من جانب الطريقة المتوخاة لإنشاء هذا التعاون فلقد ترددت الحكومات في الاختيار بين ثلاث طرق هي⁽¹⁾.

¹ - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق ص 98.

أ- طريقة دنيا مرحلية النسق: تقوم هذه الطريقة على أهداف سنوية تجرى بشأنها مفاوضات قطاعية تعمل في ميدان التجارة المغاربية، مثلا: ضبط مجالات التحرير التفاضلي وجداول المنتوجات المرشحة للاستفادة من هذا التحرير.

ب- طريقة كلية جامعة: تقوم على اقتحام التعاون الاقتصادي في عامة ميادينها بإبرام اتفاقية مغاربية للتعاون تحدث الوحدة من الاقتصاديات الوطنية وتحدد معالم السياسات الاقتصادية والجبائية والمالية والزراعية الواجبة في هذه الوحدة وتضبط رزنامة مؤقتة لرفع الحواجز الجمركية على الصعيد المغربي ولتوحيد النظام الجمركي من الخارج، كما تقضي هذه الطريقة إنشاء جهاز مغربي للتعاون يملك حق اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ.

ج- طريقة الوسطية: جاءت هذه الطريقة على خط الاعتدال تتبع التقيص الخطي من الأداءات الجمركية الوسطى، ومن التقيص في باب التحرير المرحلي للتجارة بين الأقطار المغاربية، وتقضي بإقامة جداول سنوية لأنواع الصناعات التي لا يحق لأي بلد أن يقيمها بأرضه دون موافقة الآخرين، فإذا حصلت هذه الموافقة تمنح هذه الصناعة الطابع المغربي الذي يخوله حرية الترويج وأوصت الطريقة الوسطى أيضا بإنشاء بنك للاندماج الاقتصادي يقوم بتمويل من جانب جهاز التعاون، ضف إلى ذلك تنسيق السياسات التجارية تجاه الخارج خصوصا مع المجموعة الأوروبية للسوق المشتركة.

2.3 - أسباب الفشل:⁽¹⁾

لا يمكن بمكان فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي ولا يمكن قيام أحدهما على أنقاض الآخر فهما وجهين لعملة واحدة ولكن الملاحظ في اتحاد المغرب العربي أنه خارج عن فعاليات هذا التعاون ولكن ليس محايداً ضف إلى ذلك أنه لا يجراً أن يعطى شرعية القرارات الأساسية الصادرة عن رؤساء الدول ولا حتى ضبط أهدافه السياسية ومراميه الحضارية البعيدة بل لم تصدر أية بادرة عن الملوك والرؤساء بخصوص المستقبل المغربي حيث بقيت الصلاحيات والمبادرات والممارسات والتنظيم محصورة فقط في مستوى الوزارات وبالتحديد وزراء الاقتصاد، هذا ما لوحظ في البداية ولكن بالإضافة إلى هذا التهميش أو غياب القرار السياسي في دعم وإعطاء شرعية للقرارات الاقتصادية لم يتوقف عند هذا الحد السلبي بل امتد إلى المعارضة الارتجالية الصريحة وأي مشكل بسيط يطرأ بين أعضاء المجلس فأول خطوة يضغط بها طرف على الآخر ورقة الاتحاد، وهذا الخلط في استعمال الضغط وحتى اتجاهها فمن المفروض أن هذه الورقة تستعمل للضغط الخارجي وليس الداخلي فبدل أن نضغط بها على الغير أصبحنا نضغط بها على بعضنا البعض.

فانتقال القرار السياسي من التهميش إلى المعارضة الصريحة للقرارات الاقتصادية يشكل تهديداً مستقبلياً، فكما نعلم أن المستقبل المغربي عموماً والعربي خصوصاً في الألفية القادمة قضية سياسية - اقتصادية بدرجة أولى وهو اختيار حضاري على سند التواصل مع الميراث الثقافي المشترك

إن فالتعاون متوقف على القرار السياسي أكثر منه القرار الاقتصادي فإذا نظرنا للجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فكل شيء متوفر ينتظر التنفيذ وهذا الأخير متوقف على قرار سياسي بدرجة أولى والذي يعتبر هو الآخر

¹ - <http://www.maghrebarabe.org/ar/declaration.cfm>

صعب نظرا لغموض التصور السياسي المشترك عند الساسة المغاربة وحتى الآن وسواء في أي قطر من أقطار المغرب العربي لم يناد أحد من الأحزاب سواء المعارضة أو أحزاب المساندة للسلطة بتبني فكرة الوحدة المغربية أو العربية بل اقتصر تدخلهم عند الأزمات أو المناوشات أو اضطراب العلاقات فيما بين دول المغرب العربي.

ففي حين نرى رأي المعارضة السياسية في أوروبا أو أمريكا تتكلم عن انتخابات أوروبية (البرلمان الأوروبي) ولديها برامج دولية في حين تقتصر نظرة أحزابنا المغربية على مشاكل لا أقول وطنية (اقتصادية، اجتماعية سياسية،...) بل تقنية جهوية، وهذا ما ينطبق كذلك على الهيئات المغربية (للاتحاد المغرب العربي) فاهتماماتهم (المحلية التقنية الجهوية) انتقلوا بها إلى هيئات الاتحاد حيث ظلت تتخبط في مشاكل فنية طغت على الاتحاد طيلة 04 عشرات وتفاقت هذه المشاكل وزيادة قدرتها المعطلة راجع بدرجة أولى إلى افتقاد الإرادة السياسية الكفيلة بحل مثل هذه المشاكل أو يتجاوزها، وتعاضم شأن تلك المعضلات الصغيرة التي كانت تسمى أصل رأس المال المغربي ونسبة القيمة المضافة واكتسبت قدرة تعويضية دعت إلى رد الاعتبار لمشروع اتفاقية التعاون المغربي للتنمية مرتين متعاقبتين بالرباط في 1970 والجزائر 1975 فاحتلت القضايا الفنية محل الصدارة في اهتماماتنا وهمومنا المغربية، ولأن المشروع المغربي كان في الواقع السياسي مشروعاً يتيماً، فلولا هذا اليتيم ما كان يضيع الأمل الجماعي لـ 70 مليون من أمة المغرب العربي بسبب افتقاد الاتفاق بين ثلثة من الفنين حول نسبة رأس المال المغربي المستثمر في مصنع لسدادات القوارير.

أضف إلى ذلك ضعف في اتخاذ قرارات دافعة لتقوية الاتحاد وتوسيعه فمؤخراً رفضت عضوية مصر للاتحاد لحد الآن بجهل السبب ولكن الاحتمال

الأكيد هو سبب سياسي أكثر منه اقتصادي، ولم يتوقف الإجراء عند هذا الحد بل وصل حتى إلى توقيف وارد السلع من مصر باتخاذ دول المغرب العربي كذلك الأسباب بجهلها المصريون ونحن أيضا⁽¹⁾.

3.3 - الخلط بين الأهداف والوسائل:

فرغم أن تصريحات وزراء الاقتصاد المغاربة كانت ترمي إلى إنشاء قنوات التعاون في قطاعات محدودة (الصناعة والتجارة بالأخص). فإن كل هذه القرارات تتعلق بالوسائل الممكن تسخيرها بعد الدرس والتحميص لبلوغ أهداف سكتت عن ذكرها أجهزة التعاون ألمغاري.

ومن المعروف بالضرورة الرابط الوثيق الموجود بين الوسائل والأهداف وما يقوم بينهما من أوامر التبعية. إذ الوسائل تابعة للأهداف في حجمها وتنوعها وفي مداها الزمني ولكن رغم هذا فقد وقع تنزيل هذه الوسائل منزلة الأهداف فأقيمت بمقام الأهداف المغربية المشتركة مشاريع قطاعية هي وسائل لتحقيق أهداف المغرب العربي بدرجة أولى وحصرت الأهداف في مشاريع قطاعية محدودة مثل إنشاء خط حديدي أو الخفض من الحواجز الجمركية أو تنسيق المشاركات المغربية في المعارض الدولية: وحتى لو فرضنا أن كل هذا تحقق بالإضافة إلى إنشاء شركة طيران مغربية وحتى تنسيق الخطط الإنمائية فهل هذا يخرج عن نطاق الوسائل؟ فإلى متى يبقى السكوت عن الأهداف هو القاعدة.

ولا يمكن إنكار بعض الوثائق والتصريحات في أعقاب الاجتماعات المغربية التي تحدثت عن وحدة اقتصادية واندماج اقتصادي وعن سوق مشتركة. فهل تكفي هذه الأغراض لأن تكون أهدافا على المدى البعيد لبناء المستقبل المشترك لمجموعة بشرية موصوفة وإذا قبلنا مبدئيا بصحة هذه الأهداف وصلاحيتها لفترة معينة ويجب التوسع فيها من ناحية العدد، فتبقى

¹ - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق ص 67.

أهداف مقصورة على الميدان الاقتصادي وعلى قطاعات محدودة من الاقتصاد وتبقى خارجة عن هذا المجال ميادين أساسية هي المفضلة عادة كمرجع لرسم الأهداف المستقبلية كالاختيارات السياسية ودور القرارات والاختيارات الكبرى من جانب السلطة السياسية العليا ونحن لا نرى في جداول الأهداف والوسائل المقترحة من لقاءات وزراء الاقتصاد المغاربة لقرار سياسي أو الاختيار من جنس سياسي بناء المستقبل المغربي.

فالآن أصبح من الضروري أكثر من ذي قبل أن تتوحد مخططاتنا الإنمائية المغربية وسياساتنا التجارية وتوحيد توجهاتنا الخارجية والتحالفات الكبرى خصوصا والآن طرحت فكرة الأورو-متوسطة فليس في صالحنا ونحن على انفراد فبدل هذه الفكرة كان من الأجدر بنا لو كنا في كتلة واحدة كان أحسن (أورو مغاربية) حتى يتسنى لنا مواجهة الضغط الأوروبي سواء كان سياسيا أم اقتصاديا ومنعه من استغلال كل طرف على حدى ونصبح نتنافس فيما بيننا لتحقيق مصلحته بدل مصلحتنا ويوتر الأجواء بيننا.

4.3 - الواقعية المعوقة:

إن ضعف وقصر نظرة المسؤولين المغاربة للبناء المغربي الشامل يتمثل بالضرورة في البناء القطري وصيغة من صيغته البديلة وسبيل أفضل لبلوغ أهداف العزة والازدهار والتقدم في أخطر الأزمان وبأنسب التكاليف فلكل واحد من أقطارنا وللاقليم بأسره بل ما فتئت الفردية والثنائية تسيطر على نظرتنا المستقبل المغربي وتحملنا على اعتبار المشروع المغربي مشروعا (آخر) خارجاً عن نطاق الأولويات الواجبة في مجالات البناء القطري بما لهذا البناء من مقاييس الخصوصية والتأكد والإلحاح وكان من المنتظر حكم هذه النظرية الأحادية الفردية أو هذه الواقعية الازدواجية أن تهميش قضية المغرب الكبرى

القياس إلى القضايا القطرية وأن تأخذ مرتبة ثالثة بعد فكرة الأورو متوسطة من منازل الاهتمام ومراتب الأولوية⁽¹⁾.

رابعاً - أجهزة التعاون المغربي:

لقد اصطلحت الحكومات المغربية من أول لقاء جمع بين ممثليها في تونس عام 1964 تم في طنجة بعد ذلك بأسابيع قليلة على أن تقيم للتعاون بينها جهازاً متميزاً من المؤسسات كان لها الدور الفعال في إنشاء معالم هذا التعاون حتى وإن لم يطول عمره وبالمقابل كانت لها دور المسؤولية في الفتور الذي لحق بذلك التعاون في بداية التسعينات وسوف نحاول أن نصف المؤسسات المغربية في ذات تركيبها وفي خصائص نشاطها ومع إبراز بعض المعلومات التي حالت دون أن تواصل ذلك النشاط كانت سببا في الضعف المتواصل العلاقات المغربية يتركب الجهاز تركيباً بسيطاً من هيئة عليا للإشراف والتوجيه تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد ومن لجان قطاعية مختصة منوطة بمهام دراسة للمشاريع والبرامج وتقديم المقترحات إلى المجلس وقد اكتسب هذا الاختيار في تركيب جهة التعاون المغربي طابعاً تجريبياً ولم يصدر عن تصور مسبق ولا عن خطة مقدرة.

1.4 - مجلس وزراء الاقتصاد⁽²⁾:

يتألف المجلس من وزراء الاقتصاد المغربية أو من يتكافئون معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة والتخطيط ويشكل الهيئة العليا والسلطة المرجع على رأس جهاز التعاون وبتعيين بعدد من المسؤولين السامين والوزراء القطرية وبمكتب مختص في الشؤون المغربية ينوب عن الوزراء ممثلون قارون يعملون بصفة مستمرة داخل اللجنة الاستشارية المغربية القارة ويعقد المجلس اجتماعات

¹ - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق ص 47.

² - مصطفى الفيلاي، المرجع نفسه ص 65.

دورية بكل واحد من العواصم ويتداول على رئاسته كل واحد من الوزراء للمدة الفاصلة بين دورتين.

يدعو مجلس وزراء الاقتصاد إلى انعقاد اجتماعات اللجنة الاستشارية المغربية القارة ويضبط جدول أعمالها ويعهد إليها بالدراسات ويصادق على قانونها الداخلي وعلى موازنتها السنوية، وهو وحدة المسؤول عن مثال الدراسات والبرامج التي تفرغ اللجنة عن إعدادها.

والملاحظ في اجتماعات المجلس انعدام الضبط والتدقيق في الوقت المحدد للاجتماعات التي عقدت والتي كانت مختلفة في التوقيت وبدون جدول زمني مضبوط فمثلا:

- الدورة الأولى في 10 / 1964 بتونس.
- الدورة الثانية في 11 / 1964 بطنجة.
- الدورة الثالثة في 05 / 1965 بطرابلس.
- الدورة الرابعة في 02 / 1966 بالجزائر.
- الدورة الخامسة في 11 / 1967 بتونس.
- الدورة السادسة في 07 / 1970 بالرباط.
- الدورة السابعة في 05 / 1975 بالجزائر.
- الدورة الثامنة في 05 / 1989 بالجزائر.

ومن تاريخ هذه الدورات يبدو جليا سوء تنظيم وتلقائية هذه الاجتماعات وكأنها تأتي ارتجالية وحسب الأدوار السياسية وما يميز هذه الاجتماعات كذلك هو عدم خروجها بنتائج وحتى لو خرجت لا تتعدى الوثائق التي دونت عليها أي مجرد تصريحات لا أكثر.¹

¹ - د. مصطفى عمر التير، لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة؟ مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد 22،

2.4 - اللجنة الاستشارية المغربية القارة:

أنشئت بموجب بروتوكول الاتفاق المبرم بتونس في 10 / 1964 التي صادق عليها مجلس وزراء الاقتصاد وظلت بدون مقر إلى 1966 أين تجد من تونس مقراً لها وهي هيئة استشارية ذات صبغة حكومية تتألف من ممثلين ينوبون عن الحكومات وبصفة أخص ينوبون عن وزارات الاقتصاد بحيث أن كل ممثل حكومة في اللجنة إنما ينوب عن وزير الاقتصاد ويمثله وحده دون سائر الوزراء وكثيراً ما يكون موظف سامي في وزارة الاقتصاد أو الصناعة أو التخطيط تتلخص مهمة اللجنة في درس جملة القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغربي وتقديم التوصيات بما يحسن اتخاذه فيها من إجراءات ويقوم بإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية الممهدة لهذا التعاون بعد أن يكون مجلس الوزراء قد صادق عليها⁽¹⁾.

3.4 - مركز الدراسات الصناعية:

مؤسسة مغربية مختصة أنشئت في 1967/11 بموجب اتفاق الوزراء ووقع تركيزها بالعاصمة طرابلس ثم انتقل إلى طنججة بعد انسحاب ليبيا في 1970 بين المؤسسات المغربية. فالمركز مكلف بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية لبلاد المغرب. وقد يعهد إليه بإنجاز دراسات اقتصادية لجهة ما أو لقطاع أو لأي مشروع صناعي معين بطلب من اللجنة الاستشارية أو من مؤسسة صناعية مغربية وللمركز صلاحيات تتعلق بتجميع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الصناعات والاقتصاديات المغربية وبتثا لدى المحتاجين لاستخدامها.

¹ - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق ص 67.

ويشرف على المركز مجلس إدارة مكون من 03 نواب عن كل حكومة وتكون لأحدهم صلاحيات الربط بين المركز وبين المصالح الإدارية الوطنية.

4.4- اللجان الفنية المختصة:

تستعين اللجنة الاستشارية القارة في كل ميدان نختص بأهل الخبرة والمسؤولية داخل الأجهزة القطرية سواء كانوا داخل المصالح الإدارية الكبرى أو على رأس المؤسسات العامة فتؤلف بينهم لجنة قطاعين مختصة يشارك فيها من جانب الإدارة المديرون رؤساء المصالح الكبرى ومن جانب المؤسسات العامة الرؤساء المديرون العامون وتضبط هذه اللجنة برنامجها السنوي وتختار المشاريع المصطلح على دراستها في مرحلة أولى درسا يرفض في التطبيق وتتولى اللجنة الاستشارية المشرفة على اللجان المختصة تقديم هذه المشاريع إلى مجلس وزراء الاقتصاد والحصول على موافقته لإنجاز وتسخير الوسائل البشرية والمادية لذلك (1).

خامساً - صعوبات وتحديات اتحاد المغرب العربي:

يعاني الاتحاد منذ نشأته من أسباب القصور أو اللامبالاة والخلافات التي حدثت من اندفاعه وشلت في معظم الأحيان أعماله ويتجلى ذلك في الأمور التالية:

1.5- الإكثار من الاتفاقات والتأخر في التصديق عليها أو التهرب من تنفيذها:

قد تم الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر في عام 1992 وإنشاء سوق زراعية مغاربية ووحدة جمركية في 1995 وصولاً إلى إنشاء سوق مغاربية

¹ - مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، المركز الجامعي بورقلة العدد 1 - 1997.

مشتركة في 2004 وتم الاتفاق كذلك على رفع الحواجز أمام تنقل الأشخاص والسلع، وعلى الدخول في مرحلة التكامل الاقتصادي⁽¹⁾.

2.5 - الخلافات المتعلقة برئاسة الاتحاد:

فالتنافس والتدافع لنيل شرف الرئاسة الذي كاد أن يتحول إلى أزمة سياسية في 1989 انقلب إلى تقيضه في عام 1995 عندما أصبحت الأزمة تتمثل في عدم توفر مرشح للرئاسة بعد أن أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي بصورة مفاجئة رفضه هذا المنصب الذي يؤول إليه آليا بحكم النظام المعمول به في الاتحاد (تداول الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء) وقد فسر موقفه باختلافه العميق مع شركائه في الاتحاد حول الموقف مع العدو الصهيوني والحضر الدولي المفروض عليه.

3.5 - الخلاف حول قضية الصحراء الغربية:

ففي أواخر عام 1995 تفجر هذا الخلاف بين المغرب والجزائر وأعلن المغرب تجميد نشاط الاتحاد واتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية بسبب رسالتها إلى مجلس الأمن في 1995/12/06 وقيامها بلقاءات مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وتنصيب نفسها طرفا معنيا مباشرة بالنزاع على تلك الصحراء كما اعتبر المغرب أن تدخل الجزائر أدى إلى إجهاض مخطط التسوية لحل النزاع (أي مشروع الاستفتاء حول تقرير المصير الذي سيتم تحت إشراف الأمم المتحدة) وإلى دعم موقف البوليزاريوو خلال تبادل الاتهامات بين الطرفين فضلت الدول الثلاث الأخرى التزام الصمت.

¹ - الأستاذ محمد حسنين هيكل، الخليج العربي مكشوف، تداعيات تفجيرات نووية في شبه القارة الهندية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص:8.

4.5- فتور العلاقات بين الأعضاء وتدهور الأوضاع فيها:

فالعلاقات بين الأعضاء تمر إجمالاً بمرحلة تنتسم بالفنور والجفاء وعدم الاستقرار، وأحياناً بالتوتر ونلاحظ ذلك بين ليبيا وموريتانيا بسبب تطبيع علاقات هذه الأخيرة مع العدو الصهيوني وبين ليبيا والجزائر بسبب استمرار الأولى في تقديم الدعم إلى الفئات المطالبة بالانفصال عن مالي المجاورة للجزائر وبين تونس والجزائر بسبب خشية الأولى انتقال عوامل العنف إلى أراضيها ومن جهة ثانية فإن أزمة الحصار على ليبيا جعل هذه الأخيرة مشغولة عن الاتحاد بالإضافة إلى التدهور الأمني الذي عرفته الجزائر مما جعلها عاجزة من أداء دور فعال لتعزيز مسيرة الاتحاد وانشغال موريتانيا بمشاكلها الداخلية.

ويبدو أن الحافز أو الحل لدى هؤلاء الزعماء لم يكن باتجاه المتحد الإقليمي المغربي بل باتجاه المجموعة الأوروبية والغريب في الأمر أن كل دولة من دول الاتحاد تسعى حالياً على قدم وساق وبصفة منفردة للانخراط في الاتحاد الأوروبي أوفي الكتلة الأورو-متوسطية التي يعلقون عليها آمالاً كبيرة أكثر من اللازم ولكن هناك أحداث من شأنها أن تحطم آمال الرؤساء المغاربة:

- **الحدث الأول:** انهيار المعسكر الاشتراكي مما أدى إلى اشتداد تنافس دول أوروبا الوسطى والشرقية على تقديم طلبات الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي وما ينجم عنه من عرقلة مسيرة الاتحاد بسبب الاختلاف في المستويات الاقتصادية لهته الدول وبالتالي يؤخر قيام الولايات المتحدة الأوروبية.
- **الحدث الثاني:** انضمام دول أوروبا الجنوبية (إسبانيا، البرتغال، اليونان) إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وفتح السوق الأوروبية أمام صادراتها الزراعية على حساب الصادرات المغربية.
- **الحدث الثالث:** بلوغ الاتحاد مرحلة متقدمة من التطور والتماسك جعلت من زعمائه يحصنونه بستار جمركي مما يؤدي إلى صعوبات متزايدة بالتصدير

إلى أوروبا سواء كانت منتجات أو يد عاملة سواء مغاربية أو عربية إلى الأسواق الأوروبية.

رغم كل هذه الصعوبات لم تنزل دول المغرب العربي تسير في طريق التفاوض منفردة مع المجموعة الأوروبية عليهم يحسنون موقعهم على بعضهم البعض.

وعليه فإن المغرب العربي في سعيه الحثيث للحدثة والتقدم الاقتصادي بحاجة إلى طاقات بشرية واستثمارات مالية وهذه الأمور متوافرة في المشرق العربي المهياً والمستعد للتفاعل والتضامن والاندماج مع المغرب العربي فهناك على سبيل المثال رساميل عربية تطوف في الأسواق العالمية أو تقبع في خزائن المصارف والشركات الأجنبية وتبلغ أكثر من 700 مليار دولار ولو وظف قسم منها في نهضة المغرب الكبير المتحد والأمن والمستقر لتحسنت أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية واستغنى عن مد اليد إلى الخارج.

الخاتمة:

كما ذكرنا أن العالم كله يتجه نحو إستراتيجية التكتل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ولكن هناك تفاوت واختلاف في أشكال التكتلات وفي مستويات ومراحل تحقيق هذه التكتلات وحتى اختلاف في توجهاتها المستقبلية وغايتها النهائية، إن التكامل الاقتصادي المغاربي يحتاج إلى شروط موضوعية لإنضاجه ولمؤسسات فاعلة لإدارته ومتابعته، ولرجال يؤمنون بأهميته لمستقبل منطقتهم وأجيالها القادمة، متجاوزين العراقيل والصعوبات الظرفية، واضعين نصب أعينهم أن هذا العمل يحتاج إلى تطبيق مرحلي متدرج يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد، وتباين ظروفه وإمكانياته، إن المغرب العربي - وكذا العالم العربي - لا يعاني من نقص الموارد الطبيعية أو البشرية أو إمكانياته

المادية، ولكنه يعاني من تشتت هذه الموارد وسوء استخدامها وتناقض سياسات الاستفادة منها.

التوصيات: يوصي الباحث بما يلي:

1. تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.
2. الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.
3. أخذ العبر من الدول التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للأزمات المالية الاقتصادية والسياسية.
4. تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي.

المراجع المعتمدة في إعداد البحث:

- 1- د.محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، العدد 258، فبراير 1992، ص ص:28-30.
- 2- محمد الشكري، التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية 08/07/نوفمبر 2007 دولة قطر
- 3 د.مصطفى عمر التير، لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة؟ مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد22، يونيو 2005، <http://www.uluminsania.com>
- 4- الأستاذ محمد حسنين هيكل، الخليج العربي مكشوف، تداعيات تفجيرات نووية في شبه القارة الهندية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
- 5- د. هانس -بيترمانرتين وهارولد شومان: "فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية " ترجمة عدنان عباس علي سلسلة عالم المعرفة الكويت 1998.
- 6- د.إبراهيم خليل العلاف، الشرق الأوسط.. الشرق الأوسط الجديد.. والشرق الأوسط الكبير رؤية تاريخية سياسية، مجلة علوم إنسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة، العدد 27، مارس آذار 2006.
- 7- د. سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، دار نهضة مصر، القاهرة، عام 2004.
- 8- د. مصطفى الفيلاي: "المغرب العربي نداء المستقبل " دار سراس للنشر 1988.
- 9- د. برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، ورقة قدمت إلى ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- 10- د.نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، دراسات التحديات تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل (3) رابطة الجامعات، جامعة الأزهر، القاهرة، 2000.
- 11- إحصائيات صندوق النقد الدولي: " التقرير السنوي للتنمية لعام 1990.
- 12- د.مجددي حماد، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، عالم المعرفة، العدد299، يناير 2004م،
- 13-<http://www.maghrebarabe.org/ar/marrakech.cfh>
- 14- <http://www.maghrebarabe.org/ar/declaration.cfm>.
- 15 - مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، المركز الجامعي بورقلة العدد 1 - 1997.

دور الشراكة الأجنبية في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك

أ. د بن بوزيان محمد¹

أ. بن مسعود محمد²

ملخص:

تبحث هذه الورقة في الدور الذي يمكن أن تلعبه الشراكة الأجنبية في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك، كون هذه الإستراتيجية من بين أحسن طرق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين أهم قنوات نقل التكنولوجيا والخبرات والأساليب الإدارية الحديثة. ويعد القانون الخاص بالمحروقات والتعديلات التي أجريت عليه من بين أهم الأسباب التي أدت توفير المناخ المناسب لإبرام عدد كبير من عقود الشراكة بين مؤسسة سوناطراك والعديد من الشركات النفطية العالمية، وهو ما انعكس إيجاباً على مؤسسة سوناطراك فتحسن أداؤها في مختلف النشاطات المتعلقة بالمحروقات وتوسعت أنشطتها لتتعدى التراب الوطني إلى خارج الوطن، وأصبحت تحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي في مجال المحروقات.

Abstract:

This paper examines the role that can be played by the foreign partnership in the development of the energetic capacity of Sonatrach Corporation. In fact, this strategy is considered as the best method of foreign direct investment and the most important channel of technology transfer, expertise and modern management techniques. Moreover, the law of Hydrocarbons and the amendments related to it provided the appropriate atmosphere for the conclusion of a large number of contracts between Sonatrach Corporation and several international oil companies. This situation had positive reflects on Sonatrach Corporation through the improvement of its performance in various activities and the expansion of its activities beyond the national territory which permits this corporation to occupy high ranks on the global level in the hydrocarbons field.

E-mail: mbenbouziane@yahoo.fr

¹ - أستاذ التعليم العالي جامعة أويكر بلقايد، تلمسان.

E-mail: mbenmessaoud2008@yahoo.fr

² - أستاذ مساعد "أ"، جامعة أدرار.

مقدمة:

تأكدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي - وللدول النامية خاصة - كأحد المصادر الداعمة للتنمية وتوفير موارد مالية مكتملة للاذخار الوطني والمساهمة في نقل التكنولوجيا والأساليب الإدارية الحديثة، وهو ما تجسد في توجهات أغلب الدول لإبرام عقود شراكة مناسبة لتطوير قدراتها الذاتية وتغيير البنية الهيكلية لاقتصادها وتأهيل مؤسساتها وأفرادها.

وفي هذا السياق تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية للبحث عن التقنيات والأساليب الإدارية الحديثة، وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني وتطوير قدرات المؤسسات الجزائرية وتأهيل مواردها البشرية. ومن أهم المؤسسات التي تسعى الجزائر لتطويرها والرفع من مستويات تسييرها وإنتاجها مؤسسة سوناطراك، حيث سنحاول معرفة الدور الذي لعبته الشراكة الأجنبية في تطوير القدرات الطاقوية لهذه المؤسسة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الشراكة الأجنبية في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة

سوناطراك؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

أولاً: الإطار النظري للشراكة الأجنبية.

ثانياً: الشراكة كخيار استراتيجي في قطاع المحروقات.

ثالثاً: القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك في ظل تبني إستراتيجية الشراكة.

أولاً : الإطار النظري للشراكة الأجنبية:

يستخدم مصطلح الشراكة في العديد من المجالات، فيطلق على الشراكة الاجتماعية وعلى الشراكة الأوروبيةمتوسطة، والشراكة الاقتصادية...، فالمعنى يتضح ويتحدد ويتأثر بالإضافة التي تلي هذا المصطلح، إلا أن المفهوم المهم بالنسبة لنا هو الشراكة المتعاقد عليها بين المؤسسات الاقتصادية.

1. مفهوم الشراكة الأجنبية وخصائصها:

لتحديد مفهوم الشراكة الأجنبية يمكن تقديم مجموعة من التعاريف والخصائص على النحو التالي:

أ تعريف الشراكة الأجنبية:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة، وسنعرض جملة منها لاستيعاب المفاهيم العامة للشراكة الأجنبية كالآتي:

- تعرف الشراكة بأنها: " ذلك الكيان الذهني القائم بين الشركات، والمبني على علاقات مميزة، عمادها البحث المشترك في المدى المتوسط والطويل والموجه إلى خلق وتوسيع المتطلبات الضرورية"¹.
- وتعرف بأنها: "اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونياً، متنافسة أو غير متنافسة (احتمال تنافسها مستقبلاً) والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك"².
- وهي:"عبارة عن اتفاق بين بلدين أو أكثر بهدف إنشاء مشروع أو مشروعات في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات على المستوى الفردي أو على

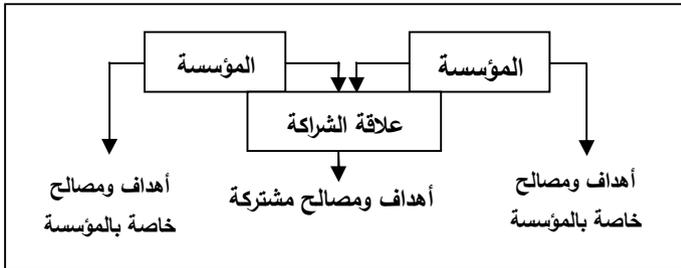
¹ - معين أمين السيد، مفهوم الشراكة - آلياتها وأنماطها -، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الاقتصادية الأجنبية، نادي الدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، يومي: 09 و10 ماي 1999، ص 06.

² - Boualem Aliouat, *Les stratégies de coopération Industrielle*, Ed Economica, Paris, 1996, P14.

المستوى الحكومي من أجل خلق وإنتاج سلع وخدمات للتسويق المحلي والتصدير بشرط أن تقدم الأطراف المشاركة مساهمتها بعناصر الإنتاج كالعامل والمواد الأولية ورأس المال والتكنولوجيا والخبرة البشرية...¹

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للشراكة الأجنبية: "هي عبارة عن نموذج من علاقات التقارب والتعاون بين المؤسسات الاقتصادية، في شكل عقد قانوني يعبر فيه الشركاء عن توحيد الجهود والطاقت لخدمة أهداف مشتركة، تعجز الأطراف عن تحقيقها مستقلة أو لا تحققها بالشكل المخطط له على الأقل، ويولد عقد الشراكة التزامات وحقوقا متبادلة حيث يحتفظ كل طرف باستقلاليته الإستراتيجية فيما عدا عقد الشراكة هذا العمل المشترك يكون مبنيا على روح التعاون والثقة التي تمكن من تحقيق الأهداف في الآجال المحددة" ولتوضيح علاقة الشراكة يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

شكل رقم:01: علاقة الشراكة



Source: B.Garrette et P.Dussauge, *Les stratégies d'alliance*, Ed d'organisation, 1995, Paris. P25.

¹ - عبد اللطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، تداعيات المشروع الأورومتوسطي على الاستثمار في الوطن العربي من خلال التجربة الجزائرية - مقارنة المخطط بالمحقق -، المؤتمر العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، أيام 15/14 مارس 2004، ص 5.

ب - خصائص الشراكة الأجنبية

تتميز الشراكة الأجنبية بجملة من الخصائص تموّها عن مثيلاتها من المشاريع الاستثمارية الأجنبية الأخرى المملوكة بالكامل، ومن بين أهم الخصائص نذكر ما يلي:¹

■ ثنائية أو تعدد مراكز القرار:

سواء كان المشروع المشترك يربط طرفين أو أكثر، فإنه سيبقى مستقلا استراتيجيا، وكون هذا الأخير في حاجة إلى التأقلم مع البيئة الخارجية، فإنه يحتاج إلى الحصول على قرارات سليمة، وهنا تظهر ميزة تعدد مراكز القرار، فبالرغم من العقد الذي يربط الأطراف المتعاقدة فإنها تحافظ في الوقت نفسه على تعدد مراكز القرار، والتي تدخل في الاختيارات والقرارات، مما يعطي هذا المشروع طابعا أكثر تعقيدا في التسيير يختلف عن التسيير الكلاسيكي للمشروعات ذات مركز القرار الواحد.

■ استمرار المفاوضات بين الأطراف:

يتم التركيز على رضا الأطراف المتعاقدة في الشراكة من خلال التفاوض المستمر، لأن عدم الاتفاق قد يؤدي إلى فشلها، حيث يكون من الضروري توفير الإطار العام الذي يجسد الأفكار والأهداف ضمن الشراكة والمبني على أساس التفاوض عند اتخاذ أي قرار، دون العودة إلى المركزية الخائفة، وليس المقصود بالمفاوضات عند التكلم عنها كميزة، بتلك التي تحدّد استفادة كل طرف من المشروع مستقبلا أو التي تحدد شكله، وإنما سعي الأطراف المتشاركة إلى التفاهم والاتصال بغية تبيد مخاطر البيئة المحيطة وذلك من خلال استمرار

¹ - سمير بن دريسو، الشراكة الأجنبية كخيار استراتيجي للمؤسسة الجزائرية - دراسة حالة: إستراتيجية الشراكة لدى مجمع صيدال - مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 16-17.

التفاوض للحصول على القرار الصائب الذي يخدم الجميع، ويحقق الأهداف الإستراتيجية لهذا المشروع.

■ عدم الاستقرار:

تعتبر الشراكة شكلا من أشكال التقارب والتعاون بين الأطراف المشتركة، وتعرضها لعدم الاستقرار يكون نتيجة لعدم استقرار أهداف ومصالح هذه الأطراف، هذا ما أثبتته العديد من الدراسات الإحصائية منها:

■ دراسة (*H.R Horrigan*) والتي أثبتت بعد دراسة 880 حالة شراكة أن (40%) منها فقط تتجاوز مدتها 04 سنوات، وأقل من (15%) فقط تستمر أكثر من 10 سنوات.

■ دراسة (*Bleek.j*) والتي ذكرت أن أكثر من (50%) من المشروعات تختفي بعد أقل من 05 سنوات، وأن ثلاثة أرباع الاختفاءات، تعني حصول أحد الأطراف على المشروع المشترك.

وعليه يمكن أن تكون الشراكة مرحلة وسيطة فقط، من أجل التخلي عن نشاط معين والانتقال إلى نشاط مغاير، وبالتالي تصبح ضرورة المواصلة في المشروع المشترك عديمة الجدوى، وتصبح هناك ضرورة للعودة إلى الاستقلالية من خلال الانفصال أو الخروج بانتظام.

■ المصالح المتضاربة:

إن استقلالية الأطراف المتشاركة، وسعيها المستمر نحو المحافظة على أهدافها ومصالحها الخاصة، والتي قد يختلف ترتيبها من مشروع لآخر، تجعل المشروع الجديد عرضة لتضارب المصالح والأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها والتي غالبا ما تكون خفية - خاصة تلك التي تمتاز بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى-، مثل هذه الوضعية في الحقيقة ممكنة الوقوع، ففي عقود الشراكة التي يكون أحد أطرافها موردا للمشروع المشترك مثلا، يحدث

صراع بين أهداف ومصالح هذا الأخير والذي يسعى إلى رفع هامش فائدته، وأهداف ومصالح المشروع الذي يسعى إلى خفض تكلفة الشراء والتحكم فيها، ولنتصور مثلا وجود عدة أطراف تمارس هذه الطريقة مع مشروع مشترك يجمعها، فإن هذا الأخير سيتحول إلى كارثة مالية، إضافة إلى كل هذا نجد طابع عدم الاستقرار الذي يسود مصالح الأطراف حيث أن مصالحها في أول العقد يمكن أن تتغير في وسط مدته الأمر الذي يزيد من احتمال تضارب المصالح.

2. أنواع الشراكة الأجنبية:

يمكن تصنيفها حسب قطاعات وميادين النشاط إلى:

أ - الشراكة الصناعية:

تبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني انطلاقا من ضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة، وكذا ما تتطلبه من تكنولوجيا عالية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تلجأ بعض الشركات العالمية إلى التقارب وإنشاء فرق أو جماعات متخصصة في المشاريع التكنولوجية والصناعية المتطورة¹، ويمكن أن نحصر الدوافع الرئيسية لهذا الشكل من الاتفاقيات في النقاط التالية:²

- عوامل تقنية (تطور التكنولوجيا، الإبداع)؛
- عوامل اقتصادية (آثار الحجم، تكاليف البحث والتطوير....)؛
- عوامل تجارية (تضافر وتداخل الاحتياجات وتفصيلات المستهلكين تقوية شبكات التوزيع....الخ)؛

¹ - معين أمين السيد، مرجع سابق، ص 06.

² - B.Aliouat, Op – Cit, P15.

▪ عوامل سياسية (التحفيزات الحكومية والإقليمية، الاتفاقيات السياسية....).

كما أن هناك عدة أوجه لاتفاقيات الشراكة في المجال الصناعي أهمها:

- اتفاقيات التخصص والصنع.
- اتفاقات المقاوله الباطنية.
- عقد شراء بالمبادلة (المقابل).

ب - الشراكة التجارية:

للشراكة في الميدان التجاري دور ديناميكي وفعال، في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل الأسواق المحلية أو الدولية، وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني المؤسسة الأصل من ضعف في تسيير نشاطها التجاري وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية، وفتح شبكات جديدة للتوزيع، الشيء الذي يؤثر على رقم أعمالها بصفة إيجابية. وتتخذ الشراكة التجارية أشكالاً عديدة نذكر منها: التعاون الأفقي للتموين، إنشاء شركة مشتركة، منح الامتياز.

ج - الشراكة في ميدان البحث والتطوير:

تشتمل البحوث التطويرية على ثلاثة أنواع من المشروعات: البحوث الرئيسية والبحاث الأساسية بالإضافة إلى البحوث التطبيقية، وترصد العديد من الحكومات والشركات مبالغ طائلة للإنفاق عليها، الشيء الذي يعتبر واقعا أساسيا للاشتراك الفني في هذا المجال، وتظهر هذه الشراكة الفنية في البحث والتطوير من خلال المشاركة في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر.

ويبرز هذا الشكل من الشراكة بدرجة كبيرة في القطاعات التالية¹:

- شركات الأدوية العالمية،
- البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى،
- في مجال إنتاج الأسلحة والسلع الإستراتيجية،
- في ميدان الإعلام الآلي وتكنولوجيات المعلومات،
- الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية والبتروكيمياوية.

د - الشراكة المالية:

يظهر هذا الشكل عند مساهمة شركة ما في رأسمال شركة أخرى أو أكثر، وكمثال نأخذ ما قامت به شركة (Ford) مثلا حيث حازت على حصة 25% في شركة (Mazda)، كما تساهم شركة (G.M) هي الأخرى بنسبة 39% من أسهم شركة (Isuzu) و 55% من أسهم "سوزوكي" و 50% من أسهم (Daewoo Motors) الكورية.

هذه الصيغة تتيح للشركة المساهمة في رأسمال الشركة الأخرى بتأمين قطع الغيار أو مكونات تحتاجها، كما تمنحها الحق في توجيه إدارة وسياسات الشركة التي تمت المساهمة في رأسمالها، الشيء الذي يخدم مصالح الشركة المستثمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها وجهودها التسويقية.²

ه - الشراكة في المناطق الحرة:

تتميز المناطق الحرة بنظام جبائي خاص وبتنظيمات تختلف عن غيرها من مناطق الإقليم الداخلية، مما يتيح للشريكين المحلي والأجنبي الاستفادة من

¹ - فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 74.

² - أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، جامعة الزقازيق، ط 3، 2000، ص 60.

هذه الامتيازات والخصائص، كانخفاض تكلفة اليد العاملة والامتيازات الضريبية وكذا نقل التكنولوجيا بالنسبة للطرف المحلي¹....

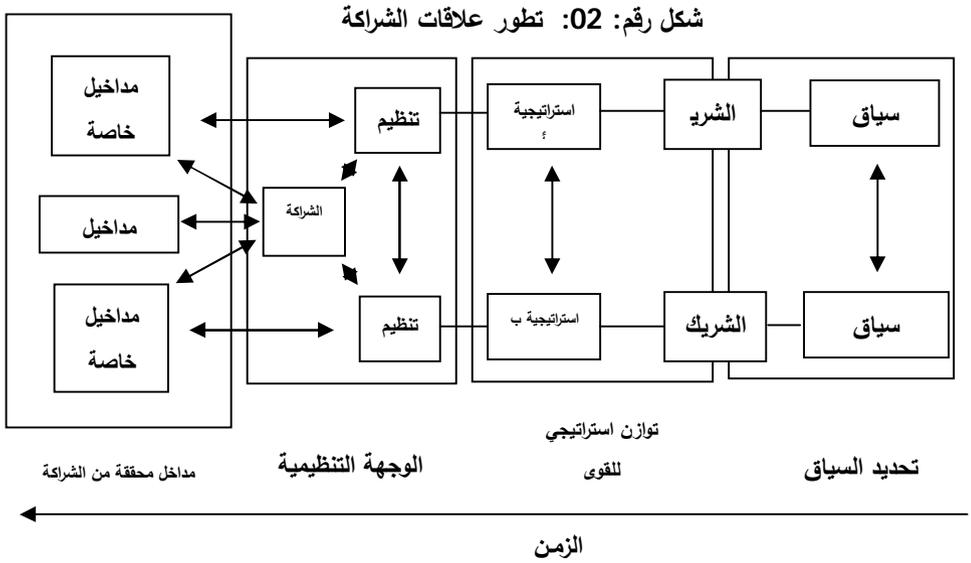
3. أهداف الشراكة الأجنبية:

إن ما يميز البيئة التنافسية العالمية هو ذلك التغير الدائم وتزايد المخاطر، الشيء الذي يدعو إلى ضرورة البحث عن شركاء استراتيجيين لمواجهة تلك المخاطر وتعزيز القدرة التنافسية ويتم ذلك من خلال تحويل المهارات والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى هذا تهدف صيغة التعاون من خلال الشراكة إلى:

- تحويل أو اقتناء حرفة جديدة.
- سهولة الدخول في السوق الدولية.
- التعلم ونقل المعارف.
- تحويل أو اقتناء مهارة محددة.
- نقل التكنولوجيا.
- المشاركة في المخاطر.
- التقليل من حدة المنافسة.

لكن مع كل هذا تبقى لكل طرف استقلاليته الخاصة ولستراتيجيته المتميزة، الشيء الذي يستدعي وجود نوع من التوازن من أجل المساهمة في إعطاء قوة للأطراف وتمكينها من تحقيق ميزات إضافية وجلب مداخل مشتركة إضافة لتلك التي يحققها كل طرف، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ - دريس رشيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي ببشار، يومي: 02 و03 فبراير 2008، ص 5.



Source: Boualem Aliouat, *Les stratégies de coopération*

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الشراكة بمرور الزمن تؤدي إلى تحقيق مداخل مشتركة إضافة إلى تلك الخاصة بكل طرف وذلك انطلاقاً من المزايا المكتسبة، وهذا ما يحول المنافسة الشديدة إلى تعاون وتعايش أو على الأقل يقلل من حدتها.

ثانياً: الشراكة كخيار استراتيجي في قطاع المحروقات:

1 أسباب تبني الجزائر لإستراتيجية الشراكة في قطاع المحروقات:

يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى تبني الجزائر لإستراتيجية الشراكة في قطاع المحروقات في النقاط التالية:

أ - اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات:

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الوطني ويمكن إدراك هذه الأهمية من خلال عرض بعض المؤشرات، فمساهمة هذا القطاع في هيكل الناتج الداخلي الخام تقترب في بعض الأحيان من 50% كما يساهم في النمو الإجمالي بأكثر من 25%، وهذا ما يعكس عدم فاعلية القطاعات الأخرى وعدم تنافسيتها¹، والجدول التالي يوضح مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني:

جدول رقم: 01

مكانة قطاع المحروقات في بنية الناتج الداخلي الخام

الوحدة (%)

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المحروقات	48.4	49.5	47.7	49.9	35.3	40.1
الزراعة	8.4	8.2	8.3	7.3	10.6	9.7
الصناعة خارج قطاع المحروقات	6	5.7	5.6	5.2	6.5	5.7
بناء وأشغال عمومية	7.3	7.8	8.5	8.7	11.3	11.5
قطاعات أخرى مضافا إليها الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية	29.9	28.8	29.9	25.9	36.3	33.0

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.

¹ - عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام: 08/07 - 08/07 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 02.

المؤشر الثاني الذي يؤكد أهمية هذا القطاع هو هيكل الصادرات حيث تشكل المحروقات 97% من إجمالي الصادرات خلال الفترة من سنة 2006 إلى غاية منتصف سنة 2011، فبلغت خلال السداسي الأول من سنة 2011: 35855 مليون دولار بنسبة 97.17%، يعني أن صادرات القطاعات الأخرى لا تتجاوز 03% من الصادرات موزعة كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم: 02 موقع المحروقات في هيكل الصادرات الجزائرية
الوحدة (%)

القطاع	2006	2007	2008	2009	2010	2011 (السداسي الأول)
الطاقة	97.84	97.85	97.53	97.66	97.20	97.17
الصادرات خارج قطاع المحروقات	2.16	2.15	2.47	2.34	2.80	2.83
المواد الغذائية	0.13	0.15	0.15	0.25	0.53	0.42
المواد الأولية	0.36	0.25	0.43	0.37	0.29	0.18
المواد المصنعة	1.51	1.62	1.76	1.52	1.89	2.16
التجهيزات الصناعية	0.08	0.07	0.09	0.09	0.05	0.04
السلع الاستهلاكية	0.08	0.06	0.04	0.11	0.06	0.02

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2011، ص 28.

إضافة إلى ما سبق تعتبر الجباية البترولية أهم موارد الميزانية العامة للدولة، فقد شكلت 76% من مجموع الإيرادات لسنة 2005 على سبيل المثال، وهذا ما يجعل الميزانية العامة للدولة رهينة أسعار النفط* وسعر الدولار الأمريكي حيث أن أي اختلال ينعكس على الاحتياطي من العملات الأجنبية، رغم ما حققته الدولة من فوائض مكنتها من التسديد المسبق للديون وكذا إنشاء

* بلغ سعر النفط الجزائري **saharan blend** 111 دولار للبرميل سنة 2012.

صندوق ضبط الموارد لضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في السعر المعتمد لإعداد الميزانية العامة للدولة.¹

إن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد تفرض على الجزائر تطويره، وهو ما يتطلب استثمار رؤوس أموال كبيرة في عمليات التطوير والإنتاج والصيانة والبحث، من أجل المحافظة على هذه الثروة واستغلالها الاستغلال الأمثل²، وهذا ما يفسر لجوء مؤسسة سوناطراك إلى إستراتيجية الشراكة كأحد الخيارات الإستراتيجية لتنمية وتطوير قدراتها الطاقوية مستفيدة من خبرة الشريك الأجنبي في هذا المجال.

ب - الاحتياجات الطاقوية للبلد:

تستهلك الجزائر كميات معتبرة من الطاقة في الصناعات كغيرها من الدول، كونها المحرك الأساسي الذي تعتمد عليه في تشغيل الآلات أو توليد الطاقة الكهربائية - 95% من الطاقة أصبحت تنتج بواسطة الغاز - كما يوفر البترول سلسلة من المنتجات النهائية كالوقود، والغاز، والزيوت³....، فعلى سبيل المثال استهلكت السوق المحلية 36.1 مليون طن معادل للنفط سنة 2010 كما أن تسويق الوقود ارتفع إلى ما يقارب 11 مليون طن.⁴ كما لا تزال الجزائر تعاني من مشكل عدم توفر تقنيات تكنولوجية عالية، بالإضافة إلى الأموال الضخمة التي تتطلبها عمليات البحث والتنقيب، وهذا ما دفعها إلى اللجوء إلى الشركات الأجنبية لإقامة مشروعات مشتركة، وذلك لغرض تعزيز عمليات البحث واكتشاف حقول جديدة تلبي حاجيات البلد المتزايدة من الطاقة.

ج - الصعوبات التي تواجهها مؤسسة سوناطراك:

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 03.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 05.

³ - موقع الواحة، تحولات كبرى في قطاعي الغاز والكهرباء بالجزائر،

<http://www.elwaha-dz.com/mal-amel.htm>، (2004/04/05).

⁴ - Sonatrach, rapport annuel, 2010, p 25.

وتتمثل في تمويل الصناعة البترولية، والبحث عن آبار جديدة وما تتطلبه من تكاليف باهظة، وكذا ارتفاع تكاليف مد قنوات نقل البترول والغاز... ومن أجل إزالة هذه الصعوبات وتحقيق أهداف مستقبلية للاقتصاد لجأت الجزائر إلى الشراكة الأجنبية لتطوير القدرات التصديرية للمخزون الوطني، وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتوجيه منتجاتها إلى السوق الخارجي وتغطية احتياجاتها الوطنية من المحروقات.

د - دور الشراكة في نقل التكنولوجيا:

تعتبر الشراكة من أحسن الوسائل للحصول على المعارف الفنية ونقل التكنولوجيا، وذلك لأنها توفر الاحتكاك المباشر بين الطرفين، وهو ما يضمن انتقال كافة أو بعض المعارف بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة، كما تعتبر التكنولوجيا عاملا أساسيا لتطوير المؤسسة الاقتصادية، ونظرا للتطورات المتسارعة التي تحدث في حقل التكنولوجيا يوما بعد يوم فإنه من الصعب أن تواكب المؤسسة دوما تلك التطورات، مما يجعل إستراتيجية الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان وتكون بديلا ممكنا للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة.

2. أشكال الشراكة في قطاع المحروقات:

تتمثل أشكال الشراكة التي انتهجتها مؤسسة سوناطراك في " عقود التنقيب؛ عقود البحث؛ عقود الاستغلال"¹، كما شملت الشراكة قطاع الخدمات حيث تم إنشاء شركات مختلطة في ميادين الهندسة وصيانة التجهيزات وتصليح القنوات

¹ - دريان أحمد، الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 101 - 103.

وصيانة الغاز والتركييب الصناعي وغيرها، ومن خلال طبيعة العقود التي وقعتها مؤسسة سوناطراك مع شركات أجنبية يمكن ترتيبها كما يلي:¹

أ - الاشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية:

يتعين على الشريك الأجنبي أن يدخل في مشروع شراكة أجنبية تجارية خاضع للقانون الجزائري، ويكون مقره الرئيسي بالجزائر كما يتحمل الشريك الأجنبي كل أخطار البحث، حيث تمول نسبة مساهمته سوناطراك، وبعد الاكتشاف يدفع هذا الأخير نسبة مساهمته في الاشتراك، ويدفع كلا الشريكين حصته حسب نسبة المساهمة، ويجب ألا تقل نسبة انتفاع مؤسسة سوناطراك عن 51%، ولا تزيد نسبة انتفاع الشريك الأجنبي عن 49% من أرباح المشروع.

ب - الاشتراك بعقود تقسيم الإنتاج:

يعتبر هذا الشكل من أكثر العقود استعمالا في الجزائر، والذي انتهجته منذ سنة 1986 بالنسبة لحقول النفط ومنذ سنة 1991 في حقول الغاز، إذ يطبق على الحقول الحديثة أو سابقة الاكتشاف، حيث يملك البلد المضيف باطن الأرض وما يخرج منها، وتتحمل الشركة الأجنبية خطر التنقيب والتطوير لصالح البلد مع تقديم مالية سلفا والتي تعوضها في ما بعد بحصة من عناصر ثلاثة هي:

استرجاع الكلفة؛ اقتسام الإنتاج بين الحكومة والشركة؛ الضريبة على الدخل.

¹ - Sonatrach, la revue N° 23, Février 2001, Alger, P 24.

ج - الاشتراك بعقود الخدمة:

وفي هذه الحالة يقبل الشريك الأجنبي الخطر الذي يتضمن احتمال أن تكون نتائج البحث إيجابية أو سلبية كما أن عملية البحث هذه تستبعد كل إمكانية تسديد المصاريف المنفقة أو تقديم أجره، إلا في حالة الاكتشاف والبحث الإيجابي ولا يمكن أن تتجاوز حصة الشريك الأجنبي في أي حال من الأحوال نسبة 49%، وهذا النوع من العقد يستعمل عادة في البلدان التي تحتفظ بإنتاجها للاستهلاك المحلي.

د - الاشتراك بإنشاء شركة تجارية بأسهم:

يتعين على الشريك الأجنبي في هذا النوع أن يكون شركة تجارية خاضعة للقانون الجزائري، تكون فيه المؤسسة الوطنية سوناطراك الحائزة على أغلبية الأسهم، وتبعية مخاطر البحث والتنقيب المحتمل على عاتق شركة الأسهم المنشأة، على أن يكون توزيع الإنتاج متى اتفق الشريكان على ذلك، وهنا يكون كل شريك مسؤولاً بصفة فردية عن الضرائب والحقوق والرسوم المتعلقة بحصته في الإنتاج¹.

ثالثاً: القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك في ظل تبني إستراتيجية الشراكة:

سنحاول إبراز دور الشراكة الأجنبية في تطوير القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك وذلك من خلال المرور على مختلف المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر، والوقوف على أهم التطورات والإنجازات الخاصة بكل فترة وذلك على النحو التالي:

¹ - Sonatrach, la revue N°16, Février 1990, Alger, P 20.

1. المرحلة ما قبل 1986:

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربعة فترات:

▪ الفترة: 1964-1952:

أسندت عمليات البحث والتنقيب فيها إلى الشركات الأجنبية تحت نظام الامتياز حيث أن أقصى مساحة شملتها الأبحاث تراوحت ما بين: 241000 كم² سنة 1952 و 549000 كم² سنة 1964، وكانت نتائج هذه الفترة إكتشاف أهم حقلين في الجزائر وهما **حقل حاسي مسعود البترولي وحقل حاسي الرمل الغازي** سنة 1956¹.

▪ **الفترة: 1970-1964:** تم في هذه الفترة إبرام اتفاقيات شراكة مع الدولة الفرنسية، حيث مثلت مؤسسة سوناطراك المصالح الجزائرية والمقدرة بنسبة 50%، بينما مثلت شركة **SOPEFAL** المصالح الفرنسية والمقدرة بنسبة 50% أيضاً، إضافة إلى عقد شراكة آخر بين سوناطراك (51%) وشركة **GETTY** الأمريكية (49%) سمي هذا العقد بـ: **SONAGET**.

من اكتشافات هذه العقود أحواض: **بركاوي، بن كحلة، البرمة، مسدار تينكور، قلالة**².

▪ **الفترة: 1971-1979:** تميزت هذه الفترة بصدور قانون التأميمات (1971)، وكذا الأمر 22-72 الخاص بقطاع المحروقات مما أدى إلى عدة عقود بين شركة سوناطراك وعدة شركات أجنبية منها: **KOPEKX, HISPANOIL, BRASPETRO, TOTALEF, AMOCO, SUNOIL**. ومن أهم اكتشافات هذه الفترة اكتشاف حقول: **رأس طومب، كاف العرقوب، الجرف أولاد بوسعيد، مركسن، دمران**.

¹ - Sonatrach, la revue N°02, Février 1996, Alger, P 15.

² - Ibid, P 16.

■ **الفترة: 1980-1986:** تميزت هذه الفترة بالصدمة البترولية الثانية وتم فيها توسيع العمل مع شركات سابقة وإبرام العديد من العقود الجديدة بين شركة سوناطراك وشركات أجنبية منها: *TIXACO, SHELL, AMOCO, REPSOL, AGIP.....* مكنت هذه العقود من اكتشاف كل حقل مخلق الكباش مع *SHELL* ورود شقة مع *NAFTAGAZ* وزلفانة مع *BRASPETRO* بئر بركين شمال وسيف فاطمة مع *TOTAL*، رود مسعود مع *AGIP*. ومن بين المزايا التي جاءت الظروف المميزة لهذه الفترة وخصوصا العقود المبرمة سنة 1980 نذكر ما يلي¹:

- حصول سوناطراك على نسبة من الأرباح تتراوح ما بين: 60% و65%.
- تسند كل الاستثمارات في ميدان الاستكشاف إلى الشريك الأجنبي.
- دفع ثمن المعلومات التقنية المقدمة شركة سوناطراك أثناء التوقيع على العقد، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية إلى معاهد التكوين التابعة لسوناطراك.

إنجاز برامج أعمال بقيمة استثمارية تقديري: 2704286600 دج، ولكن مع تدهور السوق البترولية والعالمية لم يحترم أي شريك التزاماته كاملة ما عدا شركة *SHELL*.

2. المرحلة ما بين: 1987-2000:

تميزت هذه الفترة باستفحال الأزمة الاقتصادية في الجزائر إثر انخفاض المداخيل من العملة الصعبة ومشكل الديون الخارجية، الشيء الذي أدى إلى التعجيل بإصدار قانون المحروقات 14-86 ثم القانون الـ 21-91 المعدل والمتمم له وذلك من أجل تشجيع أكبر عدد ممكن من الشركات الأجنبية للقيام بعمليات البحث والتنقيب. ونتيجة لهذه القوانين تم إبرام عدة عقود شراكة - ما لا يقل عن

¹ - Sonatrach, la revue N°12, Février 2000, Alger, P 10.

38 عقد شراكة - مع شركات عالمية، إضافة إلى ذلك كثفت شركة سوناطراك من مجهوداتها من أجل ترقية العمل المنجمي ابتداء من سنة 1991 مستعينة بخدمات مكثبين للاستشارات الدولية هما¹:

مكتب الاستشارات البريطاني ومكتب الاستشارات الأمريكي ومن أهم التعديلات التي كان لها أثر كبير على مجمل القطاع ما يلي:

▪ تشجيع عمليات التنقيب: وذلك من خلال الإعفاءات المقدمة للشركات الأجنبية (إعفاءات الإتاوات وتصل إلى 10%، وإعفاءات الضرائب والتي تصل إلى 42%).

▪ تطبيق ظروف استغلال البترول الخام على قطاع استغلال الغاز.

▪ توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.

▪ تسهيلات فيما يخص تطبيق صيغة تقاسم الإنتاج.

▪ تسهيلات فيما يتعلق بمنهجية إبرام العقود.

شجعت نتائج تعديل سنة 1991 نمو مساحات التنقيب والاستكشافات ومستويات الإنتاج والتصدير، فخلال المدة: 1991-1998 تم إبرام حوالي 32 عقد تنقيب و 06 عقود بحث تغطي مساحة تقدر ب: 299174 كم² مع 22 مؤسسة أجنبية كما تم إنجاز 57000 كم من الرصد الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) و 670 كم² من الرصد الزلزالي لثلاثي الأبعاد (3D)، إضافة إلى 103 بئر (61 للتنقيب، 25 للتوسيع 17 للإنتاج) وقد سجل 33 اكتشافا خلال نفس المدة معظمها اكتشفت في إطار الشراكة مع شركات بترولية عالمية: ANADARCO, AGIP, ARCO, BP,..... وغيرها.

¹ - Sonatrach, la revue N°18, Juin 2000, Alger, P 20.

3. المرحلة ما بعد سنة 2000:

لقد تميزت هذه المرحلة بظهور إصلاحات في قطاع المحروقات أدت إلى صدور القانون 05-07 الصادر في 28/04/2005 والمتعلق بالمحروقات، وكذا الأمر رقم 06-10 الصادر في 29 جويلية 2006 المعدل والمتم له. كما تمت المصادقة مؤخرا على قانون المحروقات الجديد المعدل والمتم لقانون 2005، والذي تضمن تعديلات وتكميلات على 58 مادة من قانون 2005، كما تضمن إدراج عشر مواد جديدة، وتتعلق هذه التعديلات بمنح بتسهيلات جديدة للاستثمارات خاصة الأجنبية منها في التنقيب عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى مزايا جبائية جديدة في إطار القاعدة 49-51 بالمائة مع الشركات الأجنبية، كما يحدد هذا القانون الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها.¹

كما تم في هذه المرحلة اعتماد طريقة المناقصات الدولية في منح تراخيص الاستكشاف وهو ما سمح بزيادة عدد العقود المبرمة بشكل كبير، حيث بلغ عدد العقود إلى غاية سنة 2008 40 عقدا بمعدل 05 عقود في السنة، كما شهدت الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2008 اكتشاف 555 بئر بمعدل 61 بئرا في السنة في حين بلغ متوسط الاكتشافات في الفترة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1999 حوالي 36 بئرا في السنة.² من جهة أخرى كان لسوناطراك نشاط مكثف خلال هذه المرحلة في مختلف الميادين، حيث قامت بوضع استراتيجيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:³

¹ - ق.و، يوسف يؤكد بعد مصادقة النواب على القانون بالغلبية قانون المحروقات سيعزز قدرات البلاد في المجال الطاقوي، [على الخط]، متوفر على:

<http://elraed.com/ara/watan/18927-.html> (2014/05/07)

² - حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة وهران، 2012، ص ص 103-104.

³ - سمير بن دريسو، مرجع سابق، ص 141.

- إشباع احتياجات البلد الطاقوية على المدى الطويل.
- تمويل الاقتصاد الوطني وإنعاشه.
- مساندة وتكليف سوناطراك وفق المقاييس الدولية للشركات النفطية وتحسين كفاءتها على المستوى الدولي.
- تعزيز قدرات سوناطراك التنافسية في السوق الدولية وهذا من خلال استراتيجية الشراكة.

وفي هذا الإطار وضعت مجموعة سوناطراك سنة 2001 نظاما لإعادة نشاطاتها الدولية، وذلك بتجميع شركاتها الفرعية في الخارج في شركة دولية هي: **SIHC (Sonatrach International Corporation)** والتي أنشأت في جويلية 1999¹.

لقد ساهمت هذه الإصلاحات إلى حد ما في تهيئة المناخ الملائم والمحفز للشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع، وهذا ما يدل عليه العدد المتزايد من عقود الشراكة في هذا المجال، ويمكن عرض أهم مشاريع مؤسسة سوناطراك في إطار الشراكة في الفترة الأخيرة على النحو الآتي:

أ - الشراكة مع إسبانيا:

وذلك في مشروع **Medgaz** وهي عبارة عن شركة أنشأت في سنة 2001 بين أهم الفاعلين في السوق المتوسطية للغاز الطبيعي وهذه الشركات هي: **Cepsa** و **Sonatrach**: بـ: 2% لكل واحدة و **GDF** و **BP** و **Endesa** و **ENI** و **Totalfina ELF**: بـ: 12% لكل واحدة، وهذا من أجل مباشرة دراسة جدوى مشروع الأنبوب الغازي الذي يربط الجزائر بإسبانيا²، كما قامت مؤسسة سوناطراك في هذا الإطار بتوقيع عدة عقود مع عدة

¹ - Sonatrach, <http://www.sonatrach-dz.com/partenariat.htm>, (28/04/2005), P01.

² - Sonatrach, <http://www.sonatrach-dz.com/partenariat.htm>, (28/04/2005), P02.

شركات للتوزيع عبر **Medgaz** بحجم إجمالي وصل إلى 07 مليار م³ في السنة¹.

ب - الشراكة مع إيطاليا:

وذلك في مشروع **Galsi** الذي هو عبارة عن شركة دراسة تقوم بدراسة جدوى وآفاق خط أنبوب غاز يربط الجزائر بروما²، تقدر سعته الابتدائية بـ: 08 مليار م³ سنويا، تشارك سوناطراك في دراسة الجدوى بـ: 36% ويتقاسم شركاؤها النسب الباقية كالتالي: **Edison Gas** من إيطاليا بـ: 18%، **Enel Power** من إيطاليا و **Wentershall** من ألمانيا بـ: 13% لكل منهما و **Eos Energia** من إيطاليا بـ: 09%، و **Sfir** و **Progemisa** من سردينيا بـ: 05% لكل واحدة منهما³.

ج - الشراكة مع نيجيريا:

أهم مشروع لسوناطراك في إفريقيا هو مشروع **NIGAL** (أنبوب الغاز العابر لإفريقيا) والذي تمت دراسة جدواه في إطار اتفاق **NIPAD**، وذلك بين سوناطراك والشركة النيجيرية **NNPC Nigeria**، هذا المشروع سيسمح بتسويق الغاز النيجيري في أوروبا⁴، كما سيتم وصله بشبكة هي قيد الإنجاز تربط نيجيريا بجنوب إفريقيا وبالتالي سيتمكن المشروع من تزويد غرب إفريقيا بالغاز الطبيعي بقدرة: 18 إلى 25 مليار م³.

¹ - دريس رشيد، مرجع سابق، ص 12.

² - المرجع نفسه، ص 12.

³ - Market News, une publication mensuelle de l'Activité Commercialisa de sonatrach N°10,Ahger, Février, 2005, p 03.

⁴ - دريس رشيد، مرجع سابق، ص 13.

د - الشراكة مع المملكة المتحدة:

تعتبر شركة **BP** (بريتش بيتروليوم) من أهم شركاء مؤسسة سوناطراك حيث قامت بتحقيق استثمارات قدرت ب: 04 مليار دولار منذ عودتها للجزائر خلال التسعينيات¹، ومن أهم مشاريعها مع سوناطراك مشروع بعين أمناس ومشروع بعين صالح ومشروع **Rhourd Elbague**.

ه - الشراكة مع ألمانيا:

حيث وقع العقد بين سوناطراك وفرع الغاز للمجموعة الألمانية للطاقة **Eonrhurgaz** بتاريخ 2006/11/16، وذلك في إطار مشروع **Medgaz**، إضافة إلى عقد شراكة مع مجمع ألماني آخر هو: **Wentershall** وذلك في إطار مشروع **Galsi**².

و - الشراكة مع النرويج:

وذلك من خلال توقيع عقد للشراكة بين سوناطراك والمجمع النرويجي **Statil**، في مشروع للبحث عن البترول في دلتا النيل على مساحة: 8368 كلم² تحت عمق يتراوح بين 1000 و3000م، وستقوم الشركة النرويجية بأخذ حصة 80% من المشروع لتأخذ سوناطراك 20%، هذا المشروع سيسمح بالقيام بأعمال التنقيب لفترة قدرت ب: 04 سنوات³.

وللاطلاع أكثر على مدى مساهمة الشراكة الأجنبية على تطوير القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك نلقي نظرة على مختلف نشاطات هذه المؤسسة خلال سنة 2010:

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه، ص 14.

أهم ما ميز نشاطات هذه السنة هو الاكتشاف الثاني في ليبيا من طرف فرع شركة سوناطراك (*Sonatrach International Proaction and SIPEX Exploration*)، وهذا بعد الاكتشاف الأول سنة 2009، إضافة إلى تطور نسبة مساهمة المؤسسة في أغلب النشاطات حيث نجدها تفوق في بعض النشاطات نسبة مساهمة الشريك الأجنبي وهذا ما يدل على تطور قدراتها في المجال واكتسابها مكانة مميزة كإحدى الشركات الكبرى في مجال المحروقات، والجدول الموالي يلخص بعض أهم نشاطات المؤسسة خلال سنة 2010 مقارنة مع الشريك الأجنبي.

جدول رقم: 03

أهم نشاطات المؤسسة خلال سنة 2010 مقارنة مع الشريك الأجنبي

النشاط	مساهمة مؤسسة سوناطراك	مساهمة الشريك الأجنبي
بلغت الاكتشافات 29 اكتشافا	27 اكتشافا	02 مع كل من: <i>Gaz prom</i> و <i>Eon Rhurgas</i>
تمت الاكتشافات عن طريق إجراء مسح زلزالي ثنائي الأبعاد (2D) بطول: 11882 كلم.	قامت سوناطراك بـ: 81% من المسوحات.	قام الشركاء بـ: 19% من المسوحات.
المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D) على مساحة: 9021 كلم ² .	50% من المسوحات.	50% من المسوحات.
تم حفر 75 بئر مكتمل.	85% من أعمال الحفر.	15% من أعمال الحفر.
الإنتاج الأولي للمحروقات بلغ 213.9 مليون طن معادل للنفط، 55.3 مليون طن من النفط الخام، 145.8 مليار م ³ من الغاز الطبيعي.	إنتاج الحقول التي تشغلها سوناطراك لوحدها بلغ 154.8 مليون طن معادل للنفط، هوأي ما يعادل 72%.	أنتاج الحقول التي يشغلها الشركاء بلغ 59.1 مليون طن معادل للنفط، أي ما يعادل 28%.
الاستثمار في تطوير وتشغيل الحقول بلغ 8.3 مليار دولار.	50% من الاستثمار.	50% من الاستثمار.
في نشاط الحفر تم حفر 242 بئر للتقيب والتطوير.	61% من النشاط.	39% من النشاط.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010.

إن البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبرز بوضوح مدى تطور قدرات مؤسسة سوناطراك في مختلف مجالات النشاط وهو ما انعكس إيجاباً على وضعيتها المالية وجعلها تحتل مكانة مميزة في مجال نشاطها، والجدول الموالي يوضح بعض المؤشرات المالية لهذه المؤسسة لسنتي 2009 و2010¹:

جدول رقم: 04

بعض المؤشرات المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي: 2009 و2010

البيان	2009	2010
الاستثمار (مليار دينار)	1080	924
الصادرات (مليار دولار)	44.4	56.1
رقم الأعمال (مليار دينار)	3532771	445411
النتيجة الصافية (مليار دينار)	284	705

Source: Sonatrach, Rapport annuel 2010, PP 42-51.

الأرقام الواردة في الجدول أعلاه توضح مدى استفادة مؤسسة سوناطراك من إستراتيجية الشراكة وجعلها من أبرز المؤسسات العالمية في مجال نشاطها وهو ما جعلها تحتل المراتب التالية على المستوى العالمي (حسب موقع المؤسسة سنة 2011)²:

- الشركة الأولى إفريقيا.
- الشركة البترولية الثانية عشر عالمياً.
- الشركة الثالثة عشر عالمياً فيما يتعلق بالمحروقات السائلة (احتياطي ونتاج).
- الشركة السادسة عشر عالمياً فيما يخص الغاز الطبيعي (احتياطي ونتاج).

¹ - تجدر الإشارة إلى أن التقرير السنوي للمؤسسة لسنة 2010، يعتبر أحدث تقرير متوفر لحد القيام بهذا البحث ولا توجد تقارير أحدث منه لحد الآن.

² - Sonatrach, <http://www.sonatrach-dz.com>, (04/12/2011).

- خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي.
- رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع *GNL*.
- ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع *GPL*.

خاتمة:

إن توفير الدولة للمناخ المناسب من الناحية التنظيمية وذلك من خلال القوانين الخاصة بالمحروقات، بداية من القانون 14-86 ومختلف التعديلات التي مسته ساعد على تدفق عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا القطاع في شكل عقود شراكة بين مؤسسة سوناطراك وعدد كبير من الشركات البترولية العالمية، وهو ما انعكس إيجاباً على قدراتها الطاقوية. فبعد تتبعنا لمسار هذه المؤسسة وتجربتها في مجال الشراكة الأجنبية نجد أنها قد حققت قيمة مضافة تتمثل في التحكم في التكنولوجيا الحديثة واكتساب الخبرات والتقنيات وتجديد الكفاءات بالإضافة إلى تطوير الصادرات والتحكم في تكاليف الإنتاج.

النتائج:

- من خلال دراستنا لذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:
- تحسين مناخ الاستثمار يؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني.
- تعدد الشراكة الأجنبية من أحسن أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضرورة تمييز الطرف الوطني بمركز تفاوضي جيد يمكنه من تحقيق مكاسبه بأقل التكاليف خاصة تكوين وتدريب المورد البشري الوطني.
- تبني الجزائر لإستراتيجية الشراكة في قطاع المحروقات زاد من تدفق المشاريع الاستثمارية الأجنبية لهذا القطاع.
- تمكنت مؤسسة سوناطراك من الاستفادة من إستراتيجية الشراكة من خلال اكتساب الخبرات والتقنيات والأساليب الحديثة مما أدى إلى تطوير قدراتها الطاقوية.

الاقتراحات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع الاقتراحات التالية:
- الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد البترولية الوطنية، وذلك من أجل مستقبل الأجيال القادمة.
- ضرورة ترقية الشراكة الأجنبية في الجزائر في القطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة والسياحة...، وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق مستوى نمو هام ومستمر.
- العمل على تنمية القطاع الخاص، مما يساعد على جذب المستثمرين الأجانب وتحرير الاقتصاد برفع العوائق البيروقراطية وإصلاح النظام المالي.
- السعي الجاد نحو توفير مناخ استثماري جذاب من أجل تحقيق تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

- أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، جامعة الزقازيق، ط3، 2000.
- دريان أحمد، **الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002.
- دريس رشيد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي ببيشار، يومي: 02 و 03 فبراير 2008.
- سمير بن دريسو، **الشراكة الأجنبية كخيار استراتيجي للمؤسسة الجزائرية - دراسة حالة: إستراتيجية الشراكة لدى مجمع صيدال-**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- عبد اللطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، **تداعيات المشروع الأورومتوسطي على الاستثمار في الوطن العربي من خلال التجربة الجزائرية - مقارنة المخطط بالمحقق-**، المؤتمر العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، أيام 14/15 مارس 2004.
- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام: 07/08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- معين أمين السيد، **مفهوم الشراكة - آلياتها وأنماطها-**، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الاقتصادية الأجنبية، نادي الدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، يومي: 09 و 10 ماي 1999.
- حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة وهران، 2012.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، سبتمبر 2011.

2. باللغة الأجنبية:

1. Boualem Aliouat, Les stratégies de coopération Industrielle, Ed Economica, Paris, 1996.
2. Market News, une publication mensuelle de l'Activité Commercialisa de sonatrach N°10,Ahger, Février, 2005.
3. Sonatrach, la revue N° 23, Février 2001, Alger.
4. Sonatrach, la revue N°02, Février 1996, Alger.
5. Sonatrach, la revue N°12, Février 2000, Alger.
6. Sonatrach, la revue N°16, Février 1990, Alger.
7. Sonatrach, la revue N°18, Juin 2000, Alger.
8. Sonatrach, rapport annuel, 2010.

2. مواقع أنترنت:

ق.و، يوسفى يؤكد بعد مصادقة النواب على القانون بالغلبية قانون المحروقات سيعزز قدرات البلاد في المجال الطاقوي، [على الخط]، متوفر على:

(2014/05/07).<http://elraaed.com/ara/watan/18927-8A.html>

▪ معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz (2011/11/24).

▪ موقع الواحة، تحولات كبرى في قطاعي الغاز والكهرباء بالجزائر،

<http://www.elwaha-dz.com/mal-amel.htm>, (2004/04/05).

▪ Sonatrach,<http://www.sonatrach-dz.com>, (04/12/2011).

الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة - رهانات وآفاق -

أ. قرارية فتيحة¹

ملخص:

بعد أكثر من 10 سنوات من التفاوض، تم خلالها إجراء 12 جولة متعددة الأطراف والإجابة على 1933 سؤال بالإضافة للتوقيع على خمس اتفاقيات ثنائية فقط، تواجه الجزائر حتمية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في ظل التغيرات الجذرية التي يمر بها العالم والتي تلقي بظلالها على الاقتصاد الجزائري.

من خلال هذه المقالة سنحاول توضيح النقاط التالية:

- لمحة تعريفية عن الجات والمنظمة العالمية للتجارة؛
- تحديد المسار التفاوضي مع توضيح أهم العوائق التي ساهمت في تأجيل انضمام الجزائر للمنظمة.

Résumé:

Depuis son institution en 1995, le Groupe de travail de l'OMC chargé de l'accession de l'Algérie a tenu 10 réunions formelles et deux réunions informelles et a pu répondre sur 1933 questions. Par ailleurs, six accords bilatéraux ont été finalisés (Cuba, Venezuela, Brésil, Uruguay, Suisse et Argentine).

Actuellement, l'Algérie devra faire face à l'inévitabilité de rejoindre l'Organisation mondiale du commerce tenant en compte les différents changements économiques internationaux.

A travers cet article nous allons essayer de mettre le point sur les éléments suivants:

- Vision générale sur GATT et OMC ;
- Processus d'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce.

¹ - المركز الجامعي لعين تموشنت . graria@outlook.com

مقدمة:

على مدى أكثر من نصف قرن حدثت تطورات كثيرة في النظام التجاري العالمي منذ توقيع الاتفاق العام للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1947، فهذه الاتفاقية لا تعتبر منظمة دولية، كما أنها ليست ميثاقا بالمعنى الدقيق، بل هي مجرد معاهدة تجارية متعددة الأطراف بدأت بين ثلاثة وعشرين دولة في أكتوبر 1947 مع بدء نشاطها الفعلي في أول جانفي 1948، وبالرغم من أن الجات ليست منظمة دولية، رغم ذلك استطاعت أن تحرز مكانة مرموقة عبر نصف قرن جعلتها متميزة على المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى. باكتساب الجات هذه الأهمية جعلت منها أحد الركائز الأساسية في تنظيم العلاقات الدولية، ومع أواخر سنة 1986 شهد العالم بداية أكبر الجولات التفاوضية في الأورجواي التي دامت ثماني سنوات والتي انبثق عنها التوقيع عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمراكش في 15 أبريل 1994.

فالجزائر مقارنة مع دول الجوار مازالت متأخرة في عملية كسب العضوية، رغم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على النظام التجاري الجزائري، حيث حاولت منذ بداية مسار الإصلاحات الاقتصادية من تحرير التجارة الخارجية، وذلك من أجل مواكبة تطورات النظام التجاري الدولي الجديد. لكن الملاحظ لمسار الانضمام-منذ سنة 1987-، يجد أنه لا يخلو من عراقيل وصعوبات أخرت عملية استكمال ملف الانضمام.

فالجزائر التي لا تستطيع البقاء على هامش التجارة الدولية ميالة إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في الوقت نفسه كإطار مفاوض لاتفاقاتها التجارية على الصعيدين ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف وكمجموعة قواعد قابلة للتفاوض وأيضا مبادئ تحكم التجارة بين البلدان.

سنحاول من خلال هذه المقالة إلقاء الضوء على مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية مع إيضاح كافة المزايا التي من الممكن أن تنتج عن

هذا الانضمام وكذا تحديد العوائق التي تؤخر انضمام الجزائر لهذه المنظمة وهذا بعد المرور على لمحة تعريفية عن المنظمة.

أولاً: لمحة عن المنظمة العالمية للتجارة.

لقد شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة في الساحة الاقتصادية لاسيما التجارية منها، فبعد إنشاء المؤسستين التوأم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المنبثقتين عن مؤتمر بریتون وودز من أجل محاولة معالجة اختلالات موازين مدفوعات الدول المتضررة عقب الحرب العالمية الثانية - أي المعالجة من الجانب المالي - أصبح العالم بحاجة إلى من ينظم العمليات التجارية العالمية. ومن ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) في 1947 والصادرة عن ميثاق هافانا، إلا أن هذه المبادرة لم تلق استحساناً ولا تأييداً من طرف الدول الصناعية، ومن ثم باءت هذه المحاولة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات (GATT) وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 1948.

فمن جانفي 1948 إلى غاية أبريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فقد شهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع دون غيرها من السلع الأخرى، إلى أن جاءت جولة الأورجواي لإعادة ترتيب ومراجعة النقائص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة للأورجواي، حيث أدمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل، مثل تجارة الخدمات والسلع الزراعية إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية المنازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائداً في الجات.

1- نشأة الجات:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعهد الحلفاء يوم 14 أوت 1941 برئاسة رئيس الو.م.أ "فرانكلين روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني "ونستن

تشرشل " على الميثاق الأطلسي¹، الذي ينص على إقامة نظام عالمي للتجارة أساسه التبادل الحر للسلع والخدمات. ولكن هذا الميثاق مني بالفشل نظراً لإخلال الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها. وبعد هذا الفشل الذريع تجددت الجهود مرة أخرى في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 والذي شاركت فيه مجموعتان من الدول، هي الدول المتأثرة من الحرب بزعامة بريطانيا والدول التي شاركت في الحرب، دون أن تكون أرضيتها مسرطاً لها وخرجت منتصرة وتترجم هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفي خطوة منها لاستكمال معالم النظام الاقتصادي العالمي، سعت الدول الرأسمالية - دائماً بزعامة الولايات المتحدة - إلى إيجاد آلية لضبط وتنظيم العلاقات التجارية ما بين أطراف التبادل الدولي لهذا وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جنيف عام 1946 على عقد مؤتمر دولي للتجارة. وهكذا انعقد المؤتمر في هافانا يوم 21 نوفمبر 1947 ودامت أعماله حتى يوم 24 مارس 1948، ووقع على هذا الميثاق " **ميثاق هافانا** " 53 دولة من بين 56 دولة شاركت في المؤتمر² ومن أهم مواد هذا الميثاق الذي يشمل 106 مادة تلك التي تنص على إنشاء منظمة دولية للتجارة (ITO) *.

فبالرغم من اتفاق الدول المجتمعة في هذا المؤتمر على إنشاء هذه المنظمة، إلا أن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على هذه الاتفاقية. ومن ثم فإن منظمة التجارة الدولية لم تظهر إلى حيز التنفيذ³ وللإشارة، فإن المنظمة

¹ - **site d'internet:** <http://www.marefa.org/index>. (consulté le 12/04/2014 à 11:20).

² - كمال علاء، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1996، ص19.

* (ITO) International trade Organization;

³ - حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار النشر الذهبي، قطر، 1996، ص 05؛

الدولية للتجارة (ITO) والتي كان من المفترض إنشاؤها سنة 1947 والتي لاقت معارضة كبيرة من طرف الدول الصناعية عامة والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد، تختلف عن المنظمة العالمية للتجارة المنبثقة عن جولة الأورجواي 1994 من حيث الأهداف والآليات والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف. ولكن ذلك لم يُلحَ دون استمرار الجهود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم، ونتج عن تلك الجهود عقد اجتماع في جنيف عام 1947، والذي تمخضت عنه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تعرف باتفاقية "الجات" التي تم التوقيع عليها في 30 أكتوبر 1947، وبدأ سريانها ابتداء من 01 جانفي 1948.

كان الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هو إيقاف أي زيادة في الإجراءات الحمائية على التجارة الدولية وتوفير الإطار المؤسسي والنظري للتفاوض حول تقليل الحواجز الجمركية القائمة بين الدول. لا تعتبر الجات منظمة دولية أو محكمة دولية تقوم بالتحكيم في مجال التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، ولكنها مجرد اتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها اسم "الجولات"، لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعيق سبيلها وتحريرها، وخصوصا ما يتعلق بالتعريفات الجمركية.

في الواقع تعتبر الجات أهم اتفاقية تجارية في تاريخ العالم، وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة والتي بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينات، والتي تنبئ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد. وعلى الرغم من أن الجات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إلا أنها اكتسبت بقوة الممارسة - عبر ما يقارب من نصف قرن - وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية

دائمة مقرها جنيف. ومع ذلك لا يطلق على الدول المنضمة إلى الجات اسم "الدول الأعضاء"، وإنما يطلق عليها اسم "الأطراف المتعاقدون".

وكان من أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية الجات، الإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة إلى الاتفاقية⁴ حيث عرفت الجات عدة جولات اختتمت بجولة الأورجواي.

2- أهداف الجات: حددت اتفاقية الجات الموقعة في جنيف عام 1947 أهدافا يمكن تلخيصها فيما يلي:⁵

أ- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء: إن رفع مستوى معيشة الدول هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدول الأعضاء عن طريق التجارة الخارجية، ومن ثم ترسيم سياستها التجارية الهادفة إلى ذلك.

ب- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء: جاء هذا الهدف في سياق ديباجة الاتفاق: "وضمن التشغيل الكامل وضمن حجم كبير من الدخل القومي الحقيقي تدريجيا وزيادة الطلب الحقيقي".

جاء التركيز على هذا الهدف في وضع أوضاع العالم قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، والتي أثبتت للعالم ضرورة التوظيف الكامل للعمالة حتى لا يتكرر ما وقع عام 1930، حيث أن أهم مشكلتين برزتا في تلك الفترة هي مشكلة الحماية التجارية ومشكلة مكافحة البطالة.

ج- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية: جاء نص الاستخدام الأمثل للموارد في ديباجة الاتفاقية العامة، حيث يؤكد أن عملية تحرير التجارة برفع القيود الجمركية والعقبات التجارية الأخرى، لا يمكن الوصول إليها إلا إذا تم

⁴ - العيسوي إبراهيم، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 2001، ص19.

⁵ - سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية وجات 94"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط02، 1996، ص19؛

الحفاظ على هذه الثروات عن طريق الاستخدام العقلاني، من أجل زيادة القوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي لكل دولة وتأمين التبادل التجاري بين الدول بوسائل وقواعد قانونية للاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

والى جانب هذه الأهداف العامة نستنتج أهدافا أخرى:

- تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

- اتخاذ مبدأ المفاوضات كإجراء ووسيلة في كل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية.

3- **مبادئ الجات:** أصبح من المؤكد أن الهدف النهائي للجات هو تحرير

التجارة العالمية، لذلك وضعت لنفسها عدة مبادئ لتحقيق هذا الهدف. وأهمها:⁶

أ- **مبدأ عدم التمييز:** تنص المادة 2 من اتفاقية الجات أن التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية يقوم على مبدأ المساواة وعدم منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، بحيث يتساوى كل الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، ومن ثم إذا منحت دولة ما ميزة تجارية، فإن هذا الإجراء سوف يكون سائر المفعول به تلقائياً على جميع الدول الأعضاء. وهذا يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء.

ب - **مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية:** يسمى هذا المبدأ أيضا "الدولة المفضلة"، ويعني أن يعامل البلد العضو كل البلدان بنفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى - أيا كان نوعها - أو فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية.

⁶ - بن موسى كمال، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،

وهناك عدة دول استفادت من هذا المبدأ، خاصة فيما تعلق بالعلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية وبعض البلدان النامية التي كانت قديما مستعمرات لها.

ج - مبدأ المعاملة الوطنية: هذا المبدأ ينص على أنه عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بنفس المعاملة التي تتعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز. واستثنيت من ذلك بعض المشتريات الحكومية من منتجات المؤسسة الوطنية. وهذا الاستثناء تم تحديده عن طريق المفاوضات الخاصة بقانون الأسواق العمومية.

د - مبدأ حضر القيود الكمية: تعارض الاتفاقية من حيث المبدأ جميع أشكال القيود الكمية وتعتبرها منازرة وتحييزية بطبيعتها. فليس من حق أي طرف في الاتفاقية أن يفرض على منتجات الأطراف المتعاقدة قيود أخرى غير القيود الجمركية والضرائب الأخرى، لأن التعريف الجمركية يمكن معرفتها سلفا من خلال الجداول التي تنشرها الدولة، ومن هنا تكون معروفة لدى كل الأطراف الأخرى.

وقد يتضمن هذا المبدأ الاستثناءات التالية:

- عند وقوع خلل في ميزان المدفوعات.
- لغرض إجراء إصلاحات هيكلية في عملية الإنتاج.
- بغية السير الحسن لعملية التنمية الاقتصادية.

هـ - مبدأ عدم الإغراق: نصت المادة (2) من اتفاقية الجات على إلزام الأطراف المتعاقدة في الجات بعدم تصدير منتجات بأسعار أقل من سعرها الطبيعي في دولهم، إذا كان ذلك يؤدي إلى الإضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة، وفي حالة مخالفة هذا الحضر يعطى للبلد المتضرر حق فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر

الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن إنتاجها. وقد نادى هذا المبدأ أيضا بتجنب سياسة الإغراق (Dummping) من خلال فرض رسوم ضد الإغراق، ولكن في جميع الحالات لا بد على الدول تجنب دعم الصادرات وذلك باستخدام التعريفات غيرالجمركية (نظام الحصص) حيث تكون التعريفات الجمركية ضمن قائمة جداول الالتزامات لكل دولة عضو، ومن ثم يمكن حصر السياسة التجارية وتحديدتها لكل الدول السالفة الذكر.

و- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: يتم تخفيض التعريفات الجمركية بصفة دورية من خلال ما يسمى بـ "دورات التعريفات الجمركية"، حيث كانت المفاوضات ثنائية الأطراف لتصبح متعددة الأطراف انطلاقا من دورة كندا وعلى أساس مجموعة من المنتجات، وفي إطار هذا المبدأ فإن كل دولة مطالبة بإعداد قائمتين:

- قائمة تتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي، ويطلب بذلك من الدول تخفيض الرسوم الجمركية المعروضة عليها.
- قائمة تتضمن السلع التي يكون العضو مستعدا لإجراء تخفيضات عليها عندما يستوردها من العالم الخارجي.

كما يلتزم الأطراف بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقا لإجراءات محددة قد تتطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريفات.

ز- مبدأ المفاوضات التجارية: تعتبر الجات الإطار التفاوضي الملائم لتنفيذ المعاهدة وتسوية المنازعات التجارية الدولية، وبالتالي يعتبر هذا المبدأ وسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة والقضاء على الصفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية.

وتنص المادة (22) من اتفاقية الجات على أن تتم تسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة بإحدى الوسائل التالية: التشاور، التوفيق أو التحكيم. كما

أجازت للطرف المتضرر أن يلجأ إلى السلطات المختصة بوقف التزاماته، في حالة فشل الوسائل السابقة.

ثانياً: الانتقال للمنظمة العالمية للتجارة.

من جانفي 1948 إلى غاية أبريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، شهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع دون غيرها من السلع الأخرى، إلى أن جاءت جولة الأورجواي لإعادة ترتيب ومراجعة النفاص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة للأورجواي حيث أدمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل، مثل تجارة الخدمات والسلع الزراعية إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية المنازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائدا في الجات.

1- خصائص المنظمة وأهدافها:

تتمثل خصائص المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:⁷

- المنظمة الوحيدة المحكومة من قبل الدول الأعضاء فيها؛
- الكيان الوحيد المختص بحسم المنازعات التجارية الدولية؛
- الإدارة العليا المسؤولة عن مراقبة تطبيق الدول لالتزاماتها.

أما أهدافها قد وردت بشكل عام في نصوص القواعد التجارية لاتفاقيات جولة الأورجواي وفي نص ديباجة اتفاقية تأسيس المنظمة. إن أول وأكبر هدف تسعى إليه المنظمة هو تحرير التجارة العالمية⁸، والذي يعد الركن الأساسي والمهم لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. ويقصد به إزالة جميع الحواجز أمام

⁷ - د. فواز العلمي - رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، "المنظمة العالمية للتجارة"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الإقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق بالجزائر العاصمة، 2011، ص 08؛

⁸ - محمد سليم سالم السهلي الحربي، "منظمة التجارة العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، إقامة جنان الميثاق، الجزائر، 2011، ص 3؛

حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات. وبذلك تكمل ما جاء في الاتفاق العام (جات 1947) من حيث:

أ- توسيع دائرة السلع من مجرد السلع الصناعية إلى مجالات السلع الزراعية، وإدخال السلع التي كانت تعد تربياتها خاصة مثل المنسوجات والملابس.

ب- إدخال قطاع الخدمات وجميع أنواع التجارة غير السلعية إلى قوائم التجارة الخاصة بالاتفاقيات الملحقة، مثل: التأمين، النقل والخدمات المصرفية.

ت- فتح المجال أمام العقود الحكومية للمنافسة العالمية على أساس مبدأ عدم التمييز.

ث- إدماج موضوع حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لقواعد التعامل في إطار المنظمة العالمية للتجارة*.

كما تسعى لتحقيق بعض الأهداف الأساسية المتمثلة في:**

- زيادة الإنتاج من السلع والخدمات والاتجار فيها، وكذلك العمل من أجل استخدام أمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- رفع مستوى المعيشة، وتحقيق التشغيل الأمثل والكامل للعمال مع زيادة فرص التشغيل، واستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي.

* من أهم الأهداف التي راعتها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للدول النامية، نقل التكنولوجيا المناسبة إلى هذه الدول، وتجنب تحصيل رسوم عالية مقابل براءات الاختراع وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية والهامة، مثل الأدوية.

** تتطابق هذه الأهداف مع المطالب الواردة بالمشروع الذي قدمته مجموعة الـ 77 باسم العالم، إلى الأمم المتحدة عام 1975، والخاص بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- ضرورة بذل جهود إيجابية من أجل ضمان حصول البلدان النامية - خاصة الأقل نموا منها - على حصة كافية في التجارة الدولية، تتناسب واحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها، من خلال تقديم مزايا خاصة وفترات انتقالية كافية لمساعدتها على تقييم أوضاعها والتكيف مع النظام التجاري الجديد.
- إلغاء التمييز في العلاقات التجارية وإزالة الحواجز الجمركية، مع تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف، متكامل وأكثر قدرة على البقاء والاستمرار.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي من حيث إقرار معايير دولية لضبط مقاييس جودة الإنتاج، وتحديد السلع المعروضة في الأسواق العالمية. إضافة إلى الحرية التجارية التي تنادي بها المنظمة، تسمح للسلع والخدمات - سائلة الذكر - باقتحام أسواق جميع الدول الأعضاء دون حواجز أوعراقيل والتصدي لظاهرة التقليد، وبالذات فيما يخص موضوع حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية والأسرار الصناعية.

2- أهميتها: تكتسب المنظمة أهميتها من مكانة أعضائها حيث تسيطر

الدول الأعضاء في المنظمة على:⁹

- 89% من إجمالي التجارة العالمية؛
- 90% من حركة رؤوس الأموال المستثمرة؛
- 93% من سوق الإتصالات وتقنية المعلومات؛
- 97% من براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية؛
- 92% من حجم الخدمات المالية والتأمين؛
- 88% من مشتريات العالم في الطاقة والألمنيوم والحديد

⁹- فواز العلمي -رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، مرجع سبق ذكره، ص 09؛

3- المكاسب والتكاليف:

- أهم الالتزامات التي تتعهد بها الدول:¹⁰
 - أ- تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وحق الدولة الأولى بالرعاية؛
 - ب- تحديد السقوف الجمركية على كافة السلع المستوردة؛
 - ج- الانضمام لاتفاقيات تقنية المعلومات والكيماويات المنسقة؛
 - د- تحديد الحدود الدنيا والقصى لنسبة الاستثمار الأجنبي؛
 - هـ- تطبيق الأنظمة التجارية بما لا يتعارض مع اتفاقات المنظمة؛
 - و- قيام الشركات الحكومية بأعمالها طبقا للاعتبارات التجارية؛
 - ز- إلغاء كافة القيود الكمية على الصادرات والواردات؛
 - ح- توفير مبادئ الشفافية والاستشراق وسبل التقاضي.
- أهم الاستثناءات التي تحصل عليها الدول:¹¹
 - أ- عدم المساس بالقيم والمبادئ والأمن والبيئة والصحة؛
 - ب- تطبيق الضريبة على الأجانب والزكاة على المواطنين؛
 - ج- توفير النسبة القصى لتوطين الوظائف؛
 - د- تطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة على الجميع؛
 - هـ- استثناء بعض الأنشطة من الاستثمار الأجنبي؛
 - و- الاستمرار في توفير قروض البنوك التنموية للمواطنين.

ثالثاً: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

بادرت السلطات الجزائرية عام 1987 في إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى إدخال الاقتصاد الوطني في المبادلات التجارية الدولية عن طريق تقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة حول التعريف الجمركية والتجارة (GATT). حيث كان بإمكان الجزائر أن تكون عضوا مؤسسا للمنظمة العالمية

¹⁰ - نفس المرجع السابق، ص 21؛

¹¹ - نفس المرجع، ص 21؛

للتجارة منذ 1994، بالتوقيع فقط على اتفاقية مراكش. إلا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك حالت دون ذلك وقد أدى بنا هذا الموقف إلى الدخول في دوامة تفاوضية تم الشروع فيها فعليا ابتداء من 1998 مع انعقاد أول اجتماع لفريق العمل للمنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وامتدت هذه المفاوضات على مدى أكثر من عشر سنوات وعرفت تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة.

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، هدفه تنويع القطاعات المنتجة من غير المحروقات وكذا الانتفاع من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي ولكن بقي هذا المسعى حبيس مجموعة من العراقيل المترابطة وتميزه رهانات وتحديات نشير لها فيما يلي:

1- نبذة تاريخية عن مسار الإنضمام:¹²

- 1987 استلام طلب الجزائر للانضمام للمنظمة وتكوين فريق العمل المعني بانضمام الجزائر؛
- 22/04/1998 اجتمع الفريق مع وفد الجزائر لأول مرة؛
- 8/02/2002 تم تقديم العرض الأولي للسلع والخدمات؛
- 2006 تم توزيع تقرير فريق العمل المعدل؛
- 5/11/2007 تم توزيع العرض المعدل للسلع والخدمات؛
- تم عقد 11 اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين آخرها في أبريل 2013 تمت الإجابة من خلاله عن الأسئلة المتعلقة بالتقدم الخاص بمطابقة النظام التجاري الجزائري والمفاوضات الثنائية بخصوص التسقيفات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات؛
- المفاوضات الثنائية متواصلة مع ثلاثة عشر دولة.

¹² -site d'internet: <http://www.wto.org/> (consulté le 12/04/2014 à 11:39)

2- مزايا الانضمام: حتى ولو كان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

ضرورة إلا أن هذه العملية تعود بمزايا على الجزائر منها:

- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون إلا أداة إضافية لانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.
- تحرير الإدارة من كل أشكال الضغط والمساومات ومساعدتها لمكافحة التمييز والرشوة.
- وضع وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية ولستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، ومطابقة لشروط والتزامات الانضمام.
- تجديد الطاقات الفكرية والبشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية.
- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والقضاء على المعاملات التمييزية، خلافا لما حدث مع القوانين التحفيزية والإعفاءات الجبائية في إطار **ANDI** مثلا.
- الاهتمام أكثر بالمؤسسات القادرة على المنافسة دوليا وعلى تنمية طاقات التصدير.
- التوصل إلى إجماع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية الفاعلة حول التوجيهات والتكيفات الجوهرية للسياسة الاقتصادية.
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري وبتسيير الموارد البشرية، والتي تعتبر العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

كما تمنح اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة للجزائر بعد انضمامها فرصا

ومزايا أخرى منها:¹³

- يعتبر أعضاء المنظمة هم الوحيدون الذين يمارسون الحقوق المتضمنة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

¹³- بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص144؛

- إعطاء البلدان الأعضاء فرصا أكثر، وأكبر توسع في التجارة الدولية.
- ضمان مناخ تجاري آمن يتميز بقابلية للتنبؤ به، ووضفاء اليقين على العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا بقوانين متعددة الأطراف تحكمهم.
- للأعضاء إمكانية الاستعانة بآلية فض النزاع للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم التجارية.
- منظمة التجارة العالمية تمنح الأعضاء وسائل عدة لتحسين العوائد الاقتصادية والتجارية، وذلك بمشاركتهم الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمنظمة.
- بإمكان الدول الأعضاء، تفادي المفاوضات الثنائية المحرجة، باستفادتهم من الإطار العام للمفاوضات المتعددة الأطراف.

3- العراقيل التي حالت دون انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

نخص بالذكر:¹⁴

- **التأثير السلبي للتجربة السابقة مع صندوق النقد الدولي:** إن تداعيات الإصلاحات الهيكلية التي طلبها صندوق النقد الدولي من الجزائر في منتصف التسعينات أدت إلى نتائج غير مرغوب فيها، تمثلت أساسا في تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تضاعفت نسبة الفقر حتى أصبحت الفوارق الاجتماعية مهددة للاستقرار، وقد ساهم هذا الوضع في استفحال مسببات العشرية السوداء خلال التسعينات، وعزز ذلك الرؤية التي تفترض أن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ما هو إلا تكملة للثمن الباهظ الذي دفعته من جراء التعديلات الهيكلية المشترطة من قبل صندوق النقد الدولي **FMI**.

¹⁴ - إدريس الجزائري - الممثل الدائم للجزائر في جنيف -، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الإقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق الجزائر، 2011، ص 3.

■ **النتائج المخيبة لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:** لم يرقى اتفاق الشراكة المبرم مع الإتحاد الأوربي سنة 2004 إلى تطلعات الجزائر ليس من الجانب السياسي فحسب بل حتى في شقيه الاقتصادي والتجاري. فهذا الاتفاق لم يكن له التأثير الإيجابي المطلوب لتعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، بل كرس وضع الجزائر كمصدر للمواد الخام ومستورد للمواد المصنعة. كما لم يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولم يساهم في إعطاء الدعم الأوربي الموعود به للمسيرة التفاوضية الجزائرية مع OMC.

■ **الشروط الجائرة التي تفرضها الدول الأعضاء على الجزائر:** الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يخضع لمسار تفاوضي مع أعضائها يحددون على إثره رسم الدخول، فالعنصر الأساسي في هذه العملية يكمن في التأييلات التي تخضع لها المادة 12 من اتفاقية مراكش، والتي تشير إلى حرية الدول الأعضاء في تحديد شروط الانضمام للمنظمة. وقد تعرضت الجزائر في مسارها التفاوضي لشروط قاسية لم تأخذ بعين الاعتبار مستواها التنموي.

4- الجوانب الإيجابية الناتجة عن انضمام بعض الدول للمنظمة:¹⁵

- زيادة الصادرات مثلا الصين والسعودية ب20%، الأردن ب 12%، عمان 17%؛
- زيادة تدفق استثمار رأس المال الأجنبي: الثقة بالأنظمة المحلية، الشفافية والاستشراف؛
- زيادة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ب 2% للدول المتقدمة و5% للدول النامية؛
- زيادة فرص العمل للمواطنين؛
- ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي؛
- توقف الدول عن اتخاذ القرارات الأحادية التعسفية؛

¹⁵ - فواز العلمي - رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، مرجع سبق ذكره، ص17.

- استخدام هيئة حسم المنازعات التجارية بالمنظمة؛
- المشاركة في مناقشة وتعديل واعتماد الاتفاقات الجديدة؛
- دعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي بالدول الأعضاء؛
- تكوين التحالفات الإقليمية للاستفادة من استثناء مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية.

خاتمة:

لقد شهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة مما فرض على الاقتصاد الجزائري تحديات جمة لمواجهة تلك المستجدات والتأقلم معها ومما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة كان لها تداعيات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الوطني. إن معالجة هذا الوضع أثر على السياسة التنموية المتبعة في الجزائر وكذا على موقفها تجاه المسارات التفاوضية التي باشرتها مع شركائها الاقتصاديين في إطار إدماج اقتصادها في النظام التجاري الدولي. ويتطلب المسار التفاوضي بالتوازي مع التقدم المنتظر في المفاوضات المتعددة الأطراف، إبرام عدد مقبول من الاتفاقيات التجارية الثنائية إلا أنه خلال 13 سنة المنصرمة لم تتوصل الجزائر إلا إلى توقيع ست اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا والبرازيل والأوروغواي وسويسرا وفنزويلا والأرجنتين ويختلف هذا الوضع تماما مع الدول التي انضمت مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة فالسعودية وقعت على 38 اتفاق والفيتنام وقع على 26 اتفاقا وأوكرانيا على 41 اتفاق خلال المسار التفاوضي.

وتبقى مسألة انضمام الجزائر مرتبطة ارتباطا تلازميا بالإستراتيجية التنموية وكذا بطبيعة النمط الاقتصادي الذي تنتهجه وينبغي الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد الوطني بحديها الإيجابي والسلبي.

المراجع:

1. إبراهيم العيسوي - الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية - الطبعة الثالثة - بيروت - 2001؛
2. إدريس الجزائري - الممثل الدائم للجزائر في جنيف -، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الإقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق الجزائري، 2011؛
3. بن موسى كمال، " المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004؛
4. حشاد نبيل - الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي - دار النشر الذهبي - قطر - 1996؛
5. سمير محمد عبد العزيز، " التجارة العالمية وجات 94"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط02، 1996؛
6. فواز العلمي -رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، "المنظمة العالمية للتجارة"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الاقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق بالجزائر العاصمة، 2011؛
7. كمال علاء - الجات ونهب الجنوب - مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر - القاهرة - 1996؛
8. محمد سليم سالم السهلي الحربي، "منظمة التجارة العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، إقامة جنان الميثاق، الجزائر، 2011؛
9. **site d'internet:** <http://www.wto.org/> (consulté le 12/04/2014 à 11:39);
10. **site d'internet:** <http://www.marefa.org/index.>(consulté le 12/04/2014 à 11:20) ;

دور المنظمات المالية الدولية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية 2008

أ. د. بلمقدم مصطفى¹

أ. تيقاوي العربي²

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفيات التي تتبعها المنظمات الدولية في حل مشكلة تمويل ودعم التنمية الاقتصادية لدول النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولتحقيق أهداف الدراسة ينطلق البحث من فرضية مؤداها ضرورة إعادة النظر من قبل المنظمات الدولية في البرامج التنموية الخاص بالدول النامية وطرق تمويلها لضمان تجنب ما أفرزته الأزمة المالية العالمية.

وقد استعرضت الدراسة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الأزمة المالية وتداعياتها على البلدان النامية، وقد أجريت الدراسة على واقع الدول النامية كمجتمع للبحث.

أن الوصول إلى هدف البحث وإثبات فرضيته يقتضي على الباحث استخدام مجموعة من البيانات والمعلومات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الكفيلة بتخطيط ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية في الدول النامية مع الدراسة والتحليل، لذا فقد جاء البحث مدعماً بمجموعة من المؤشرات والإحصائيات بغية تقديم بيان إحصائي وتحليل واقعي للموضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. اتخاذ تدابير إضافية من قبل الدول المتقدمة لدعم البلدان الأكثر فقراً والأشد معاناة، جراء هذه الأزمة وإلى توفير الموارد اللازمة للحيلولة دون تزايد مشاكل تمويل ودعم الدول النامية.
2. إذا لم يتم تحسين الأوضاع في أشد البلدان فقراً فإن الاقتصاد العالمي سيكون أكثر تأثراً، وسيكون للأزمة المالية آثار طويلة المدى على سياسات تمويل ودعم البرامج التنموية في البلدان النامية.

¹ - أستاذ، جامعة تلمسان.

² - أستاذ مساعد "أ" جامعة أدرار.

3. أن مؤسسات التمويل الدولية لا تستطيع وحدها في الوقت الراهن أن تغطي النقص الذي تواجهه 129 بلداً، يشمل اللين العام والخاص والعجز التجاري، بل يجب البحث عن طرق أخرى كفيلة بتغطية النقص.

وبغية تجنب آثار الأزمة المالية العالمية على البرامج التنموية للدول النامية ولتحفيز وتنشيط التنمية الاقتصادية، يقدم البحث مجموعة من التوصيات كان من أهمها تصافر جهود الدول المانحة والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لحل هذا الوضع مبيناً أن ربع البلدان النامية المعرضة للمعاناة قد تستطيع توفير بعض التمويل لإجراءات تستهدف التخفيف من آثار التراجع الاقتصادي، لذلك فإننا نحتاج إلى الاستثمار في البنية التحتية، وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد فرص عمل وتجنب نشوب أية اضطرابات.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية، التنمية والتنمية الاقتصادية، التمويل.

Abstract:

The aim of this study was to investigate the ways in which international organizations have used to solve the problem of financing and supporting the economic development of developing countries in the aftermath of the global financial crisis and to achieve the objectives of the study starts search from the premise that the need for re-consideration by the international organizations in development programs on developing countries and means of financing to ensure to avoid what was produced by the global financial crisis.

The study reviewed the theoretical framework and previous studies related to the problem of study, depending on the analytical descriptive method to describe the financial crisis and its repercussions on developing countries, study was conducted on the reality of developing countries as a society for research.

To reach the goal of the research and prove his hypothesis requires the researcher to use a set of data, information and reports from international organizations to ensure the planning and follow-up implementation of development plans in developing countries with the study and analysis, so The research supported by A range of indicators and statistics in order to provide a statistical analysis and realistic subject of the study.

The study found a set of results was mainly
1. To take additional measures by rich countries; to support the poorest

countries and most vulnerable, due to this crisis, and to provide the resources necessary to prevent the growing problems of financing and support developing countries.

2. If you do not improve the situation in the poorest countries, the global economy will be more exciting, and financial crisis will have long-term effects on the policies of financing and supporting development programs in developing countries.

3. That international financial institutions alone can not currently cover the shortfall faced by 129 countries, including public and private debt and trade deficits, but must find other ways enough to cover the shortfall.

And Highly avoid the effects of global financial crisis on development programs for developing countries, to stimulate and promote economic development, the research provides a range of recommendations has been the most important of the combined efforts of donors, governments and multilateral institutions and the private sector to resolve this situation, indicating that a quarter of developing countries prone to suffering may be able to provide some funding for measures aimed at mitigating the effects of economic downturn, so we need to invest in infrastructure, institutions, small and medium enterprises, in order to create jobs, and avert any disturbances.

Key words: financial crisis, development and economic development, finance.

1- المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة أزمة مالية مصدرها الاقتصاد الأمريكي انعكست على معظم اقتصاديات دول العالم بعد أن توالى فصول هذه الأزمة وانهارت أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن الأزمة بدأت وانتشرت في القطاع المالي، إلا أنها سرعان ما انتقلت كما كان متوقع إلى بقية القطاعات الاقتصادية، ثم إلى باقي الدول وبما أن الدول النامية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر بهذه الأزمة، ومدى تأثرها يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين هذه الدول وباقي دول العالم، ويتجلى حجم العلاقات في سياسات تمويل البرامج التنموية من قبل منظمات التمويل الدولية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمعرفة التوجهات التي ينبغي على المنظمات الدولية إن تتبعها لضمان السير العادي للبرامج التنموية في الدول النامية موازاة على ما تعيشه دول العالم وما يحصل في أسواق المالية ولا يتأتى ذلك إلا بالأخذ بعينة من الإحصائيات والبيانات وتقارير المنظمات الدولية الداعمة للبرامج تنمية وتمويل الدول النامية ومعرفة هل تم وضع تدابير وحلول حول ما يحصل في العالم.

1-1 - إشكالية البحث:

لقد واجهت العالم أكبر هزة اقتصادية عام 2008 مست الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وانتقلت بسرعة إلى باقي دول العالم، وتعد الدول النامية من باقي الدول التي انتقلت إليها تبعات هذه الأزمة عن طريق مختلف التعاملات المالية مع الجهات الأكثر تضرراً، من أهم التأثيرات التي اتضحت بشكل مباشر أنها مست بالبرامج التنموية الممولة من قبل منظمات التمويل الدولية نظراً لما تحتله من أهمية في تطوير البنية الاقتصادية للدول النامية، لذلك كان من الضروري معرفة الكيفيات والوسائل المنتهجة في حل هذا المشكل التنموي والتمويلي الذي يدعم التنمية لاقتصاديات الدول النامية والذي تشكل مشكلة الدراسة التي تصاغ على النحو التالي:

ما مدى تأثير برامج تمويل التنمية الاقتصادية لاقتصاديات الدول النامية بأوضاع الأسواق العالمية في إطار تداعيات الأزمة المالية ؟

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- أ- هل تدرك الدول النامية أهمية امتلاك واستمرار تمويل البرامج التنموية الكفيلة ببناء بنيتها التحتية؟
- ب- هل تدرك الدول النامية العلاقة الارتباطية بين ما يجري في الأسواق العالمية من جهة ووضعيات سياساتها التنموية؟

ج- ما الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على سياسات تمويل ودعم التنمية الاقتصادية للبلدان النامية من وجهة نظر - تقييم أداؤها- منظمات التمويل الدولية الداعمة لبرامج التنمية ؟

2-1- أهمية البحث:

بعدما شهد العالم أزمة مالية مست كافة القطاعات الاقتصادية، وانتقلت عدواها بالتدريج من كبريات الدول إلى الدول الأقل نمواً، كثر الحديث وزاد الجدل حول آثار الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، وعلى برامج تمويل ودعم التنمية الاقتصادية بصفة خاصة، وعن الكيفية التي تدير بها المنظمات الدولية الداعمة للبرامج التنموية في البلدان النامية لتداعيات الأزمة المالية العالمية في سبيل دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال مما يلي:

أولاً: نقص اهتمام الباحثين بتناول مشكل تمويل ودعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل إفرازات الأزمة المالية العالمية.

ثانياً: الحاجة لمعرفة الكيفية التي انتهجتها المنظمات منظمات التمويل الدولية الداعمة لبرامج التمويل والتنمية في البلدان النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ثالثاً: استفادة الباحثين والمهتمين في المؤسسات العلمية والأجهزة الحكومية مما توصلت إليه هذه الدراسة.

3-1- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على الكيفيات التي تتبعها المنظمات الدولية في حل مشكلة تمويل ودعم التنمية الاقتصادية لدول النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، (من وجهة نظر المنظمات الدولية الداعمة للبرامج تمويل التنمية الاقتصادية)، والتي يمكن تقسيمها إلى الأهداف التالية:

- أ- إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالأزمة المالية العالمية، التمويل، والتنمية الاقتصادية.
- ب- توضيح الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على سياسة تمويل ودعم البرامج التنموية في الدول النامية.
- ج- الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن من خلالها تقديم جملة من التوصيات والمقترحات التي تساهم في التخفيف من مشكلة تمويل ودعم التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية.

1-4- فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية العامة للدراسة في:

ضرورة إعادة النظر من قبل منظمات التمويل الدولية للبرامج التنموية الخاص بالدول النامية وطرق تمويلها لضمان تجنب ما أفرزته الأزمة المالية العالمية.

1-5- منهج البحث:

انتهجت البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة في الدوريات والمجلات المحكمة والانترنت... الخ، في الجانب النظري من هذه الدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على استخدام مجموعة من البيانات والمعلومات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الداعمة للبرامج التنموية في الدول النامية مع الدراسة والتحليل.

1-6- الإطار الزمني للبحث:

حدد الباحث الإطار الزمني للدراسة للفترة الممتدة منذ حدوث الأزمة المالية العالمية إلى غاية شهر مارس 2011، وقد أسقطت هذه الدراسة على واقع الدول النامية بعد حدوث الأزمة الحالية.

7-1- الدراسات السابقة:

1-7-1- دراسة الشيخ الداوي، الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية، (2009):¹

هدفت إلى التعرف على أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية وعلى القطاعات الاقتصادية المتضررة بشأن الصدمة الأولى، والآثار المتوقعة على المستوى العالمي والعربي.

وتوصلت الدراسة إلى بعض الحلول المقترحة لما بعد الأزمة العالمية تمثلت في التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعلي وتغيير التعامل بالعملة من الدولار إلى اليورو، ووضع قوانين صارمة وقواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الأسواق المالية ووضع المضاربة تحت المجهر.

1-7-2- دراسة خربوش، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، (2009):

تهدف هذه الدراسة إلى تبين أهمية التمويل الإسلامي في اقتصاديات الدول العربية من جهة، وإلى أهميته في الحد من تداعيات من الأزمة المالية العالمية من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبعات الأزمة المالية العالمية قد امتدت تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية من حيث العجز في تمويل المشاريع وانخفاض أسعار الأسهم، إضافة إلى العجز في الميزانيات الحكومية. وعليه فقد أوصت الدراسة إلى أن البديل الإسلامي يعتبر أحد البدائل الأساسية لمعالجة هذه الأزمة، لكون البنوك الإسلامية تعمل ضمن منظومة تتسم بقواعد وضوابط معينة، تعمل على منح التعامل بالمشتقات المالية، والحد من الديون وتوجيهها وجهة إسلامية تتسم بالقيم والأخلاق والأمان والصدقة.

¹ الشيخ، الداوي، الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 أيار 2009،

1-7-3- دراسة المناشير وآخرون، الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها، (2009):

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في جذور الأزمة المالية العالمية وبداياتها ومراحلها، والكشف عن أسبابها، مع التركيز على تبيان آثارها على الاقتصاد العالمي عموماً وعلى الاقتصاد الأردني خصوصاً.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الأزمة المالية العالمية هي نتيجة تراكم أخطاء في السياسة المالية وقواعد النظام الرأسمالي وأن الاقتراض غير المسؤول للأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى وجود فجوات في أسواق الأصول والمشتقات المالية وطلاق العنان إلى فلسفة الحرية الاقتصادية وللشركات الاحتكارية الكبرى إلى التحكم في إدارة الاقتصاد بعيدة عن دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

1-7-4- دراسة السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية، (2005):¹

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أن التمويل هو أحد العوائق التي تعترض تحقيق برامج التنمية المحلية، بالاعتماد على ترشيد الإنفاق المحلي من أجل التقليل من انتهاك وتبذير الموارد المالية المتاحة.

¹ السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب: دراسة واقع المشاريع التنموية بولاية بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.

وقد أجريت الدراسة في إطار برنامج الجنوب لولاية بسكرة للوقوف على أهم الانجازات المحققة بالولاية والتي مولت من طرف الصندوق، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أ- تعتبر التنمية المحلية أحد الأدوات المستعملة في تحقيق تنمية وطنية شاملة.
- ب- تعتبر الإعانات الحكومية من الموارد الأساسية في التمويل المحلي.
- ج- يعكس التمويل المقدم في إطار برامج الجنوب توجه الدولة إلى إحداث تنمية متوازنة شاملة ومستدامة.

انطلاقاً من النتائج السابقة تم التوصل إلى جملة من التوصيات كان من أبرزها:

- أ- تسليط الضوء أكثر على تمويل التنمية المحلية ودورها على المستوى المحلي بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.
- ب- إعادة النظر في نظام الموارد المالية المحلية بما يدعم برامج التنمية المحلية.

2- الإطار النظري للبحث:

2-1- الأزمة المالية العالمية:

أولاً: مفهوم الأزمات:

تعددت التعاريف حول الأزمات خلال القرون الماضية، ويبقى تقسيم الأزمة وبحث جوانبها أمر ليس هيناً، لكن يمكن إدراج مجموعة من التعاريف للأزمات على سبيل المثال لا الحصر:

تعرف الأزمة على أنها " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة".¹

كما يمكن تعريفها على أنها " انهيار في الأسواق المالية مصحوب بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي".²

وتعرف أيضاً الأزمة بأنها " حدث يهدد المصلحة القومية، يحدث في ظروف ضيق الوقت وعدم توفر الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية، تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيقى قهري أو إجراء عاجل".³

ونستخلص مما سبق أن الأزمة ما هي إلا لحظة حرجة تمر بها المنظمة أو دولة ما، تتمثل في انهيار حدث في سوق مالي أو تهديد للمصلحة القومية بسبب عدم توافر الإمكانيات، مما يصحبها فشل كبير مما يخلق صعوبة في اتخاذ القرارات.

¹ الخضيرى، محسن أحمد، إدارة الأزمات، الإسكندرية، مكتب مدبولي، السنة غير مذكورة، ص 54.

² البدوي، عبد الحافظ السيد، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية: نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، 1999، ص: 37.

³ محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 243.

ثانياً: أنواع الأزمات الاقتصادية:

تعددت أنواع الأزمات الاقتصادية إلا أنه يمكن تصنيفها على النحو

التالي:¹

1. **أزمات مديونية:** وهي عدم مقدرة العملاء عن تسديد ديون قروضهم ودخولهم في مفاوضات مع الجهات المقرضة لإعادة جدولتها.
2. **أزمات مصرفية:** تكون بسبب تعرض البنوك لعدم المقدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع، عند حدوث تدافع شديد للمودعين، أو نقص السيولة.²
3. **أزمات عملة:** يحدث هذا النوع عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي عنيف، يؤدي إلى انخفاض قيمتها، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها الدولية، أو رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد.
4. **أزمات مالية شاملة:** هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ومن أهم صورها (أزمة سيولة، أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات، أزمة انفجار فقاعات الأصول، أزمة استراتيجيات وقف الخسائر).

¹ الشحات، أحمد يوسف، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، مصر، دار النيل للطباعة والنشر، 2001، ص 14 - 16.

² بويوسف وسيلة، عباسي هاجر، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 22.

أن المتتبع مجريات الأحداث الحالية وتحليلات الاقتصاديين يلاحظ أن الأزمة الحالية هي أزمة مالية ذلك أنها مست الأسواق المالية ثم انتقلت إلى باقي القطاعات في الدول المتقدمة ثم إلى الدول النامية حالياً .

ثالثاً: الأزمة المالية الحالية:

تطرق العديد من الكتاب إلى مفهوم الأزمة المالية نوردها على سبيل

المثال:

عرفها (المناصير وآخرون، 2009) بأنها " ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية".¹

أما الأزمة المالية الحالية فقد عرفها (علوش، 2009) بأنها " الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ

¹ المناصير، علي فلاح، الكساسبة، وصفي عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها..أسبابها..تداعياتها.. وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص07.

في سوق الأسهم، أوفي عملة دولة ما، أوفي سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد¹.

وعرفها آخرون الأزمة المالية بأنها " التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك"².

أنفق العديد من الباحثين (البلاوي، 2008)، (الرفاعي، 2008) (Carles,)، (Miskin, 1999) ، (Gwinner B, 2008) ، (Richard, 2003) ، (2003)، (Demyank, 2008)، (Rose, 2006)) على أن الأزمة المالية العالمية الحالية " تتمثل في كونها تتعامل بالمشتقات المالية والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية وأسواق الخيارات المالية وعقود المبادلات والآجلة من جهة والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى، وقد تمثلت الأزمة المالية العالمية أيضاً بتطبيق نظام البطاقات الائتمانية بدون رصيد، والتي يتحمل صاحبها تكاليف عالية مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظراً للفوائد العالية التي ترتبت عليه، وغالباً ما ترتب على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها، وكان هذا من أحد الأسباب الحقيقية في إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك التي تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة عالية"³.

ونستخلص في النهاية أن التعريف الأول أشار إلى مفهوم الأزمة بصفة عامة، أما باقي التعاريف الأخرى فقد ربطتها بما حصل في الولايات المتحدة

¹ علوش، إبراهيم، الأزمة المالية العالمية وأسبابها، على الموقع الإلكتروني، 2009.

www.albadeel.net/arabint1006.htm

² حشاد، نبيل، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، اقتصاد وأعمال 2008/10/14، الموقع

الإلكتروني WW.aldjazira.net

³ خريوش، حسني علي، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص 05.

الأمريكية، وما يستخلص منها أن الأزمة المالية هي أزمة رهون عقارية بسبب قيام المؤسسات المصرفية بالعمل كوسيط للحصول على التمويل العقاري من جهات غير موثوقة إلى أن تم التوصل إلى خسائر بسبب انخفاض في قيمة العقارات، وهو ما دفع المقترضين إلى عدم مقدرتهم على تسديد التزاماتهم، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخّت في أسواق المال الأمريكية في وضع حد لأزمة الرهن العقارية التي ظلت تشتعل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا، مما أدى بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية إلى الإفلاس، لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح الأزمة بنظم اقتصادية عالمية.

رابعاً: أسباب الأزمة المالية الحالية:

بداية الأزمة كان من التوسع الهائل في منح القروض العقارية في السوق الأمريكية بدون ضمانات كافية وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، كان هناك جانبين هامين في الأسواق المالية في الوقت الراهن ربما أسهما في زيادة تفاقم الأزمة المالية هما:

- **عمليات التوريق:** التي تعني ببساطة قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا.

- **ارتباط كثير من المعاملات بالمستقبل:** مثلاً كأن يبيع مستثمر سلعة غير موجودة حالياً ولكن ستوجد مستقبلاً اعتماد على أن سعرها سوف ينخفض وسيجني أرباح من ذلك وهي مرتبط بالثقة في المستقبل لكن إذا ضعف الثقة فإنها سوف تتراجع المعاملات بسرعة.

ومن أهم أسباب الأزمة المالية الحالية موضحة في الأتي:

1- أسباب المشكلة الظاهرية:

- السبب الظاهري هو القيام ببيع القروض العقارية بزيادة عن قيمتها لطرف ثالث مع عجز المقترض عن السداد، ويندرج تحت هذا الأمر عدة أمور مهمة:
- عدم مراعاة المعايير الشخصية للعميل المقترض وقدرته على السداد.
 - زيادة التوسع بالاقتراض تبعاً لزيادة قيمة العقار الممول بالاقتراض أثر في قيمة توريقها بالسندات العقارية المباعة لطرف ثالث عندما انخفضت قيمة العقار.
 - التناقض بين سياسة النقد برفع سعر الفائدة وإستراتيجية البنوك الأمريكية الربحية القائمة على المتاجرة بالسندات العقارية بفائدة منخفضة، وبيعها بفائدة أعلى مقابل تحصيل الفرق بين القيمتين.
 - الفجوة بين إصدار السندات كأصول متداولة وبين ربطها بقيمة الأصول العقارية مع ضعف الرقابة على تصنيف السندات العقارية أثر سلبياً في المضاربة.
 - التركيز على شراء سندات الرهن العقاري دون تنويع المخاطر.

2- أسباب المشكلة الحقيقية على المستوى العالمي:

- 1-2- أنظمة سعر الصرف: يقوم النظام الرأسمالي على الإقراض مقابل دفع فائدة يحدد هامشها البنك المركزي، ويرتبط بها السياسة النقدية للدولة باعتبارها وسيلة للحفاظ على قوة الاقتصاد القومي، وقد كذبت هذه الأزمة تلك النصيحة الاقتصادية التي كثيراً ما تتكرر على السنة الاقتصاديةيين، وهي أن الاستثمار العقاري، والاستثمار في السندات الربوية هما آمن الحقول الاستثمارية من حيث

حجم المخاطر والعائد،¹ مع تراجع الرقابة المالية الحكومية على المنظمات المالية وغياب رقابة البنك المركزي على البنوك الاستثمارية.

2-2- المشتقات المالية: التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية ولا يترتب عليها أية مبادلات فعلية للسلع والخدمات.²

2-3- نظام بطاقات الائتمان: من خلال التوسع والإفراط في تطبيق نظام السحب على المكشوف والتي تحمل الأفراد تكاليف عالية وعجزهم عن سداد ديونهم، مما أدى إلى حجز سياراتهم ومنازلهم وكذلك تسبب في أزمة سيولة نقدية للبنوك المقرضة.

3- تمويل ودعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

أولاً: مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية:

1- مفهوم التنمية:

قام العديد من الدارسين في مجال التنمية الاقتصادية بمحاولات جادة في صياغة مفهوم شامل حول التنمية، إلا أنها لم تشهد اتفاقاً واضحاً نظراً لاختلاف وجهات النظر الكفيلة إلا أنها تجمع جميعاً على أن التنمية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف، ومن أهم التعاريف نوردها في الآتي:

تعرف التنمية بأنها "عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية".¹

¹ نزال، عبد الله، جبر، رائد جميل، إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص 08-09.

² محمد الشرافي، الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية، إدارة البحوث والقراءة المعرفية للقران الكريم، الأردن، 2008/11/10، ص 19.

كما تعرف بأنها " ذلك الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته".²

كما تعرف بأنها " عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية من دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تحرك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة وهي بهذا المنظور تتصف بخاصيتي الشمولية والتكامل".³

وتعرف على أنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء،⁴ وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.⁵

وما يستخلص من التعاريف السابقة اشتراكها في أن التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير، تتميز بالشمولية والاستمرارية، وتهدف إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

¹ السيد الحسيني، التنمية والتخلف دراسات تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف الطبعة الثانية، 1980، ص 5-6

² سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية: مفاهيم أساسية، رؤية واقعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، عام 1988، ص 14.

³ علي غربي، واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أوت، 1999، ص 323.

⁴ عبد الحميد أحمد أبوظالب، دور المواصلات ووسائل الاتصال في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد، الجزائر، 1986، ص 59.

⁵ أحمد عبد السلام رمضان، المشاكل والصعوبات التي تواجه التنمية البشرية وأهميتها في صناعة السيارات العربية، مجلة التنمية الصناعية العربية، الرباط، العدد 47 ماي 2002، ص 95.

أما بالنسبة لمجالات التنمية فنميز بين العديد من المجالات حسب الجانب الذي تمسه عملية التنمية سواء كان اقتصادياً، ثقافياً، إدارياً... الخ حيث تقتصر هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي منها فقط دون المجالات الأخرى.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

يتناول الاقتصاديون موضوع التنمية كمسألة اقتصادية بحتة وهناك من يطلق عليه مصطلحي النمو والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعياً أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

وعرفت على أنها " العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".¹ ويعرفها البعض على أنها التي " تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد".²

أن التنمية الاقتصادية هي " تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".³

وما يستخلص من ذلك إن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد بزيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج الإجمالي باستخدام كافة إمكانيات المتوفرة للدولة واستغلال كافة المهارات والطاقات البشرية خلال فترة زمنية معينة.

¹ نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 499.

² محمد الدوري، التخلف الاقتصادي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص 54

³ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 11.

ثانياً: ماهية تمويل التنمية الاقتصادية:

1- مفهوم التمويل:

يعتبر التمويل عنصراً ضرورياً في إحقاق عمليات التنمية ومن أهمها التعريفات نردها في الآتي:

يعرف التمويل على أنه " البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة ".¹

ويعرف كذلك على أنه " توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك ".² ومما سبق نستنتج أن تعريف تمويل التنمية يعني التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي، وصندوق النقد الدولي، نردها دورها في التمويل في الآتي.

1-1 البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية حيث يمول هذا البنك الدول النامية بالتمويل اللازم لإحقاق مشروعات البنية الأساسية، كما يقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية في إعداد خططها

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، الأردن، دار الفكر الطبعة الأولى، 2000، ص77.

² هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، الأردن، دار الكندي، الطبعة الأولى، 2002،

الإيمانية ومتابعة تنفيذ مشروعات التنمية بهذه الدول،¹ كما يقترح السياسات الاقتصادية والمالية الملائمة لبرامج التنمية بحيث يضمن البنك أن تحقق المشروعات التي يقدم بها التمويل عائداً اقتصادياً حقيقياً للدولة الممولة، ولذلك لم يحقق البنك أية خسائر منذ إنشائه إلى جانب ما يحققه من دخول معتبرة.

2-1 المؤسسات المساعدة للبنك الدولي:

من أهم المنظمات المساعدة للبنك الدولي هي:²

- **مؤسسة التمويل الدولي:** تأسست عام 1956، وينحصر نشاطها في الإسهام في مشاريع القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء، وتحصل على السيولة بالاقتران من البنك الدولي وإصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنظمين في الدول المضيفة بنسب متوازنة عادة ما تكون قليلة.

- **مؤسسة التنمية الدولية:** تأسست عام 1960، تمثل مصدراً هاماً للقروض السهلة؛ قروض ذات فوائد جد منخفض وآجال طويلة تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وقروض مؤسسة التنمية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر والتي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنوياً أو أقل.³

- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تأسست عام 1988، تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء بما تقدمه من ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد خسائر المخاطر غير التجارية التي تواجههم

¹ موسى سعيد مطر وآخرون - المالية الدولية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص167.

² يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص54

³ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 281 - 282.

في الدول النامية إلى جانب ما تقدمه الوكالة للدول النامية من معونات فنية لإعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها.¹

3-1 صندوق النقد الدولي:

يقدم صندوق النقد الدولي الدعم المالي المشروط إلى البلدان التي تعاني فعلاً أو يحتمل أن تعاني من متاعب في ميزان المدفوعات أن يتصرف الصندوق باعتباره مقرضاً للموارد المالية وتقديم المساعدة التقنية.

يعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.²

إن الصندوق يقدم مشورة محددة بشأن السياسات الاقتصادية والمسائل الإحصائية المتعلقة باختصاصه، وقد انطوت علاقة الصندوق بالبلدان من أعضائه على كل هذه الجوانب أو بعضها ولكن التركيز النسبي الذي حظي بكل هذه الجوانب قد تفاوت بمضي الوقت تجاوباً مع احتياجات الدول الأعضاء واهتماماتها وأيضاً مع التطورات الاقتصادية العالمية.³

¹. يونس احمد البطريق، مرجع سابق، ص62.

² سيرجيوباريرا البيثي، حقوق الإنسان وصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، 2001، ص45

³ مانويل غيتيان - صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية: تحديات المستقبل، مجلة التمويل والتنمية،

سبتمبر، 1994، ص38

ثالثاً: العلاقة بين تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية وما أفرزته الأزمة المالية الحالية:

1- مشكلة التمويل في البلدان النامية:

اعترف البنك الدولي بواقع عدم حصول أي نمو للاقتصاد، وأعلن احتمال حدوث كساد مشابه للكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن الماضي منبهاً إلى أن العام الجاري سيكون صعباً جداً على البلدان النامية، ورأى "مارتين داهيندن" أن ميزانيات مشاريع التنمية الأوروبية لن تتراجع هذا العام لأنها معتمدة منذ العالم الماضي وإنما ستظهر مشكلات التمويل العام المقبل، وهو ما سيؤدي إلى تركيز مشروعات التنمية على المجالات التي تتطلب تدخلاً سريعاً في الدول الأكثر فقراً، وشكلت هذه التوقعات، ضربة للأمال المعقودة على إعادة تحريك الاقتصاد العالمي في العام الجاري وخطر ذلك على استمرارية برامج التنمية الشاملة للدول النامية، ومن أهم الأخطار التي تتعرض لها الدول النامية هي:

1-1- انخفاض الناتج الإجمالي:

أكد خبراء «البنك الدولي»، في تقرير عُرض على اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في «مجموعة العشرين»، أن الناتج الإجمالي العالمي سيتعرض إلى أسوأ انخفاض له منذ ما يقارب 80 عاماً وكشف الخبراء عن حتمية سقوط الاقتصاد العالمي في العام الجاري.

1-2- نقص تمويل واردات الدول النامية:

نبه خبراء البنك الدولي أنه في ظل هذه الظروف، ستواجه البلدان النامية نقصاً في تمويل وارداتها، وخدمة ديونها، يتراوح بين 270 و700 مليار دولار، في حين أن المؤسسات المالية الدولية ليس لديها المال الكافي لدعمها، مع ابتعاد المقرضين من القطاع الخاص عن الأسواق الناشئة، لذلك دعا خبراء الدول

الغنية إلى اتخاذ تدابير إضافية؛ لدعم البلدان الأكثر فقراً والأشد معاناة، وإلى توفير الموارد اللازمة للحيلولة دون تزايد الفقر، فالكثير من هذه البلدان - حسب التقرير - أصبحت أكثر اعتماداً على المساعدات بسبب تراجع صادراتها، ولا سيما أن الدول المانحة تخلفت عن الوفاء بتعهداتها بزيادة المساعدات بنحو 39 مليار دولار، التي التزمت بها في قمة «غلين إيغلز» باسكتلندا في العام 2005، ولم تتقيد بجدول زمني لهذه المساعدات.

1-3- نقص صادرات الدول النامية:

وأشارت توقعات «البنك الدولي» إلى أن الناتج الصناعي العالمي سينخفض بحلول منتصف العام الجاري إلى أقل من 15% عما كان عليه في العام 2008، كما ستشهد التجارة العالمية انخفاً كبيراً لم تشهد مثيله على مدى السنوات الـ 80 الماضية، ما يعني انخفاً كبيراً في صادرات البلدان النامية.

2- تحذيرات مؤسسات تمويل التنمية:

لقد قدمت مؤسسات تمويل التنمية وفقاً لتقريرها الأخير مجموعة من التحذيرات لدول النامية تمثلت في:

2-1- الآثار طويلة المدى على البلدان النامية:

حذر «البنك الدولي» من أنه «إذا لم يتم تحسين الأوضاع في أشد البلدان فقراً، فإن الاقتصاد العالمي سيكون أكثر تأثراً، وسيكون للأزمة المالية آثار طويلة المدى على البلدان النامية»،¹ متوقفاً زيادة حادة في إصدار أدوات الدين من قبل البلدان مرتفعة الدخل، ما يؤدي إلى إبعاد كثير من المقترضين من

¹ <http://www.alroya.com/node/816>

البلدان النامية، سواء كانوا من القطاع الخاص أو القطاع العام، والواقع الحالي يبين الاختفاء الفعلي لكثير من المؤسسات التي كانت تقوم بدور الوساطة المالية للبلدان النامية.

2-2- تباطؤ في النمو الاقتصادي:

بين تقرير «البنك الدولي» عن أن هناك الآن في العالم 94 بلداً من أصل 116 من البلدان النامية تعاني من تباطؤ في النمو الاقتصادي، فيما أظهر 43 بلداً من هذه البلدان مستوى عالياً جداً من الفقر، وأضاف أن أشد القطاعات تأثراً حتى الآن هي القطاعات التي كانت الأكثر نشاطاً، وهي في العادة قطاعات التصدير، وكذلك البناء والتعدين والصناعات التحويلية، وأشار «البنك الدولي» في تقريره عن أن مؤسسات التمويل الدولية لا تستطيع وحدها في الوقت الراهن أن تغطي النقص الذي تواجهه 129 بلداً، يشمل الدين العام والخاص والعجز التجاري، بل لا تستطيع أن تغطي النقص في الشريحة الدنيا منها.

2-3- خطر على معونات الدول الفقيرة: وشهدت ساحة المعونة العالمية

تغيرات ملموسة، مع تنويع أدوات التمويل وتزايد عدد المانحين الرسميين ومن القطاع الخاص، وأتاحت هذه المصادر والوسائل الجديدة للمعونة فرصاً لتعبئة مزيد من الموارد لأجل التنمية والابتكار، ومثلت تحدياً أمام فاعلية المعونة، كما عوّدت الجهود الإنمائية الرامية إلى تحقيق الترابط في السياسات، والتي قد تؤدي إلى تشويه الأولويات الوطنية في البلدان الفقيرة.

ففي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم معظم هذه البلدان، تمثل التدفقات الرسمية نحو ثلثي حجم تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، وفي البلدان متوسطة الدخل، تلعب المعونة دوراً أصغر كثيراً، لكنه لا يزال دوراً مهماً، عن طريق حفز الإصلاحات، ومساندة الجهود الرامية إلى التصدي لتجمعات الفقراء، والمساعدة على مواجهة الصدمات السلبية، والمساعدة في توفير السلع العامة

العالمية أو الإقليمية، مثل مكافحة تغيّر المناخ، وكان العام 2008، الذي يقع في منتصف المهلة التي حددتها «الأمم المتحدة» وتنتهي في 2015، لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية يُّبقي تأثير هذه المؤسسات عن طريق الإقراض تأثيراً رئيساً في تحقيق العمل الجماعي في مجال التنمية والسلع العامة العالمية والإقليمية، التي تزداد أهمية، مثل تغير المناخ.

2-4- خطر خفض المساعدات على الدول الفقيرة:

تتخوف مؤسسات التمويل من أن تجبر الأزمة المالية الحالية الدول المانحة والمنظمات الدولية على خفض مساعداتها للدول الفقيرة، وتقليص حجم مساهماتها المالية في دعم مشاريع البنى التحتية لتلك الدول، ما يؤثر على خطة «الأمم المتحدة» و«البنك الدولي» في خفض نسبة الفقر في العالم، وتقليص عدد الدول التي تعيش تحت خط الفقر، حيث لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية من لجنة المساعدات الإنمائية، بالنسبة لمعظم البلدان منخفضة الدخل، تمثل مصدراً رئيساً لتمويل التنمية.

2-5- تراجع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية:

تراجع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المصروفة من « لجنة المساعدات الإنمائية»، حسب « البنك الدولي»، من 107.1 مليار دولار أمريكي عام 2005 إلى 103.7 مليار (بديئياً) في العام 2007، وبلغت نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل الوطني 0.28% في العام 2007، أي أقل كثيراً من النسبة التي تستهدفها الأمم المتحدة، وهي 0.7 %، وبلوغ المستويات المستهدفة «لغلبين أيزل»، وهي زيادة المعونة 50 مليار دولار بحلول عام 2010، (مقارنة بمستوياتها عام 2004).

قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) «إن الهدف الذي حددته البلدان المتقدمة - وهو تقديم نسبة 0.7 % من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدات إنمائية

رسمية إلى البلدان النامية- لم يتحقق، رغم مرور أكثر من ثلاثين سنة على اعتماده»¹ حيث قارن ذلك بين المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان العربية والمساعدات المقدمة من الدول الأعضاء في «لجنة المساعدات الإنمائية»، وأوضح في هذا السياق أن نسبة المساعدات التي تقدمها الدول العربية من الدخل القومي الإجمالي تتجاوز تلك التي تقدمها دول «لجنة المساعدات الإنمائية».

وقال إن نسبة هذه المساعدات بلغت على سبيل المثال 0.5 % من الدخل القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون لعام 2006، بينما بلغت هذه النسبة 0.31 % لدول لجنة المساعدة الإنمائية، وأشار كذلك إلى أن دولاً عربية، خصوصاً المصدرة للنفط منها والأعضاء في مجلس التعاون، قدمت مساعدات «سخية» لعدد كبير من الدول النامية، بينما قدمت الصناديق العربية الإنمائية مساعدات بدورها لهذه الدول، شملت 15 % للدول الإفريقية و 22 % للدول الآسيوية و 63 % للدول العربية الأخرى.

كما أشار إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بلغت نحو 25.5 % من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد إلى تلك البلدان في العام 2006، كما بلغت هذه المساعدات نحو 47 % من مجموع الأموال التي حولها العاملون في الخارج لهذه الدول في العام نفسه، لكنه قال إن جزءاً كبيراً من هذه المساعدات استخدم في تخفيف أعباء الديون وآثار الكوارث الطبيعية.

وأكد إن نصيب البلدان العربية من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر بلغ نحو 15.7 مليار دولار عام 2006 و 28 مليار دولار عام 2005، مقارنة بنحو 4.2 مليار دولار عام 2000، موضحاً أن هذه الزيادة كانت نتيجة المساعدات التي قدمت لإعادة إعمار العراق.

¹ <http://www.alroya.com/node/816>

2-6- وقف مشاريع التنمية بالدول الفقيرة:¹

أصبحت اليوم الدول النامية والأكثر فقراً في العالم تتخوف من انعكاس الأزمة المالية العالمية على تمويل المشروعات التي تدعمها الدول الغنية، بعد أن بدأت الدول المانحة ذاتها تعاني من أزمات مثل البطالة وتراجع النمو الاقتصادي، ويحذر خبراء التنمية من التراجع عن مواصلة دعم الدول الفقيرة لما يمكن أن يتسبب في انتكاسة للجهود التي بدأت منذ سنوات الرامية إلى إقامة المشروعات التنموية المستدامة.

ولإزاء ذلك صرح "مارتين داهيندن" مدير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون " إن تأثير الأزمة سيغال الدول النامية ويجب ألا تتراخى الدول الغنية في المضي قدماً لتمويل مشروعات التنمية وفق أهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة لعلاج مشكلات الدول النامية والأكثر فقراً في العالم مع حلول 2015".²

¹ رويترز، الأزمة المالية العالمية تهدد بوقف مشاريع التنمية بالدول الفقيرة، الموقع الإلكتروني، بتاريخ 30

http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=122139، 2010/03/

² رويترز، نفس المرجع، 2010/03/30،

http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=122139

3- الحلول المقترحة من قبل منظمات التمويل الدولية:

إن من أهم العوائق والعراقيل التي تواجه إحقاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل حيث يشكل رأس المال الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفاء للموارد المتاحة ومن ثم فإن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية كصفات تمويل متطلبات هذه التنمية.

لذلك دعت مؤسسات التمويل الداعمة للتنمية إلى تضافر جهود الدول المانحة لمساعدات والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لحل هذا الوضع مبينة أن ربع البلدان النامية المعرضة للمعاناة قد تستطيع توفير بعض التمويل لإجراءات تستهدف التخفيف من آثار التراجع الاقتصادي في الدول النامية، ومن أهم الاقتراحات ما يلي:

3-1- الاستثمار في شبكات الأمان وفي البنية التحتية:

وقال «روبرت زوليك» رئيس مجموعة البنك الدولي يجب علينا التفاعل بشكل فوري مع أزمة متنامية، تلحق الضرر بسكان البلدان النامية، فهي بحاجة إلى حل عالمي، ويمثل الحيلولة دون وقوع كارثة اقتصادية في البلدان النامية جانباً هاماً من الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على هذه الأزمة،¹ وأضاف إننا نحتاج إلى الاستثمار في شبكات الأمان، وفي البنية التحتية، وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد فرص عمل، وتجنب نشوب اضطرابات اجتماعية وسياسية.²

3-2- النظر إلى الفقراء، باعتبارهم أصولاً ثمينة لا أعباء:

وقالت المديرية المنتدب للبنك الدولي، في تصريحات أعدت لتوجيهها في مؤتمر في لندن، نظمتها وزارة التنمية الدولية البريطانية، حين بدأت هذه الأزمة

¹ مجلة التمويل والتنمية، جسور التنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2009، ص: 02.

² مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 1، مارس 2009، ص: 03.

كان سكان البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا بعيدين تماماً عن الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ومع ذلك فليس أمامهم أي خيار إلا أن يتحملوا عواقبها الشديدة، وأضافت يجب أن ننظر إلى الفقراء، باعتبارهم أصولاً ثمينة لا أعباء، فالعولمة الجديدة يجب أن يكون الغرض منها اعتماد وسائل جديدة لرعاية أطفالنا الرضع، وتعليم شبابنا، وتمكين نساءنا من أسباب القوة، وحماية الضعفاء.

3-3- احتمال إعادة برمجة المساعدات الإنمائية لصالح الدول الأفقر:

أشار العديد من الخبراء إلى أنه خلال السنوات الأخيرة تمت زيادة الأموال المقدمة من قبل كل دول الاتحاد الأوروبي إلى مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، لهذا يوجد بحوزتها الآن مبالغ يمكن تقديمها على وجه السرعة إلى الدول الإفريقية بشكل رئيسي، بناء على ذلك ليس من المتوقع أن يتراجع حجم المساعدات المقدمة إلى أفريقيا، ومن المحتمل أيضاً أن " يتم إعادة برمجة المساعدات الإنمائية وبحيث يتم تخفيض الأموال المقدمة إلى دول تستلم حتى الآن مبالغ كبيرة مثل الهند واندونيسيا لصالح أفقر دول العالم"¹ ومن المحتمل أيضاً أن تقدم أوروبا تنازلات لإفريقيا فيما يتعلق باتفاق التجارة المخطط له.

3-4- إنفاق جزءاً من برامج التحفيز المالي في البلدان النامية:

وطالب كبير الخبراء الاقتصاديين ونائب رئيس البنك الدولي، البلدان المتقدمة بأن تنفق جزءاً من برامج التحفيز المالي في البلدان النامية، حيث أن الآثار الاقتصادية قد تكون ضخمة، ومن الواضح الآن ومن لا بد منه هو القيام بضخ موارد مالية في البلدان الغنية، التي تمثل مركز الأزمة، إلا أن تحويل الاستثمارات في البنية التحتية إلى البلدان النامية من شأنه أن يحقق قيمة أكبر

¹ مونيكا هوغن، منى صالح، الأزمة المالية العالمية تهدد المساعدات التنموية، على الموقع الإلكتروني بتاريخ

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4229576,00.html>، 2010/03/31

لهذه الأموال، ويكون عنصرًا رئيساً من عناصر الانتعاش، حيث يمكن أن تخفف هذه الاستثمارات من الاختناقات الهيكلية في البلدان النامية.

3-5- الاستثمار في البنية الأساسية:¹

أطلق البنك الدولي مبادرات الاستثمار في البنية الأساسية كلفت عدة مليارات لمساعدة الدول النامية على التصدي للأزمة المالية العالمية، وسيحشد تسهيل البنك الدولي انتعاش البنية الأساسية وبرنامج الأصول والتغلب على أزمة البنية الأساسية الذي أقامته مؤسسات التمويل الدولية ما يقارب 55 مليون دولار على مدى سنوات الثلاثة القادمة لمشروعات البنية الأساسية خاصة في البلدان النامية، كما جرى الاعتراف بالدور الحافز للبنية الأساسية في تخفيض أعداد الفقراء في أهداف الألفية الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة.

3-6- مطلوب تفعيل دور رأس المال الوطني في الدول النامية:

أصبحت الدول النامية الآن بحاجة أكبر إلى المساعدات نظراً إلى الثغرات التي تسببت بها الأزمة المالية، فمثلاً بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام وتراجع التبادل التجاري، وهناك مشكلة أخرى تتمثل بتراجع كبير للأموال التي يحولها العمال الأجانب إلى أوطانهم.

وأما الخبير (فولف، 2009) فيرى في الأزمة فرصة أيضاً للبحث عن سبل أخرى لمكافحة الفقر والجوع مثل تفعيل دور رأس المال الوطني واستغلاله بشكل أفضل على الصعيد المحلي، ولتحقيق هذا الهدف أطلق المعهد الألماني للسياسة الإنمائية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) مشروعاً تحت عنوان " تفعيل الأموال من أجل إفريقيا "² ويتم في إطار هذا المشروع

¹ مجلة التمويل والتنمية، جسور التنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2009، ص: 05.

² مونيكا هوغن، منى صالح، نفس المرجع، 2010.

استكشاف مصادر تمويل إضافية خارج نطاق المساعدات الإنمائية واستثمارها بشكل فعال.

3-7- تعديل الاهتمامات في البرامج التنموية:¹

إن أهم المحاور الهامة التي يجب التركيز عليها في مشروعات التنمية الآن فهي - حسب داهيندن - مكافحة آثار أزمة الغذاء، ومعالجة تداعيات الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الدول الفقيرة مثل الجفاف أو السيول ومواجهة الآثار الناجمة عن زيادة عمليات الهجرة.

ويشار إلى أن سويسرا تخصص نحو مليار دولار سنوياً لتمويل مشروعات تنموية في أكثر مناطق العالم فقراً وتضرراً من الكوارث الطبيعية اعتماداً على أفكار التنمية المستدامة، ولها على سبيل المثال مشروعات في المناطق الفلسطينية وساهمت في إعادة إعمار مخيم نهر البارد شمالي لبنان.

4- النتائج:

- توصلت الدراسة انطلاقاً من تقارير المنظمات الدولية الداعمة إلى تمويل التنمية في الدول النامية إلى:
1. ضرورة اللجوء إلى اتخاذ تدابير إضافية من قبل الدول الغنية؛ لدعم البلدان الأكثر فقراً والأشد معاناة، جراء هذه الأزمة، وإلى توفير الموارد اللازمة للحيلولة دون تزايد مشاكل تمويل ودعم الدول النامية.
 2. يحذر خبراء التنمية من التراجع عن مواصلة دعم الدول الفقيرة لما يمكن أن يتسبب في انتكاسة للجهود التي بدأت منذ سنوات الرامية إلى إقامة المشروعات التنموية المستدامة.

¹ رويترز، مرجع سابق، <http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=1221392010/03/30>

3. إذا لم يتم تحسين الأوضاع في أشد البلدان فقراً، فإن الاقتصاد العالمي سيكون أكثر تأثراً، وسيكون للأزمة المالية آثار طويلة المدى على سياسات تمويل ودعم البرامج التنموية في البلدان النامية.

4. أن مؤسسات التمويل الدولية لا تستطيع وحدها في الوقت الراهن أن تغطي النقص الذي تواجهه 129 بلداً، يشمل الدين العام والخاص والعجز التجاري، بل يجب البحث عن طرق أخرى كفيلة بتغطية النقص.

5- التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بـ:

1. لا بد من القيام بضخ موارد مالية في البلدان الغنية، التي تمثل مركز الأزمة، إلا أن تحويل الاستثمارات في البنية التحتية إلى البلدان النامية من شأنه أن يحقق ذلك قيمة أكبر لهذه الأموال.

2. استكشاف مصادر تمويل إضافية خارج نطاق المساعدات الإنمائية واستثمارها بشكل فعال من خلال اللجوء إلى تفعيل دور رأس المال الوطني.

3. ينبغي على المنظمات الدولية التفكير في تحفيز وتنشيط التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

4. ينبغي أن تتضافر جهود الدول المانحة والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لحل هذا الوضع، مبيناً أن ربع البلدان النامية المعرضة للمعاناة قد تستطيع توفير بعض التمويل لإجراءات تستهدف التخفيف من آثار التراجع الاقتصادي،

5. ضرورة اللجوء إلى الاستثمار في البنية التحتية لدول النامية، وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد فرص عمل، وتجنب نشوب أية اضطرابات.

6. حتمية التفكير في إعادة توجيهه وتعديل سياسة البرامج التنموية بالاتجاه نحو مكافحة آثار أزمة الغذاء، ومعالجة تداعيات الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الدول الفقيرة مثل الجفاف أو السيول ومواجهة الآثار الناجمة عن زيادة عمليات الهجرة.
7. إجراء بحوث مستقبلية لتشمل دراسة باقي مجالات التنمية باستخدام أساليب وطرق متعددة في جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، والسعي إلى معرفة ما أفرزته الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول النامية.

قائمة المراجع:

- حشاد، نبيل، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، اقتصاد وأعمال 2008/10/14، الموقع الإلكتروني WW.aldjazeera.net
- أحمد عبد السلام رمضان، المشاكل والصعوبات التي تواجه التنمية البشرية وأهميتها في صناعة السيارات العربية، مجلة التنمية الصناعية العربية، الرباط، العدد 47 ماي 2002.
- البدوي، عبد الحافظ السيد، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية: نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، 1999،
- بويوسف وسيلة، عباسي هاجر، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصصك مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- -خريوش، حسني علي، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009.
- الخضير، محسن أحمد، إدارة الأزمات، الإسكندرية، مكتب مدبولي، السنة غير مذكورة.
- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب: دراسة واقع المشاريع التنموية بولاية بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.
- سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية: مفاهيم أساسية، رؤية واقعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، عام 1988..
- السيد الحسيني، التنمية والتخلف دراسات تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف الطبعة الثانية، 1980.
- الشحات، أحمد يوسف، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، مصر، دار النيل للطباعة والنشر، 2001.

- الشيخ، الدواي، الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار 2009.
- عبد الحميد أحمد أبوطالب، دور المواصلات ووسائل الاتصال في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد، الجزائر، 1986.
- علوش، إبراهيم، الأزمة المالية العالمية وأسبابها، على الموقع الإلكتروني، 2009. www.albadeel.net/arabint1006.htm
- علي غربي، واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيوولوجية للصراع الصناعي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أوت، 1999.
- محمد الدوري، التخلف الاقتصادي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1983.
- محمد الشرافي، الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية، إدارة البحوث والقراءة المعرفية للقران الكريم، الأردن، 2008/11/10.
- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- المناصير، علي فلاح، الكساسبية، وصفي عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها..أسبابها..تداعياتها.. وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009.
- موسى سعيد مطر وآخرون- المالية الدولية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.
- نزال، عبد الله، جبر، رائد جميل، إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، الأردن، دار الكندي، الطبعة الأولى، 2002.
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الأردن، دار الفكر للطباعة الأولى، 2000.
- يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- سيرجيو باريرا اليشي، حقوق الإنسان وصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، 2001.
- مانويل غيتيان - صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية: تحديات المستقبل، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر، 1994.
- <http://www.alroya.com/node/816>
- رويتز، أزمة المالية العالمية تهدد بوقف مشاريع التنمية بالدول الفقيرة، الموقع الإلكتروني، بتاريخ <http://www.aa4l.com/vb/showthread.php?t=122139>، 2010/03/30
- مجلة التمويل والتنمية، جسور التنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2009.
- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 1، مارس 2009.
- مونيكا هوغن، منى صالح، الأزمة المالية العالمية تهدد المساعدات التنموية، على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2010/03/31.
- <http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4229576,00.html>
- مجلة التمويل والتنمية، جسور التنمية، صندوق النقد الولي، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2009.

السياسات البيئية في التجارة الدولية الواقع والنقاشات بين الدول المتقدمة والدول النامية

د. يوسفات علي¹

أ. يحيوي لخضر²

ملخص:

إن فرض السياسات البيئية من طرف الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية يؤثر بشكل كبير على النفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية وتصبح بالتالي حاجزا أمام صادراتها وتفقد الميزة التنافسية، وهذا لكون هذه السياسات تم وضعها بشكل أحادي من طرف الدول المتقدمة وهذا وفق لإستراتيجياتها الداخلية دون مراعاة مصالح الدول النامية، ويعتبر فرض طرق الإنتاج على الدول النامية للمحافظة على البيئة تهديدا مباشرا لكثير من المؤسسات خصوصا الصغيرة والمتوسطة، فالدول النامية لا تملك الإمكانيات المادية والتكنولوجية. ويجب أن ألا توظف القضايا البيئية من أجل فرض قيود التجارة على الدول التي لا تطبق المعايير البيئية العالمية وهذا قد يكون أحد أسباب فشل المفاوضات التي ترمي إلى تحقيق التعاون بين الدول التقدمية والدول النامية، فهذه الأخيرة لا ترى مانعا من تكثيف جهود دولية لحماية البيئة، إلا أنها ترى أن الدول المتقدمة لها مسؤولية تاريخية لما وصلت إليه الأوضاع البيئية.

Abstract:

The imposition of environmental policies on developing countries' exports significantly affect access products to world markets, and lose the competitive advantage, and these policies have been developed unilaterally according to Astratjyatea interior without taking into account the interests of developing countries , and is considered the imposition of production methods on the developing countries to preserve the environment a direct threat to many enterprises, especially small and medium enterprises, which do not have the physical and technological capabilities in order to cope with these policies reversed states provided. And must not employ environmental issues in order to impose restrictions on international trade, and this is one of the reasons for the failure of negotiations aimed at achieving cooperation among nations offering and developing countries. And developing countries do not see an obstacle to intensify international efforts to protect the environment, even though the developed countries have a historical responsibility to the reached environmental conditions.

¹ - أستاذ محاضر "أ"، جامعة أدرار.

² - أستاذ مساعد، جامعة سعيدة.

مقدمة:

في العقود الأخيرة ازدادت التجارة بين الدول في جميع أنحاء العالم وذلك بفضل انخفاض تكاليف النقل وتطور الاتصالات والابتكار التكنولوجي وتقليص حواجز التجارية، وفي نفس الفترة ازدادت مخاوف من تدهور البيئة مثل تلوث الهواء والمياه والأمطار الحمضية وإزالة الغابات هذا ما يثير مسألة السياسات البيئية في التجارة الدولية، فسياسات البيئية والتجارة الدولية أصبحتا من المواضيع المهمة في المحافل العالمية، فهل يوجد الارتباط بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، وهل من المؤكد أن الدول المتقدمة تستعمل المعايير البيئية كحاجز من حواجز الغير الجمركية أمام صادرات الدول النامية، وهل منظمة التجارة العالمية تهتم بالقضايا البيئية وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور وهي:

* المحور الأول: المناقشات البيئية والتجارة الدولية.

* المحور الثاني: المعايير البيئية والتجارة الدولية.

* المحور الثالث: منظمة التجارة العالمية والبيئة.

1- المناقشات البيئية والتجارة الدولية:

1-1: العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة

يحاول المجتمع الدولي الوصول إلى صيغة من التوافق بين أهداف تحرير التجارة وإزالة العوائق المقيدة لها وبين الأهداف البيئية التي قد تكون حاجزا أمام المبادلات التجارية وتصبح نوعا جديدا من التدابير الحمائية في وجه التجارة الدولية، فالدول النامية لا زالت تحاول التأقلم مع القرارات التي أسفرت عنها جولة الأروغواي وتأتي التوجهات الحديثة للدول المتقدمة نحو تضمين الاعتبارات البيئية في نظم وسياسات التجارة الدولية حيث أن هذه التوجهات لها صوراً وأنماطاً تدعو إلى المزيد من التخوف من جانب الدول النامية¹

هناك العديد من الروابط المختلفة بين التجارة الدولية والبيئة، قد يكون تدفقات التجارة لها تأثير على البيئة من خلال قنوات مختلفة وقد تكون هذه التجارة سلبية على البيئة من خلال انتقالها إلى الدول أخرى ومن المتوقع أن تكون لها اثر ايجابي على البيئة، ولذلك فان التجارة الدولية لها اثر غير مباشر على البيئة من خلال تأثيره على التنمية.

وبناء على ذلك فإن أي تحليل اقتصادي لأثر التلوث البيئي من المنظور العالمي لا بد أن يأخذ في اعتباره أن هناك عاملين مؤثرين هما: الأثر الناشئ عن الأنشطة الملوثة للبيئة داخل الدولة والأثر الانتقالي للمشاكل البيئية، ومن بين الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة انتقال التلوث هو فرض الضريبة على الواردات من السلع الملوثة للبيئة بهدف تقليل الأثر الناشئ عن انتقال المشاكل البيئية عبر الحدود الوطنية، إلا أن هذا الإجراء يسوده كثير من الغموض مثل تحديد السلع التي تفرض عليها الضريبة وما حجم الضرر، لذلك فإن أحد

¹ - سهيل حسين الفلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، بيروت، سنة 2006، ص: 292.

البدائل الأخرى المطروحة هو التعاون الدولي من خلال اتفاقية لحماية البيئة العالمية.¹

2-1 المشكلة البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية:

تشكل الدول الصناعية حوالي 20% فقط من السكان العالم ومع ذلك فإن الدول الصناعية تستهلك 86% من الألمنيوم، 81% من الورق، 80% من الحديد والصلب، 76% من الأخشاب وفي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ نصيب الفرد طوال حياته نحو 540 طن من مواد الإنشاء، 18 طن ورق، 32 كن خشب و 14 طن معادن و 23 طن كيميائيات.²

ولقد كشفت دراسة حديثة عن أن الدول الصناعية هي المسؤولة إلى حد الكبير عن التدهور البيئي العالمي إذ توصلت إلى أن:³

- حوالي 90% من إنتاج الفحم العالمي يستهلك بواسطة 15 دولة
- حوالي 80% من منتجات البترول العالمية تستهلك بواسطة 28 دولة
- حوالي 91% من الغاز الطبيعي يستهلك من قبل 20 دولة

ومن المؤكد أن الدول المتقدمة استخدمت ومازال تستخدم أثناء عمليات التنمية الكثيرة من الموارد العالم الطبيعية والبيانات الحالية تكشف عن أن تلك الدول ما زالت هي المسئول الأكبر عن استهلاك تلك الموارد مقارنة بما تستخدمه الدول الفقيرة كما أن ارتفاع مستويات المعيشة والدخل في الدول

¹ - جلال عبد الفتاح الملاح "التجارة الدولية والبيئة في إطار المنظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية" السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد، السعودية، المجلد الثاني، سنة 2000. ص: 15.

² - زينب صالح الأشوح "الإطراد والبيئة ومداداة البطالة"، دار غريب، القاهرة، سنة 2003، ص: 17.

³ - السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح "منظمة التجارة العالمية-أثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة العالمية" الدار الجامعية، الطبعة الأولى سنة 2003/2002 ص: 115.

المتقدمة يساعد على مواجهة المشاكل البيئية والتغلب على آثارها السلبية مع إمكانيات استمرار النمو الاقتصادي.

وعليه نجد أن الدول النامية نصيبها متواضع من المشكلة البيئية إذ تساهم هذه الدول بحوالي 25 فقط من إصدارات ثاني أكسيد الكربون و10 فقط من الكلورفلوروكربون ومن هذا يتضح على أن الدول الصناعية هي مسؤولة إلى حد كبير عن المشكلة البيئية وتعد الدول النامية مثقوية له المشكلة وما يترتب عليها من آثار سلبية.¹

كما أظهرت إحدى الدراسات أن التجارة الحرة، قد لا يكون سببا رئيسيا لمشاكل التدهور البيئي الجديدة، إلا أنه يعتبر سببا مساعدا على تفاقم المشاكل البيئية نتيجة لاستغلال الدول القوية للضعيفة، ومن الأمثلة على ذلك وجود اتفاقية التعاون البيئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، حيث يعتقد أن الهدف الرئيسي من جانب هذه الاتفاقية هو تهرب الولايات المتحدة الأمريكية من التزامات البيئية ذات تكاليف باهظة بتشجيع المكسيك على الإنتاج باستخدام مختلف مواردها ثم استيرادها من خلال نظام مفتوح للتداول. كما تستغل الولايات المتحدة الأمريكية الدول العالم الثالث عن طريق استيراد حاجياتها من الموارد الطبيعية والأسعار الرخيصة بينما تحتفظ باحتياطها من الموارد المحلية بدون الاستخدام وبذلك ضمان مواردها لأطول مدة ممكنة.²

¹ - السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح نفس المرجع السابق ص 116.

² - زينب صالح الأشوح نفس المرجع السابق ص 60-63.

2. المعايير البيئية والتجارة الدولية:

2-1 المعايير والاشتراطات البيئية:

يقصد بالمعايير في غالب أحيان على انه تدابير ينبغي الامتثال لها ويمكن أن يكون هذه المعايير طوعيا أو إلزاميا، حيث من الناحية القانونية تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني فتصبح إلزامية ويصعب التمييز بين المعايير الطوعية والمعايير الإلزامية بالنسبة للمنتجين خاصة في للدول النامية الأمر الذي يعرضهم إلى احتمال فقدان المستهلكين في الأسواق الدولية.

وتنقسم المعايير البيئية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:¹

أ- معايير تتعلق بنوعية البيئية أي يجب تحديد الحد الأقصى المسموح به تلوث البيئة بما يسمح بالمحافظة على العناصر الأساسية للبيئة وهي عبارة عن المعايير عامة ناتجة استخدام العديد من الأساليب حيث يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالمنتج خاصة التي لها دورة حياة أطول.

ب- معايير تتعلق بخفض الإصدارات وتنقسم إلى:

• معايير تفرض إلزاما خفض التلوث بكمية معينة من إحدى مكونات المنتج

• اشتراطات تتعلق بفرض التزام باستخدام طرق معينة لخفض التلوث

ج- معايير تتعلق بالمنتجات.

د- معايير تتعلق بالأسلوب الإنتاج.

¹ - السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح نفس المرجع السابق ص 167.

وعليه نستخلص أن المعايير رقم 1 و2 تؤثران على التجارة الدولية بصفة غير مباشرة نتيجة تأثيرهما على حجم الإنتاج أو جودته كما قد تؤثر الاستثمارات البيئية على التكلفة النهائية للمنتج.

2-2- المعايير البيئية والمنافسة:

شهدت السنوات العشر الماضية مناقشة الرابط بين المعايير البيئية والمنافسة، وقد عكس هذا النقاش المخاوف في الدول المتقدمة من فقدان مركزها التنافسي نتيجة الأنظمة البيئية المطبقة في الدول النامية والتي تشجع الصناعات كثيفة التلوث، حيث أن هذه الأخيرة تجد صعوبات في استيعاب التكاليف البيئية التي تطالب بها الدول المتقدمة.

فقد تأثر صادرات قطاع الصيد البحري للدول النامية الحد كبير عندما منعت المجموعة الأوروبية عام 1997 استيراد المأكولات البحرية من عديد دول العالم الثالث وكان ذلك نتيجة اشتراطات صحية التي فرضتها المجموعة الأوروبية على استعمال المواد الكيماوية دون اخذ بعين الاعتبار أن معظم الدول المصدرة لمنتجات الصيد البحري لا تملك الموارد المادية للوفاء بالشروط التي تفرضها. كما تأثرت عديد من صادرات الدول النامية مثل قطاع النسيج والجلود نتيجة التدابير والمعايير المفروضة من الدول المتقدمة وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في زيادة التكلفة في الدول المنتجة ما يؤثر على قدرتها التنافسية في السوق العالمية، وقد أدت هذه المعايير البيئية التي اتخذتها الدول المتقدمة إلى خفض القدرة التنافسية في الدول النامية المصدرة وهذا بسبب افتقار الدول النامية إلى الخبرات والتكنولوجي نظيفة بيئيا خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد تواجه صعوبات للتأقلم مع المعايير البيئية العالمية¹

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا" الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة البيئية" سنة 2003

فقد تكون سياسات بيئية وطنية لها تأثير على التجارة أساسا من خلال آليتين، قد تؤثر على السياسات البيئية التنافسية للشركات في الأسواق العالمية وأنها قد تؤثر على القدرة التنافسية للشركات الأجنبية في السوق الوطنية، تلقى الأثر الأول كثير من اهتمام في النقاش الدولي، وقد قيل أن السياسات البيئية الوطنية تمثل تكاليف إضافية للشركات المحلية ونتيجة لذلك الصناعات الملوثة ستتقل بعيدا عن الدول التي تتبع سياسات البيئية صارمة إلى الدول اقل صرامة ولهذا استوجب على الدول المتقدمة حسب نظرتها إلى فرص مزيد من القيود البيئية في أسواقها.

فمنظريا يمكن أن يدفع وضع السياسات البيئية إلى ترحيل المؤسسات المنتجة والملوثة إلى الدول التي تطبق قواعد بيئية اقل صرامة والمسماة ملجأ التلوث إلا أن العديد من المحليين اتجهوا عكس الاتجاه معتمدين على:¹

- على مستوى الاقتصاد الكلي كان للإجراءات البيئية أثر ضعيف على المنافسة الشاملة أو على بنية التبادلات خاصة على ترحيل النشاطات الملوثة حيث لا يمثل المحافظة على البيئة سوى 2 % من التكاليف العامة للإنتاج.

- حسب بعض الفرضيات فإن الاختراعات التكنولوجية في ميدان البيئة تؤدي إلى خلق ميزات تنافسية، حيث تعمل على تخفيض التكاليف العامة.

قطاع السلع والخدمات البيئية تشهد تطورا كبيرا في الدول المتقدمة وبعض المؤسسات تجد تخصصات جديدة في الأسواق الخضراء، فحسب اللجنة

¹ - إيزابيل بياجوتي والآخرون " العولمة والتنمية المستدامة" الأمم المتحدة، ترجمة محمد غالم والآخرون، المعهد الوطني الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران الجزائر، سنة 1998. بطاقة رقم 05أ.

الأوروبية يمثل السوق الشامل للصناعات البيئية حوالي 250 مليار دولار سنويا ويرتفع بوتيرة 8 % سنويا.

فالمؤسسات الكبيرة لا يوجد خطر عليها فننتاج المحصل عليها نتيجة السياسات البيئية تكون متباينة وذلك حسب القطاعات، النشاطات، والدول واليد العاملة والرأسمال والتكنولوجيا. فالقطاعات أكثر تلوثا والأكبر استهلاكا للموارد الصناعية هي البترولية الكيماوية... الخ، فهي تواجه تكيفات ثقيلة جدا مؤثرة على قدرتها التنافسية. فالمؤسسات الكبيرة تملك وسائل الانضمام للاتجاهات الجديدة للسوق فبنسبة لها قد يمثل استحداث المؤثرات الخارجية للبيئة فرصة تجارية بدلا من أن يكون عائقا.

وفيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثرا بالإجراءات البيئية الصارمة نتيجة ضعف احتياطياتها المالية والصعوبات الناجمة عن عدم قدرتها على التأقلم مع الاختراعات التكنولوجية والطلب الأخضر كما تواجه مؤسسات الدول النامية صعوبات في تكيف عندما يتم تحديد القواعد بشكل أحادي من طرف الدول المستوردة ففي بعض الأحيان تجر هذه السياسات الدول النامية المصدرة على التغيير الجذري في طرق الإنتاج

2-3- أهمية الأداء البيئي في الأسواق:

إن ظهور أسواق متخصصة التي نشأت نتيجة تفضيل المستهلكين للسلع الصديقة للبيئة حيث أنها تقدم فرص متنوعة للمنتجين في الدول النامية فالعلامات البيئية وغيرها من التراخيص تمنح للمصنعين، فرصة لتصميم سلعهم، حيث أن هذه الأسواق أظهرت على أن المستهلكين لهم قدرة على دفع الثمن مقابل السلع ذات أبعاد بيئية وهذا ما يمنح الميزة التنافسية لمختلف المؤسسات التي تصنع منتجاتها وفق المعايير البيئية وبالتالي القدرة على النفاذ إلى تلك الأسواق.

ولقد أكد الباحثون أن وجود معايير البيئية يعد مطلباً أساسياً في العديد من الأسواق، مما يجعل المؤسسات التي تطبق معايير البيئية العالمية تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية الجديدة، وتساعد في الحصول على العلامة الأوروبية (CE) التي تسمح للمنتجات بالدخول إلى السوق الأوروبية كما أن انتشار المواصفات البيئية العالمية تسهل من التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي.¹

ولقد تبين من نتائج أحد البحوث أن نسبة 51% من المستهلكين الأمريكيين يقومون بشراء المنتجات ذات بعد بيئي وذلك بالنسبة لنطاق واسع من أنواع السلع، كما أظهرت إحدى بحوث أخرى أن نسبة 58% من المؤسسات تستحق أن تكون ذات مواصفات تسويقية للسلعة البيئية، بينما أظهرت بحوث أخرى أن نسبة 26% من المؤسسات تسوق فعلياً سلعا خضراء ذات بيئة صغيرة نسبياً.²

وتبين إحدى الدراسات على أن الأداء البيئي لا يضعف النمو الاقتصادي وتظهر هذه الدراسة وجود ترابط متبادل بين جودة البيئة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن هذه الدراسة شملت أكثر من 70 دولة، وخلافاً للمنحنى كونت البيئي الذي يؤكد بأن التحسينات في الأداء البيئي يتحسن نتيجة الدخل الوطني، وتستعين هذه الدراسة بمؤشرات بيئية التي تثبت على أن تحسينات البيئة ومنها الكفاءة في استخدام الطاقة هي من عوامل التي تساعد في زيادة النمو الدخل الوطني.

¹ - محمد عبد الوهاب العزاوي « أنظمة إدارة الجودة والبيئة »، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2002 ص: 239.

² - رعد حسن الصرف " نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000"، الناشر سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق - طبعة الأولى، سنة 2001 ص 190

4-2 - ضبط المعايير البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية:

لقد استفادت الدولة المتقدمة من النمو الاقتصادي وذلك قبل عصر الوعي البيئي الذي بدأ في أواخر الستينات، وقد تزامن ذلك مع الارتفاع في مستوى الدخل وتفهم الآثار البيئية مما ساعد على وضع معايير واعتمادها وقد استفادت المؤسسات التي تأسست بعد إصدار هذه المعايير في الدول المتقدمة من النمو في أطر بيئية تنظيمية كما تقدم الدول ذات الدخل المرتفع حوافز وإعانات ودعمًا على صعيد البحوث الرامية إلى مساعدة المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة وبالتالي محافظة هذه المؤسسات على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.¹

وخلافاً لذلك فقد انطوى تراخي السياسات البيئية في الدول النامية على زيادة المنافع البيئية الاجتماعية الحدية للأنشطة الإنتاجية الأولية عن تكاليف الاجتماعية، مما شجع الدول النامية على زيادة الصادرات من المنتجات الطبيعية على رغم من أن ذلك يتضمن استنزاف الموارد الطبيعية والإضرار على البيئة على المدى الطويل، كما أن معظم الدول النامية قلما تميز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة عندما يتعلق الأمر بصياغة الأنظمة البيئية وتطبيقها، هذه العوامل تؤثر على النفاذ والمنافسة في الأسواق العالمية.²

إن رغبة الدول المتقدمة في التوصل إلى توقيع اتفاقية ملزمة تربط التجارة بالبيئة هي في حقيقة الأمر استمرار لسياسة تكريس المصالح والرغبة في الحفاظ بالتنافسية العالية في السوق العالمي كرد فعل لتزايد العولمة وتحرير التجارة وتزايد الضغوط التنافسية من بعض الدول النامية التي اقتحمت السوق العالمي

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا " المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية" الأمم المتحدة نيويورك سنة 2005 ص: 04.

² - سامي عفيفي حاتم "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، كتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة 2005، ص339

وأصبحت تشكل تهديدا لمنتجاتها في السوق، فالدول المتقدمة تلتزم في حقيقة الأمر بالمعايير بيئية عالية ولكنها تعتبر أن تلك المعايير تشكل تكاليف على مؤسساتها وتؤدي إلى تخفيض قدرتها التنافسية مقارنة بالدول النامية التي لا تلتزم باشتراطات بيئية مماثلة.¹

3- منظمة التجارة العالمية والبيئة

3-1- السياسات البيئية في منظمة التجارة العالمية بعد جولة

أوروجواي:

يعتبر مؤتمر الأرض المنعقد في مدينة ريودي جانييرو سنة 1992 إطارا عام طرح من خلاله موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة في المراحل الأخير لمفاوضات جولة أوروجواي، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إنشاء لجنة دائمة للتجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية ولقد عارضت الدول النامية الاقتراح بشدة خشية اللجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق معايير بيئية متشددة يصعب الوفاء بها واستخدام هذه المعايير كشرط مسبق لتوفيق تجارة الدولة النامية.

وقد أبدت الدولة النامية تخوفها من أن تأخذ المعايير البيئية أبعادا جديدة على التجارة الدولية وتأثير نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية والدولية، حيث أن هذه الدول مازالت تحاول استيعاب تلك المعايير الخاصة بالتغليف وإعادة الاستخدام وإدارة المنتج سواء كان ذلك بالنسبة للمنتج النهائي أو بالنسبة لمداخلته، ومع أن هذه المعايير البيئية والإجراءات لازالت في غالبيتها اختيارية

¹ - جلال عبد الفتاح الملاح « التجارة الدولية والبيئة في إطار المنظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية » نفس المرجع السابق ص: 22.

وليست ملزمة، إلا أنها أصبحت تمثل بالفعل عوائق للكثير من صادرات الدولة النامية، خاصة أن هذه الإجراءات توضع كاستجابة لطلب صناعة وطنية.

ونظراً لأن صادرات الدولة النامية على قدرة من منافسة المنتجات الدولية المتقدمة، ولهذا تتوجه هذه الأخيرة إلى فرض إجراءات واشتراطات بيئية على وارداتها حيث أن الدولة المتقدمة ترى في هذه الإجراءات على أنها طوعية حيث يكون للمستهلكين حرية في اختيار السلع المتسقة مع المتطلبات البيئية، إلا أن هذه الإجراءات يتم الترويج لها بشدة بحيث تصبح القاعدة وليس الاستثناء بعد فترة وجيزة، هذا ما يؤثر على القدرة التنافسية للواردات من الدول النامية ويتطلب وقتاً وتمويلاً وتكنولوجيا جديدة لملائمة وتكيف إنتاجها مع تلك المتطلبات البيئية.¹

إن العلاقة بين التجارة والبيئة لها ثلاث أبعاد رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند حسم القضية على مستوى منظمة التجارة العالمية، وهذه الأبعاد على النحو التالي:²

البعد الأول: إن آثار السياسات البيئية تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ويتطلب ذلك تطبيق السياسات الملائمة وتقليل بقدر الإمكان من أثارها عبر الحدود الوطنية، ومعنى ذلك فإن التعاون الدولي أمر حتمي لزيادة الشفافية ورسم وتطبيق هذه السياسات والحد من التكلفة التي يمكن أن تتكبدها الدولة النامية في هذا المجال.

البعد الثاني: إن الاتجاه المتزايد نحو فرض إجراءات بيئية صارمة على القطاعات التصديرية التي تهتم الدول النامية مثل صناعة الجلود والمنتجات

¹ - عبد المطلب عبد المجيد "الجات وآليات المنظمة التجارة العالمية من أوروغواي لستابل وحتى الدوحة"، دار جامعية، الإسكندرية، سنة 2005، ص 267

² - عبد المجيد عبد المطلب، نفس المرجع السابق. ص: 273

والملابس والأغذية والمنتجات الزراعية هو أمر يجعل الدول النامية تتسائل عن جدوى إدخال هذه القطاعات ضمن جولة أروجواي وبالتالي التحرير التدريجي المطلوب فيها من ناحية، بينما تواجه هذه الصناعات من ناحية أخرى إجراءات بيئية إضافية جديدة كثيراً ما يكون الغرض منها حمائي وعليه فإنه ضرورة التأكيد على أن المكاسب التي تحصلت عليها الدول النامية في شكل تخفيض التعريفات الجمركية أو إدخال القطاعات الجديدة في قواعد الجات والنفاز إلى الأسواق بموجب التزامات جديدة تعهدت بها الدول المتقدمة بمقتضى اتفاقيات جولة أروجواي يجب أن تعمل هذه الدول على إزالتها من خلال المعايير البيئية.

البعد الثالث: إن التعاون الدولي في مجال البيئة أصبح لا مناص منه ليس فقط ضمناً للشفافية هذه المعايير بل ولمساعدة الدول النامية للتكيف معها بالإضافة إلى ضرورة التعاون على أن الاستخدام المعايير البيئية لا يؤدي إلى قيود تجارية إضافية على صادرات الدول النامية.

3-2 - الحماية الخضراء:

تنظم وثيقة مراكش النهائية والتي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية تخفيضاً عاماً لحقوق الجمركية، إلا أن تخفيض القيود الحماية التعريفية استبدل بحماية أخرى والتي تظهر في قواعد صحية أو بتحويل القواعد البيئية تبدو أثارها المباشرة من خلال المنظمات البيئية الغير الحكومية الموجودة في الدول المتقدمة والتي تقوم بالضغط على حكوماتها لفرض المزيد من القيود التجارية على الدول التي تتساهل في مجال حماية البيئة، إلا أن هذا التوجه يحتوي على عدة مخاطر وصعوبات على صعيدين أولهما يتمثل في تقدير تكاليف البيئية في مختلف مراحل دورة حياة المنتج أما ثانيهما يتمثل في أن تقدير تكاليف البيئية يختلف حسب المناطق الجغرافية ودرجة النمو الاقتصادي.

فشرعية حماية البيئة مختلفة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فمثلا المحاسبة البيئية للمنتوج تكون أقوى في الدول المتقدمة المستهلكة منه في الدول النامية المنتجة فالبلد أ يريد لأسباب السياسية الداخلية المحافظة على البيئة أكثر من البلد ب المصدر له، فلا يستطيع أن يفرض على المنتجات المستوردة من البلد ب رسما يتناسب مع الأضرار الناتج عن إنتاج هذه المنتجات على سكان البلد ب، فوجود نوع من هذه السياسات الأحادية من طرف الدول المتقدمة لا يخدم مصالح الدول النامية التي تتخذ خيارات أخرى.¹

ومن القضايا التي تتخوف منها الدول النامية هو دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي وبطبيعة الحال يواجه هذا الموضوع مشكلات عدة تتعلق مبدئيا بكيفية تقييم التكلفة البيئية تقييما كميا يمكن إضافته إلى سعر المنتج فكيف لنا معرفة قيمة التلوث الذي تسببه عملية الإنتاج معينة وكيفية قياس القيمة المطلوبة للحفاظ على البيئة بحيث تضاف إلى التكلفة النهائية، ومن جانب آخر فإنه ما تعتبره دولة من وجهة نظرها على أنها مشكلة بيئية قد لا يمثل مشكلة بالنسبة لدولة أخرى²

إن فرض الأمر الواقع على الدول النامية على استحداث التكاليف البيئية، فهي لا تقدر لضعف وسائلها أن تأخذ على عاتقها المخرجات الدولية المتعلقة بالمنتجات المشتركة الشاملة مثل (الطقس، التنوع البيولوجي)، حيث أن معظم المشاكل الشاملة لا بد أن تمر عبر وضع اتفاقيات متعددة الأطراف حول البيئة لكي تلعب دورا عالميا في لحماية البيئة.

¹ - إيزابيل بياجوتي والآخرين نفس المرجع بطاقة رقم 05أ.

² - عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق. ص: 270

3-3- البيئية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

إن الهدف من محاولة الربط بين التجارة الدولية والبيئة في منظمة التجارة العالمية يستند إلى أن المنظمة تحاول التوفيق بين المبادئ حرية التجارة وحماية البيئة وذلك من خلال آليتين وهما:

1- لجنة التجارة والبيئة

خلال المراحل النهائية لجولة الأوروغواي وخاصة الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش والذي أسفرت عن الإعلان لتشكيل لجنة فرعية للتجارة والبيئة وتهدف هذه الأخيرة إلى تحديد العلاقة بين الأحكام التجارية والإجراءات البيئية بطريقة تسمح بترقية التنمية المستدامة، ويوحد عنصران يوجهان عمل هذه اللجنة وتتمثل الأولى في أن صلاحيات المنظمة العالمية للتجارة في ميدان تنسيق السياسات تقتصر على التجارة وعلى جوانب السياسات البيئية التي قد تكون لها آثار معتبرة على التبادل بين الدول بمعنى ليست المنظمة العالمية للتجارة هيئة للحفاظ على البيئة ولا تتدخل في البحث عن الأولويات الوطنية أو لوضع المعايير فيما يخص البيئة وتبقى هذه المهام من صلاحيات الحكومات والمنظمات الحكومية، ثانياً إذ تأكدت لجنة التجارة والبيئة من وجود مشاكل تنسيق متعلقة بتدعيم المحافظة على البيئة يجب حلها بطريقة تحفظ مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وتم وضع عناصر مرجعية لمهام لجنة التجارة والبيئة والتي تتمثل¹:

1. العلاقة بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتحدة لغاية الحماية حتى التي تتعلق بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

¹ - سهيل حسين الفلاوي، نفس المرجع السابق، ص: 295

2. العلاقة بين السياسات البيئية التي تهم التجارة والإجراءات البيئية التي لها تأثيرات بالغة على التجارة وأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف.
 3. العلاقة بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف و: أ- الضرائب والرسومات المطبقة لأغراض بيئية، ب- التعليمات المطبقة لأغراض الحفاظ على البيئة والخاصة بالمنتجات فيها المعايير والقوانين والتقنية والتعليمات الخاصة بالعبوة التجارية وإعادة الرسكلة.
 4. أحكام منظمة التجارة العالمية فيما يخص الشفافية.
 5. العلاقات بين ميكانيزمات تسوية النزاعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف والميكانيزمات المتوقعة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.
 6. تأثيرات الأحكام البيئية على دخول الأسواق خاصة بالنسبة للدولة النامية والمزايا البيئية عند إزالة الحواجز والتوترات في المبادلات.
 7. تصدير منتجات ممنوعة في السوق الداخلي.
 8. الأحكام الملائمة للاتفاقية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
 9. برنامج العمل المتوقع في القرار المتعلق بتجارة الخدمات والبيئة.
- المساهمة التي يجب تقديمها للأجهزة الملائمة فيما يخص التوفيقات المناسبة الخاصة بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- كما تميزت سنة 2002 باجتماعات استثنائية للجنة التجارية والبيئة في منظمة التجارة العالمية أنارت فيها دولة الأعضاء مواضيع مختلفة تمحور معظمها على أهمية توضيح العلاقة بين منظمة التجارة العالمية، لا سيما لجنة التجارة والبيئة، وبين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بسبب أهمية تعاون بين

المسؤولين عن التجارة وعن البيئة من أجل خلق مناخ أفضل لا تتعارض فيه السياسات التجارية مع الأولويات البيئية.

وظهر خلال المناقشات في لجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية مدى صعوبة موضوع التجارة والبيئة، وأنه لا يزال في بداية الطريق في المفاوضات، إذ أن هناك حاجة إلى إطار تعريفي وإلى تنسيق ما بين قواعد منظمة التجارة العالمية وبين الاتفاقيات الدولية للبيئة، وهناك تباين في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية بين قواعد منظمة التجارة العالمية وتدابير حماية البيئة

ب- اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية

إن اتخاذ تدابير حماية صحة للإنسان والحيوان والنبات ليس بأمر جديد في جولة أوروغواي حيث كانت هذه التدابير قبل جولة أوروغواي ولكن في إطار اتفاقيات ثنائية بين الدول ودون ضرورة الاحتكام إلى مقاييس دولية بشأن تحديد ما يعتبر ضارا بصحة الإنسان والحيوان والنبات.

وقد نشأ عن ذلك الاستخدام للاتفاق إلى إعاقه حرية التجارة والتميز التحكمي بين الدول الأعضاء، وجديد في جولة أوروغواي هو وضع إطار متعدد الأطراف يمكن من استخدام تدابير متناسقة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات قائمة على أسس تعدها المنظمات الدولية المختصة، مما يقلل الآثار السلبية لهذه التدابير على حرية التجارة.

1- تعريف تدابير الحماية:

تعرف تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات بأنها أي تدبير يطبق:¹

أ- لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان والنبات في أرض البلد العضو من الأخطار الناشئة عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات أو الأمراض أو الكائنات العضوية الحاملة للأمراض أو الكائنات العضوية.

ب- لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثة أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض الموجودة في المواد الغذائية أو المشروبات أو الأعلاف.

ج- لحماية حياة أو صحة الإنسان في أرض العضو من الأخطار الناشئة عن الأمراض التي تحملها الحيوانات أو النباتات أو المشتقات الحيوانية والنباتية، أو عن دخول أو وجود أو الانتشار الآفات.

د- لمنع أو للحد من أي ضرر في أراضي البلد العضو ناتج عن دخول أو وجود أو إنشاء الآفات.

2- مضمون التدابير الصحة والصحة النباتية:

إن هذا الاتفاق يحتوي على مجالات واسعة حيث يشمل:²

- القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمتطلبات المتصلة بالموضوع.

¹ - محمد عمر حماد أبو دوج، منظمة التجارة العالمية واقتصاديا الدول النامية، دار جامعية، الإسكندرية، سنة 2003 ص 79.

² - سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، سنة 2006، ص 133.

- مقاييس المنتج النهائي وطرق التجهيز والإنتاج والاختيار والمعاينة وإجراءات التصديق.
- متطلبات نقل الحيوانات والنبات.
- الملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة مباشرة بسلامة المواد الغذائية.

إن الدول النامية ترى أن الدول المتقدمة تسعى تدريجياً إلى إهدار ما لديها من المزايا النسبية سواء في نطاق البيئة أو العمالة الرخيصة عن طريق فرض معايير أكثر صرامة عليها والتي تطبقها الدول المتقدمة بعد أن وصلت إلى أعلى درجات التقدم والرفاهية، كما أن الدول النامية قد تتأثر سلباً أو إيجاباً على صادراتها والقدرة النافسة نتيجة السياسات البيئية المنتهجة من طرف الدول المتقدمة.

خاتمة:

غذت الحركة المزروجة الانتشار للتجارة الدولية وكثافة المشاكل البيئية، الجدل القائم بين المدافعين عن التبادل الحر والبيئيين، فبالنسبة للتيار الأول يتحسن نمو التبادلات من ثنائية إنتاج السلع والخدمات والأمر يساعد على تزايد الثروات والرفاهية، أما التيار الثاني فيعتقد أن تحسين الرفاهية الاجتماعية يمر بحماية البيئة، فوجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية تختلف حول السياسات البيئية، فالحماية البيئية تعد من الأولويات للطرف الأول أما الطرف الثاني فهو يفضل الاهتمام بالدرجة الأولى بالمحاربة للفقر وزيادة النمو الاقتصادي.

وفيما يخص منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير التجارة من أجل الزيادة في المداخل والرفاهية فإنها تحتوي على لجنة تهتم بالعلاقة بين التجارة الدولية والبيئة، كما تقوم بتنسيق السياسات التجارية والسياسات البيئية

التي قد تكون لها آثار معتبرة على التبادل الدولي فمنظمة التجارة العالمية لا تتدخل في بحث عن الأولويات الوطنية أو لوضع المعايير فيما يخض البيئة وتبقي هذه المهام من صلاحيات الحكومة كما ترى منظمة التجارة العالمية أن التجارة الدولية ليست إلا سببا من الأسباب الكثيرة التي أدت إلى التدهور البيئي

المراجع

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية " الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في منطقة البيئة" الأمم المتحدة، نيويورك سنة 2003.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية" الأمم المتحدة- نيويورك سنة 2005.
- إيزابيل بياجوتي وآخرون " العولمة والتنمية المستدامة" الأمم المتحدة، ترجمة محمد غالم وآخرون - المعهد الوطني الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية وهران، الجزائر
- رعد حسن الصرف " نظم الإدارة البيئية والأيزو14000" دار الرضا للنشر دمشق، الطبعة الأولى، سنة 2001.
- جلال عبد الفتاح الملاح "التجارة الدولية والبيئة في إطار المنظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية" السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد، السعودية، المجلد الثاني، سنة 2000.
- سامي عفيفي حاتم"الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، كتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، سنة 2005
- سهيل حسين الفلاوي "منظمة التجارة العالمية"، دارالثقافية، بيروت، سنة2006
- سمير محمد عبد العزيز،"عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين"،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، سنة 2006،
- زينب صالح الأشوح "الاطراد ومداومة البطالة" دار الغريب قاهرة سنة 2003
- عبد المطلب عبد المجيد "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لستايل وحتى الدوحة، دار جامعة الإسكندرية سنة 2005.
- محمد عمر حماد أبودوج "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية" دار جامعة الإسكندرية سنة 2003.
- محمد عبد الوهاب العزاوي « أنظمة إدارة الجودة والبيئة »، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2002

آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية

أ. مسعودي محمد¹

ملخص:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في الوقت الراهن أضحي الشغل الشاغل للدول والحكومات، باعتبار صعوبة المزوجة بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي في البرامج التنموية، كما أن تحقيق التنمية المستدامة بالأقاليم الصحراوية الجزائرية، يتطلب رؤية تنموية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار السمات البيئية والجغرافية لهاته المناطق؛ وهذا ما سنعمل على توضيحه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: التنمية الشاملة، التنمية المستدامة، البيئة، تنمية المناطق الصحراوية الجزائرية.

Résumé:

A travers le monde entier, on trouve que chaque pays a des politiques et programmes de développement globale et durable, mais il faut noter qu'il ya vraiment des difficultés a propos l'internalisation des critères environnementales aux stratégies du développement économique qui visent essentiellement à élever les taux de croissance économique. En plus de ça, on remarque que certains régions tel que les zones sahariennes ont des caractéristiques spécifiques, c'est que oblige une vision de développement aussi spécifiques. donc, à partir de ça, on essaye d'expliquer les différents éléments nécessaire pour établir une développement réelle dans les zones sahariennes.

Mots clés: développement globale ; développement durable ; environnement ; développement des zones sahariennes.

¹ - أستاذ مساعد "أ"، جامعة أدرار

مقدمة:

تستند التنمية بمختلف أبعادها ومجالاتها على الخطط التي تُرسم لتجسيدها والإستراتيجيات التي تُعتمد لبلوغها. كما تراعي من جانب آخر السمات والخصوصيات التي تمتاز بها بعض الأقاليم أو المناطق على حساب أقاليم أو مناطق أخرى.

فالأقاليم الصحراوية على وجه التحديد، تتطلب لتنميتها رؤية خاصة واستراتيجيه محددة تتوافق والخصوصيات البيئية والاقتصادية لهاته المناطق. كما أن تجسيد مفهوم التنمية المستدامة بالأقاليم الصحراوية ليس بالأمر الهين - كما يعتقد البعض - ذلك أن هناك العديد من الأُس البيئية الواجب الاستناد إليها في أي عملية تنمية بالأقاليم الصحراوية. وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الدعائم الكفيلة بتفعيل التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية ؟

ويكتسي هذا الموضوع أهميته العلمية من كونه يتناول أحد أحدث المقاربات والنظريات الاقتصادية الجديدة المتمثلة في "التنمية المستدامة" وكيفية تجسيدها على أرض الواقع؛ لهذا فهذا البحث يهدف بالخصوص إلى تسليط الضوء على الآليات والدعائم الكفيلة بتجسيد وتفعيل التنمية المستدامة بشكل عام وبالمناطق الصحراوية بشكل خاص.

وقد واجهتنا أثناء إعداد هذه الورقة البحثية، جملة من الصعوبات المتمثلة أساساً في نقص المعطيات والمعلومات حول مؤشرات وظروف التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية تحديداً .

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

المحور الثاني: السمات البيئية للمناطق الصحراوية

المحور الثالث: سبل دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

التنمية بشكل عام، هي عملية الانتقال بالمجتمعات من مستويات معيشية متدنية إلى مستويات معيشية متطورة، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر أكثر تقدماً، وحسب هيئة الأمم المتحدة فإن مفهوم التنمية يتجسد في كونه: "مجموعة الوسائل والطرق التي تُستخدم من أجل توحيد جهود السكان المحليين والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية"¹.

أما بالنسبة " للتنمية المستدامة" فقد أضحت في الوقت الراهن الشغل الشاغل للعديد من المجتمعات والدول وكذا الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى تنامي الوعي البيئي الدولي والجهود الحثيثة المبذولة للحد من التلوث وتحسين الوضع البيئي.

والتنمية المستدامة كمفهوم ونظرية، ما هي في الواقع إلا مُحصلة لتناقح الأفكار والرؤى على الصعيد الدولي ولا سيما من خلال المؤتمرات العالمية الشهيرة التي تناولت قضايا البيئة والتنمية وإشكالية المزوجة بينهما بالشكل الذي لا يؤدي إلى الإضرار بالبيئة من جهة ولا يحد من عجلة التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

¹ Article de l'encyclopédie libre wikipedia sur site (en ligne): <http://ar.wikipedia.org/wiki/التنمية> (19/01/2014).

وسنحاول من خلال هذا المحور، إلقاء الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ثم أبعادها ومؤشراتها المتعددة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

1- مفهوم التنمية المستدامة

التنمية من زوايا تقليدية، اهتمت فقط بتطوير وتحسين مختلف الجوانب الحياتية للأفراد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والصحي وكذا جوانب التعليم والتكوين؛ غير أنها أغفلت الجوانب البيئية المتمثلة في استنفال ظاهرة التلوث والاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، وكذا حق الأجيال المستقبلية في التمتع ببيئة نظيفة والاستفادة من خيراتها وثرواتها؛ لهذا تبلور مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بـ "التنمية المستدامة".

وقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة، بتعدد رؤى المفكرين والهيئات والمنظمات الدولية المختلفة، ونذكر في هذا الصدد جملة من التعاريف نبتدؤها بالمفهوم الذي ذهب إليه الدكتور خالد مصطفى قاسم، إذ عرف التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، كما أنها تتفاعل وترتبط في الواقع مع ثلاثة أنظمة هي: النظام البيئي (الحيوي)، النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي"¹.

أما البنك الدولي فيعتبر أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية المستمرة والتي من خلالها لا يجب أن يتنعم الأفراد الحاليون بثمار التنمية الاقتصادية على حساب التدهور المفرط للبيئة والموارد الطبيعية، ودون أخذ في الاعتبار لحقوق وحاجيات الأجيال المستقبلية². كما تُعرف التنمية المستدامة كذلك على

¹ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2007، ص20.

² - Taladidia thiombiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, édition l'ahramattan, paris:France, 2004, p: 20.

أنها التنمية التي تعمل على تلبية الحاجات الحالية من دون التأثير على النمو المستقبلي وتلبية حاجيات المستقبل¹. وفي نفس الإطار يرى William M. Lafferty أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تضطلع بتلبية احتياجات الجيل المعاصر من دون التأثير على تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال اللاحقة². ومن زاوية أخرى تُعرف على أنها " عملية تفعيل التنمية البشرية بصورة شاملة ومتكاملة وعادلة وعقلانية وبصورة آمنة"³. كما تُعرف كذلك باعتبارها طريقة أو منهج للتغيير الاقتصادي والاجتماعي الكفيل بتحقيق أقصى المنافع الاقتصادية والاجتماعية للجيل الحالي وهذا من دون تعرض هذه المنافع للخطر المستقبلي⁴. من جانب آخر ويشكلُ مبسط، هناك من يُعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي يتم تحقيقها بدون استنزاف الأصول الطبيعية للدولة⁵. وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه Maler إذ اعتبر أن الاستدامة الاقتصادية مرتبطة بعدم تدهور أو انخفاض رأس المال الطبيعي بصورة دائمة⁶. والحقيقة، أن المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة يرجع الفضل فيه لتقرير مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية^(*) (WCED) أو ما يُعرف اختصاراً بلجنة "برونتلاند Bruntland" سنة

¹ - Lewis A. Owen and Tim Unwin, Environmental Management Reading and Case Study (UK: Blackwell publisher ltd, 1997), P. 413.

² - William M. Lafferty and James Meadow Craft, Democracy and Environment - Problem and Prospects, Edward Edgar Publishing, Inc., Lyme Us, 1997. P. 157.

³ - Gladwin, T. N., "Shifting Paradigms for Sustainable Development – Implication for Management Theory and Research", Academy of Management Review. Vol. 20 (No., 4, 1995), P. 876.

⁴ - Gilbert, A.J. and Braat, I. C., Modeling for Population and Sustainable Development (London: Routledge Publication, 1991), P. 261.

⁵ - Victor, P.A., Indication of Sustainable Development: Some Lessons from Capital Theory, Ecological Economics (Vol. 4, 1999), P.192.

⁶ - Maler, K. G. National Account and Environmental Ressources, Environnemental and Resource Economics (Vol. 1, 1999), P.5.

^(*) - في سنة 1984 قامت الأمم المتحدة بتأسيس المفوضية العالمية للبيئة والتنمية UN World Commission on Environment and Development (WCED) والتي تُعنى بإيجاد السبل والآليات المثلى التي تُمكننا من الجمع بين ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

1987 والتي عرّفت التنمية المستدامة على أنها " تلك التنمية التي تُعنى بتلبية احتياجات أجيال الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في تلبية حاجياتها¹.

وقد أوضحت هذه اللجنة في تقريرها، أن إرساء مفهوم التنمية المستدامة يتطلب ما يلي²:

- نظام سياسي يكفل المشاركة الفعالة لكل المواطنين.
 - نظام اقتصادي وإنتاجي يتعهد بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث.
 - نظام تجاري ومالي عالمي يُحَقِّق التنمية المستدامة.
 - التأكيد على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومعالجة ظاهرة الفقر.
- بالإضافة إلى ضرورة إعادة توجيه الاقتصاديات نحو إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب عرض أقل من الموارد البيئية في مقابل الزيادة في كفاءة الموارد المستخدمة لإشباع الحاجات البشرية³.

2- أهداف التنمية المستدامة

يرى الكاتب محمد سعيد الحفار⁴ أن من أهم أهداف التنمية المستدامة هو هو السعي نحو زيادة قدرة المجتمعات والدول على تلبية الاحتياجات البشرية عن طريق الرفع من القدرات الإنتاجية بشكل أكبر وبطرق متطورة مع ضمان عدم تعرض الأنظمة الطبيعية والموارد البيئية للخطر، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إعادة تصميم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية مع تقييم آثارها من خلال

¹ - نعيم محمد علي الأنصاري، مرجع سابق، ص 247.

² - نفس المرجع، ص 250.

³ - ثمر علي سلمان، سياسة الضرائب الهادفة إلى حماية البيئة وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية، مذكرة ماجستير: كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص: 67.

⁴ - محمد سعيد الحفار، نحو بيئة أفضل، دار الثقافة، 2005، قطر، ص 52.

منظور بيئي محض لأجل تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية من جهة والحفاظ على البيئة الطبيعية من جهة أخرى.

وعلى العموم، فإن نظرية التنمية المستدامة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف، نبرز أهمها فيما يلي¹:

- أ- ضمان جودة ونوعية البيئة الطبيعية.
- ب- الاهتمام بالمستجدات البيئية وبما تولده من آثار على مختلف الدول، وتبني التجارب الدولية الناجحة في مجال حماية البيئة، وكذا تفعيل التعاون البيئي الدولي.
- ج- تمكين مقومات وميكانيزمات التنمية الاقتصادية المسؤولة بيئياً.
- د- التفاعل مع المستجدات الاقتصادية كالعولمة، وهذا عبر الاستفادة من إيجابياتها ولا سيما فيما يخص تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الرشادة والعقلانية في استغلال الموارد والثروات الطبيعية.
- هـ- السعي الحثيث للتقليل من ظاهرة الفقر، وهذا عبر زيادة الاهتمام بطبقة الفقراء وتلبية رغباتهم وحاجياتهم الأساسية والضرورية.
- و- إيلاء عناية أكبر للمورد البشري من خلال تعليمه وتكوينه، وكذا تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتطورة والمتخلفة.
- ز- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتعزيز وتفعيل دور المرأة في شتى القطاعات.

¹ - محمد مسعودي، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 23.

ح- إرساء ميكانيزمات "الحكم الرشيد" في مختلف الدول - ولا سيما الدول النامية - واعتباره من المقومات الأساسية لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة¹.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة على أبعاد عديدة، يمكن توضيحها فيما يلي:

1. البعد الاقتصادي: يرتبط البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساساً بمسائل اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في المجالات المختلفة لتوظيف الموارد الطبيعية². كما يستهدف هذا البعد كذلك زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن وهذا عبر التقليل من ظاهرة الفقر واستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد مجموعة النقاط التالية³:

أ- إيقاف تبيد الموارد: تقضي التنمية المستدامة بضرورة تخفيض مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وهذا من خلال

¹ - تجدر الإشارة إلى أن هناك جملة من المبادئ الإرشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الإدارية المختلفة الاعتماد عليها لأجل إرساء وتطوير سياسات فعالة تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن بين هاته المبادئ ما يلي:

1- مبدأ التخطيط الاستراتيجي / 2- مبدأ الاستناد في إعداد الإستراتيجية البيئية على التحليل الفني الجيد / 3- مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة البيئية / 4- مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية البيئية / 5- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة / 6- مبدأ الحكم الرشيد / 7- مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض / 8- مبدأ رفع الوعي البيئي / 9- مبدأ العدالة بين الأجيال / 10- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي / 11- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية / 12- مبدأ تعزيز الجهة المتسببة في التلوث / 13- مبدأ قيام المستخدم بالدفع / 14- مبدأ المسؤولية المشتركة / 15- مبدأ الوقاية / 16- مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي. للمزيد أنظر موقع الوزارة المصرية لشؤون البيئة على الرابط التالي:

http://www.eea.gov.eg/arabic/main/sustain_dev_def.asp (consulté le: 12/01/2014)

² - ثمر علي سلمان، سياسة الضرائب الهادفة إلى حماية البيئة وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

³ - خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 29 - 30.

تحسين الكفاءة في الاستغلال وإحداث تغيير جذري في أنماط الحياة المختلفة.

ب- تقليص تبعية البلدان النامية: وهذا لن يأتي إلا من خلال تطوير اقتصاديات هذه البلدان، بالارتكاز على الاستثمارات المعتبرة في رأس المال البشري، إضافة إلى تطوير الجانب التقني والتكنولوجي، وتوسيع التعاون الإقليمي والعالمي فيما بينها بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه البلدان في مختلف الميادين.

ج- المساواة في توزيع الموارد: ولا سيما داخل القطر الواحد، بحيث يجب أن يستفيد المواطنون من فرص متساوية فيما يخص الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية*.

د- الحد من التفاوت في مستوى الدخل: لا تقتصر ظاهرة التفاوت في الدخل على البلدان النامية فقط بل حتى على صعيد الدول المتطورة غير أن حدتها تظهر بشكل أكبر في الدول النامية؛ وللحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة يجب:

- تخصيص بنوك للفقراء، تقدم لهذه الشريحة قروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد.

- تعزيز وتحسين فرص التعليم والتكوين وكذا الرعاية الصحية.

- تشجيع الفقراء على الانخراط في بعض الصناعات الصغيرة غير المكلفة والتي تضمن لهم مداخيل مالية.

* - بل حتى على الصعيد الدولي، يجب أن تتساوى الفرص بين مختلف الدول فيما يرتبط بتفعيل مستويات النمو والتنمية وتحقيق التطور الاقتصادي والتحكم في تقنيات إنتاج واستغلال مختلف الثروات، وهذا لأجل غاية وحيدة هي تقليل الفجوة الكبيرة بين الدول المتطورة والدول المتخلفة في شتى المجالات.

هـ- تقليص الإنفاق العسكري: يتوجب على بلدان العالم، تخفيض الإنفاق العسكري إلى مستويات متدنية، وهذا بغية توفير الاعتمادات المالية لصالح مخططات وبرامج التنمية والحفاظ على البيئة، وهذا الأمر لن يتجسد من الأساس، ما لم تتحد جهود الدول والمنظمات على إرساء دعائم السلم العالمي.

من منظور عام، يتضح لنا أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يقوم على عنصرين أساسيين هما: تحقيق النمو والكفاءة في استغلال الموارد؛ فالنمو المتواصل يهدف لتحسين مستوى المعيشة من خلال تحسين مستويات الدخل الوطني والفردى، أما الكفاءة فتعني الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وهذا عبر تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع بأقل الموارد والتكاليف.

2. البعد الاجتماعي:

ويهدف إلى تحسين أنماط وسبل العيش لدى الأفراد من خلال تعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم واحترام الثقافات والإثنيات المختلفة في إطار القاعدة العامة المتمثلة في احترام حقوق الإنسان. ويقوم هذا البعد على العناصر التالية¹:

أ. تثبيت النمو السكاني:

إنّ الزيادة السكانية السريعة وغير المراقبة، أصبحت تشكل ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات في توفير الخدمات الأساسية، وعليه فالنمو السكاني المتسارع قد يشكل عائقاً أمام التنمية ولا سيما في الدول المتخلفة، لهذا نرى ضرورة الموازنة بين النمو الاقتصادي من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى.

¹ - المرجع السابق، ص 32 - 34.

ب. أهمية توزيع السكان:

إن التوزيع الأمثل للسكان له أهمية قصوى في الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية وتقليص نسب التلوث، فالمدن الحضرية لها سقف محدد للسكان إذا تم تجاوزه، فهذا سينعكس سلباً على نوعية وجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة، وسيزيد حتماً من مقدار النفايات والقاذورات المنتجة، وعليه تزداد حدة التدهور البيئي. لهذا يتوجب توزيع السكان بطريقة مثلى بين المناطق الحضرية والريفية مع ضرورة الاهتمام بتنمية القرى والأرياف.

ج. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:

تولي التنمية المستدامة للمورد البشري أهمية بالغة، باعتبار الإنسان هو الأساس والمستهدف الأول والأخير من برامجها التنموية وبالتالي فتفعيل المورد البشري، يقتضي تعليمه وتكوينه وحتى توعيته بضرورة الحفاظ على البيئة. فالفرد المكون والمدرّب، تكون مساهمته إيجابية وفعالة في تدعيم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

د. دور المرأة:

تؤكد التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على ضرورة إيلاء المرأة أهمية خاصة في أي برامج تنموية، فهي عماد المجتمع، لهذا يتوجب توفير الرعاية الصحية اللازمة لها وتعليمها وإتاحة الفرص الاقتصادية أمامها وتوسيع مشاركتها في الجوانب السياسية والاجتماعية.

هـ. الصحة والتعليم:

بحيث يتوجب على الدول، توفير الظروف الصحية والمعيشية الملائمة لأفرادها حتى يضطلعوا بمهامهم التنموية على أكمل وجه، إضافة إلى تحسين

وتطوير المناهج التعليمية والتربوية بغية القضاء على ظاهرة الأمية - ولا سيما في الدول النامية- وترقية المؤهلات والمكتسبات الضرورية للأفراد.

و. تطوير الممارسة الديمقراطية:

تُشجع التنمية المستدامة الأفراد وهيئات المجتمع المدني على إبداء آرائها في إطار حرية التعبير، وتفعيل مشاركتها في الفعاليات السياسية والديمقراطية مع التأكيد على ضرورة إشراك الجماعات المحلية في وضع المخططات التنموية وصياغة القرارات المصيرية.

ومن وجهة نظر إجمالية، يتضح لنا أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يهدف إلى ما يلي¹:

- التقليل قدر المستطاع من ظاهرة الفقر.
- تفعيل مبدأ العدالة الاجتماعية فيما يرتبط بتوزيع الموارد والاستفادة من كافة الخدمات.
- تمكين الترابط الاجتماعي، وإتاحة الفرص بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع دون أي تمييز أو محاباة.
- دعم الحريات الفردية وتسهيل مشاركة الأفراد في وضع مخططات البرامج التنموية وتنفيذها.
- صيانة الهوية الثقافية.
- السعي لتطوير وتفعيل المؤسسات الاجتماعية الموجودة وتأسيس هيئات أخرى جديدة تحمل على عاتقها عبء تحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد.

¹ - محمد مسعودي، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي - دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص

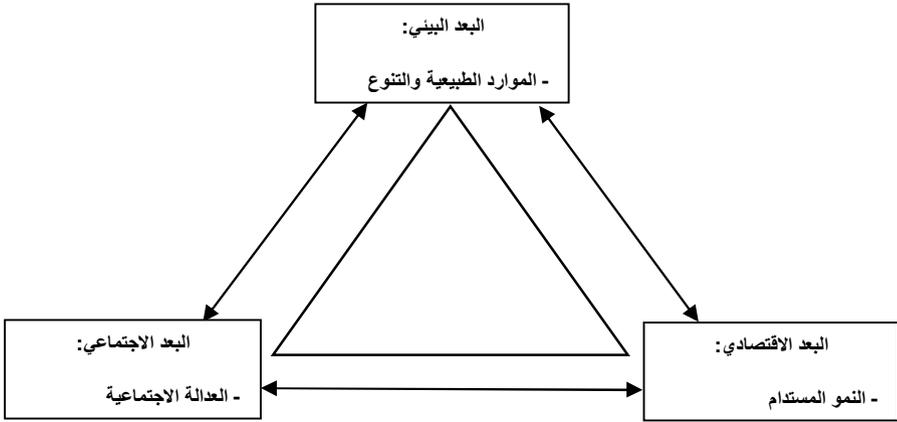
3. البعد البيئي:

ينطوي البعد البيئي للتنمية المستدامة على أهمية بالغة، لا سيما في ظل المعضلات البيئية التي يشهدها العالم حالياً كظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية العالمية، تآكل طبقة الأوزون....الخ. ويقوم البعد البيئي للتنمية المستدامة على بناء التصورات والميكانيزمات الكفيلة بتحسين الوضع البيئي على الصعيد العالمي، وهذا طبعاً من خلال تظافر جهود الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية، كما يستهدف البعد البيئي بشكل جلي، الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعية بأشكالها المختلفة وصيانة التنوع البيولوجي العالمي، إضافة إلى توعية الدول والأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة والنظم الإيكولوجية المكونة لها. وإجمالاً، يمكننا القول أن البعد البيئي أو الإيكولوجي، يسعى إلى¹:

- معالجة التلوث والحد من مسبباته.
 - صيانة الأنظمة الإيكولوجية والمحافظة على التنوع البيولوجي (a biodiversity).
 - التحكم الجيد في إدارة الموارد الطبيعية والبيئية بالشكل الذي يمكن من استغلالها استغلالاً أمثل.
 - محاولة إيجاد الحلول الناجعة للقضايا البيئية على الصعيد العالمي، ومن جملة هذه القضايا المثيرة للاهتمام في الوقت الراهن نذكر: مشكل التصحر، التلوث بأشكاله المختلفة، توسع ثقب الأوزون....الخ.
- يُبين لنا الشكل الموالي طبيعة العلاقة المتداخلة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

¹ - لعلّ بوكميش، التنمية المستدامة ومشكلة التسلح، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني،

الشكل رقم (01): مثلث أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: محمد عبد الكريم عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مطابع زايد الدولية:الرياض،2001، ص221.

من خلال المثلث أعلاه، يتضح لنا أن كل طرف من أطرافه يبين لنا جانباً من جوانب العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين أبعاد التنمية المستدامة المختلفة. فالجانب الاقتصادي يهتم بالاستدامة الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على رؤوس الأموال وكذا الاستخدام الكفء للموارد والاستثمارات، بينما تهتم الاستدامة من الجانب الاجتماعي¹ بتجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية وتفعيل وتشجيع مشاركة الجمعيات وأفراد المجتمع في إرساء معالم التنمية المستدامة؛ أما الاستدامة من منظور بيئي فتُعنى بالحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة، بالإضافة إلى حماية مظاهر التنوع البيولوجي المتعددة*.

¹ - محمد عبد الكريم عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

* - تشير إلى أن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، تُعد من الركائز الأساسية لها، بحيث لا يُمكن أن نُقصر الاهتمام على بُعد واحد دون سائر الأبعاد الأخرى، وعليه فالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة، يجب أن يكون بنفس القدر. من جهة أخرى، نجد أن هناك تداخلاً وترابطاً بين هاته الأبعاد، فالجانب البيئي المرتبط بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، يستند على البعد الاقتصادي الكفيل بتوفير التمويل اللازم لعمليات الحفاظ على البيئة، كما أن التلوث البيئي المتزايد يُؤثر سلباً على الموارد الطبيعية بأشكالها المختلفة، مما قد يُعيق عمليات الاستغلال الاقتصادي لها، أما بالنسبة للبعد الاجتماعي المرتبط بالنواحي الإنسانية، فيتضح لنا بما

تجدر الإشارة إلى أنه، إضافة للأبعاد الثلاثة السابقة الذكر، هناك من يُضيف أبعاداً ثانوية للتنمية المستدامة تتمثل في: البعد التقني والتكنولوجي، البعد الثقافي والبعد السياسي؛ فالأول يُعنى بتطوير التكنولوجيات النظيفة والكفؤة القائمة على الاقتصاد في استخدام الطاقة والموارد والتقليل من نسبة النفايات والانبعاثات الملوثة، وكذا تشجيع استخدام الطاقات المتجددة كأشعة الشمس والرياح... الخ. أما الثاني، أي البعد الثقافي فقد جاءت حتمية إدماجه بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية للتنوع الثقافي سنة 2005 في حين يهتم البعد السياسي بتطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بتحقيق المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل الحالي وبين الأجيال المستقبلية وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية¹.

لا يدع مجالاً للشك أن الإنسان هو الهدف الأسمى للتنمية المستدامة، فالأنشطة الاقتصادية المختلفة وعمليات الحفاظ على البيئة والحد من التلوث، تستهدف بالأساس راحة الإنسان ورفاهيته؛ غير أنه من جانب آخر، نُشير كذلك إلى ضرورة تنمية المورد البشري وزيادة مؤهلاته وقدراته حتى يتمكن فعلاً من تجسيد مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة على أرض الواقع.

¹ - للمزيد أنظر: العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الموسمي الجامعي 2010/2011، ص 28 - 29. - خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

- Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité internationale: enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Paris, France, juin 2006, p.15.

ثالثاً: مؤشرات التنمية المستدامة

في الواقع مؤشرات التنمية المستدامة عديدة ومتعددة** وهي تطل جوانب عديدة حيث أنها تضم مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإنسانية وكذا مؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية. وتعكس هذه المؤشرات من منظور عملي ما مدى تقدم الدول في مجال تفعيل آليات وميكانيزمات التنمية المستدامة وتجسيد ما هو نظري لما هو تطبيقي، وهذا كله لأجل تحقيق الأهداف المنشودة والمتمثلة أساساً في ترقية الأوضاع البشرية والجوانب البيئية بما يكفل الاستدامة والتقدم. وسنوضح أهم مؤشرات التنمية المستدامة فيما يلي:

1. الحد من الانفجار السكاني:

يقصد بالانفجار السكاني، زيادة السكان بمعدلات سريعة لا تتواءم مع معدلات التنمية ولا مع طاقات البيئة وإمكاناتها، وهو ما سيحدث ضغطاً رهيباً على الموارد الطبيعية وبالتالي ستندهر هذه الموارد وتستنزف وهو ما يـُصاحبه - لا محالة - مشاكل بيئية، اقتصادية واجتماعية عديدة**.

** اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والمُبنية عن مؤتمر قمة الأرض المُعقد بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، قائمة بنحو 130 مؤشراً مُقسمة إلى أربعة فئات رئيسية (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، مؤسسية)، غير أن اللجنة أدركت فيما بعد أنه من الصعب الاختيار بين 130 مؤشراً، لهذا تم تخفيضها إلى 59 مؤشراً، بحيث يتسنى للبلدان أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية، مع التنويه بأن اختيار البلدان للمؤشرات، يستند على المسائل المرتبطة بتنمية البلد المعني بالإضافة إلى توافر المعلومات والمعطيات القطاعية. للمزيد اطلع على:

http://www.aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/sasc_res/res5.pdf (consulté le: 15/01/2014).

** كما هو معلوم، فإن الانفجار السكاني الكبير يُعدّ المتسبب الرئيس في استفحال ظاهرة الفقر التي تعتبر العدو الأول للبيئة، ولا سيما في الدول النامية والتي تزداد حدة الفقر فيها عند كل نمو سكاني غير محسوب بيئياً، مما يُصعب على هاته الدول، توفير الإنتاج الغذائي اللازم والموارد المائية الضرورية، بل حتى إنشاء المدارس والمستشفيات الكفيلة بتغطية متطلبات الزيادة السكانية السريعة. وللحيلولة دون تفاقم مشكل الانفجار السكاني، فإنه يتوجب على الدول والحكومات وضع خطط سكانية وطنية مقننة ومبرمجة، تنص على آليات ولجرائات دقيقة لضبط وترشيد النمو السكاني بما يحقق المعدلات المستهدفة.

2. **تحقيق الأمن الغذائي Food security**: يُقصد بالأمن الغذائي توفير المواد الغذائية بأنواعها المختلفة وبالكميات الملائمة وبالقدر الذي يحقق الحد الأدنى الضروري للسكان في جميع الأوقات (العادية أو الاستثنائية) مع وجوب توفر الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق هذا الحد الأمن ***.

3. **التخفيف من حدة الفقر**: إن الارتقاء بمستوى معيشة الفقراء في الدول النامية، يعتبر مؤشر جوهري وأساسي لاستدامة التنمية، فالفقراء كما هو معلوم، همهم الوحيد توفير متطلبات الحياة الأساسية، ما أمكنهم ذلك وبأي ثمن، فهم لا يكتفون بتأديمت متطلبات الحفاظ على البيئة والأنظمة الطبيعية، لهذا يتوجب على الدول - وبالأخص الدول النامية - الاهتمام بشريحة الفقراء من خلال توفير الحاجيات الأساسية والضرورية لهم من جهة، وكذا تعليمهم وتوعيتهم بضرورة الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

4. **دعم دور المرأة في التنمية المستدامة**: لا يختلف اثنان حول ما للمرأة من دور مهم في حماية البيئة وتجسيد مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها نصف المجتمع ولصيقة بالبيئة، فهي أكثر اهتماماً بحالة الأرض ومصير الأجيال، كما تضطلع بالدور المهم المتمثل في تربية النشأ وكسابهم السلوك اللازم للحفاظ

*** تشير إلى أن الأمن الغذائي بدوره، يقوم على مؤشرات نوضحها فيما يلي:

- 1 - التنمية الغذائية المحلية: يجب أن توليها الدول النامية ولا سيما التي تعاني نقص في مواردها الغذائية أهمية بالغة لأنها تعتبر الآلية الأنجع فيما يخص ضمان الأمن الغذائي بصورة مستدامة. وتتحقق التنمية الغذائية المحلية من خلال توفير مقومات الإنتاج الغذائي ودعمها مادياً وقيماً.
- 2- المخزون الإستراتيجي: يلعب المخزون الإستراتيجي للمواد الغذائية دوراً مهماً في مواجهة التذبذبات والتقلبات في الوضع الغذائي العالمي، وحتى التطورات المحلية التي قد تحول دون توفير القدر الكافي من الغذاء.
- 3- مدى التحكم في السياسة السكانية: لا شك أن الزيادة السكانية السريعة تعيق تحقيق الأمن الغذائي للدول، لهذا يتوجب ترشيد النمو السكاني وضبطه عند الحدود المقبولة بينياً وغذائياً، وهذا بغية التقليل من الفجوة الغذائية المتزايدة بين ما يتم إنتاجه وما يتم استهلاكه.

على البيئة وصنع المستقبل البيئي العالمي، وبالتالي فالمرأة قد تشكل جوهر التنمية المستدامة إذا ما تم تعليمها وتوعيتها بالرهانات البيئية المعاصرة والهادفة لحماية الطبيعة وصيانة الموارد البيئية.

وعليه، يتوجب على الدول وهيئات المجتمع المدني تحفيز الدور الايجابي للمرأة المتمثل في ترشيد الاستهلاك وضبط أنماط التخلص من فضلات وقمامات المنازل، بل أكثر من هذا يجب إشراكها في صنع القرار السياسي، الاجتماعي والبيئي ووضع المخططات التنموية.

5. الحد من استنزاف الموارد الطبيعية: لأجل تحقيق بنود التنمية المستدامة، فإنه يتوجب صيانة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها ولا سيما تلك التي تتعرض للاستنزاف المتواصل، وكما هو معلوم فإن الاستنزاف يؤدي إما إلى التقليل من قيمة المورد الطبيعي أو إلى نضوبه بشكل كامل، وبالتالي فهو يشكل خطراً على التنمية المستدامة وعلى رصيدها من الموارد الطبيعية الذي يجب صيانته والمحافظة عليه*.

* - الصيانة المثلى للموارد، تعني الاستخدام الرشيد لها وفق ضوابط معينة، وبالشكل الذي يحقق استمرارية وديمومة الموارد المتجددة والحفاظ قدر المستطاع على الموارد غير المتجددة، وتتمثل أسس صيانة الموارد فيما يلي:

أ/ التعرف على طبيعة المورد هل هو مورد متجدد أم غير متجدد، فإذا كان متجدداً فإنه يتوجب استخدامه في حدود طاقته التجديدية، أما إذا كان غير متجدداً، فهذا يقتضي استغلاله برشادة بغية الحفاظ عليه ما أمكن ذلك.

ب/ مراعاة درجة حساسية المورد لضغط الاستخدام البشري ولا سيما الموارد الهشة التي تتطلب منا التعامل معها بحذر شديد.

ج/ العمل على توعية المخططين العاملين والمواطنين بكل ما يرتبط بالموارد من حيث طبيعتها، والأسس الصحيحة لاستخدامها استخداماً أمثل.

د/ إقرار التشريعات البيئية الكفيلة بصيانة الموارد الطبيعية وحمايتها، وكذا تفعيل الرقابة البيئية على الموارد. هـ/ ضبط وترشيد النمو السكاني بما يتواءم وقدرات الموارد.

6. مكافحة التصحر: Desertification:

غذت مشكلة التصحر في الوقت الراهن من المعضلات البيئية الأساسية التي يواجهها العالم، ولا سيما في الأوساط الجافة وشبه الجافة التي تنتم أنظمتها الإيكولوجية بالهشاشة Fragile Ecosystem وقد توسعت دائرة التصحر لتشمل الأوساط "شبه الرطبة والرطبة"، وهو ما يعني انعدام الإحساس بالمسؤولية البيئية، بل أكثر من هذا، أدى التماذي في السلوكيات التدميرية والاستنزافية لعناصر البيئة، إلى تصحر حتى المناطق الرطبة**.

وللحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة، فإن تفعيل آليات مكافحتها يعتبر كمؤشر للتنمية المستدامة، وتتمثل الخطوات الرئيسية لذلك فيما يلي:

- إجراء مسح شامل ودقيق للمناطق المتصحرة.
- ترشيد النمو السكاني بما يتوافق مع المقومات البيئية.
- زيادة استزراع الأشجار والحد من القطع العشوائي لها.
- ترشيد الاستخدام الزراعي والرعي للأراضي الفلاحية.
- الحد من زحف الرمال ومحاولة تثبيت الكثبان الرملية.
- تفعيل الجهود الدولية في مجال مكافحة التصحر.

** تتمثل الأسباب الرئيسية لتوسع ظاهرة التصحر فيما يلي:

- الزيادة السكانية السريعة.
- الإفراط في استغلال الأراضي الزراعية وسوء استخدام مياه الري.
- التلوث.
- التقلبات المناخية.
- زحف الرمال.

7. الطاقة: Energy

للطاقة ومصادرها، أهمية بالغة في تحقيق التقدم وتفعيل عجلة التنمية الاقتصادية، لهذا فالأمن الطاقوي للبلدان أصبح ضرورة ملحة، مما يدفعها لتوفير المزيد من مصادر الطاقة، لكن ما يجب التنويه إليه، هو ضرورة تشجيع استخدام الطاقات المتجددة وغير الملوثة للبيئة والمحيط، وكذا الاقتصاد والرشادة في استهلاكها.

ومن منطلق كون الطاقة، تمثل في الوقت الحالي مقومًا أساسيًا من مقومات الحياة المعاصرة التي لا يمكن الاستغناء عنها فيجب ضمان استدامتها ونظافتها وعدم تلوئتها للأنظمة الإيكولوجية المختلفة وهذا كله في إطار تفعيل وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

8. إعادة تدوير النفايات:

يتوجب مراعاة جوانب الأمن والسلامة البيئية أثناء التخلص من النفايات ولا سيما الخطرة منها، مع التأكيد على ضرورة تشجيع إعادة التدوير " le recyclage " لهذه النفايات واستخدام الطرق الحديثة في مجال الردم الصحي، ناهيك عن إلزامية نشر الوعي البيئي فيما يخص التعامل مع النفايات من جهة وتشجيع إنتاج واستهلاك المنتجات القابلة للتدوير من جهة أخرى.

9. المحميات الطبيعية الحيوية^(*) the biosphere reserves

إن صيانة المحميات الطبيعية والمحيط الحيوي، حتمية يتوجب على الدول وهيئات المجتمع المدني أخذها بعين الاعتبار لأجل غاية وحيدة تتمثل في

(*) - تهدف المحمية الطبيعية إلى صيانة أنظمة إيكولوجية نباتية وحيوانية محددة وفق إطار منظم ومن خلال إجراء الدراسات والبحوث الميدانية والتعليم والتدريب سواء للكوادر الإدارية أو للسكان المحليين حتى يتحملوا مسؤولياتهم كاملة تجاه بيئتهم الحيوية.

الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحقيق مستوى من المراقبة البيئية المستمرة للنظم الإيكولوجية لهذه المحميات بما يكفل حمايتها وصيانتها.

إضافة إلى تشجيع الدراسات والبحوث البيولوجية والإيكولوجية وتدريب الكوادر البيئية القادرة على تسيير هاته المحميات بالشكل الأمثل، كما ننوه إلى ضرورة تحفيز وتشجيع دور السكان المحليين ومساهماتهم الايجابية في الحفاظ على هذه المحميات من خلال توعيتهم بالمسؤوليات المنوطة بهم في هذا الصدد.

10. تنمية السياحة البيئية:

تُعتبر السياحة في العديد من الدول مصدراً مهماً من مصادر تحقيق الدخل الوطني، لهذا يتوجب الحفاظ عليه وصيانتته في إطار التنمية المستدامة التي تشجع تطوير ما يعرف بالسياحة البيئية، والرامية أساساً إلى المزوجة بين متطلبات تطوير الصناعة السياحية من جهة ومتطلبات الحفاظ على البيئة من جهة أخرى، وكذا الاهتمام بالآثار التاريخية والمحميات الطبيعية وصيانة التنوع البيولوجي.

11. صون الغابات والحد من القطع الجائر للأشجار:

إن من أهم مؤشرات التنمية المستدامة الحد من تدهور الغابات والقطع العشوائي للأشجار، وصون التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية الغابية ولا يخفى على أحد ما للغابات من أهمية بيئية بالغة، فهي تُعد بحق رئة العالم التي يتنفس بها لهذا يتوجب الحفاظ عليها بشتى الوسائل الممكنة.

12. العمارة الخضراء:

إن العمارة المعاصرة تتفاعل بايجابية مع محيطها الطبيعي بما يضمن الحفاظ عليه والتقليص من الهدر البيئي، وهذا لن يتم إلا باعتماد تصاميم

متطورة -لمدننا- تراعي الاعتبارات البيئية ونقل من حجم النفايات الحضرية إلى أقصى حد ممكن، كما تُشجع استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة كالطاقة الشمسية، والاهتمام بالمساحات الخضراء الحضرية لما تُضفيه من جمالية وحيوية على المدن؛ فهاته المساحات الخضراء تُعتبر بحق المتفَس الوحيد للسكان.

من منظور عام، يتضح لنا أن المؤثبات المختلفة للتنمية المستدامة تُمكن أصحاب القرار وواضعي السياسات من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح أم لا، كما تُساعدهم على رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق وتجسيد مفاهيم التنمية المستدامة¹.

المحور الثاني: السمات البيئية للمناطق الصحراوية

أولاً: ماهية المناطق الصحراوية وسماتها:

المناطق الصحراوية هي تلك المناطق التي يخلو أو يندر بها الغطاء النباتي، ويقل فيها تساقط الأمطار إلى أقل من 250 ملم سنوياً. وتغطي الرمال مساحة تتراوح ما بين 10 % و 20 % من الأراضي الصحراوية وما تبقى يكون في الغالب عبارة عن مرتفعات مفروشة بالحصباء والصخور وغيرها، وهو ما لا يساعد على انتشار الحياة النباتية إلا في حدود ضيقة إلا أنه ومن جانب آخر، تزخر العديد من المناطق الصحراوية بموارد طبيعية عديدة كاليورانيوم والنفط والغاز الطبيعي.

وقد تكون المناطق الصحراوية ذات طبيعة رملية أو طبيعية حجرية صخرية. ويُقدر سكان هذه المناطق الجافة بمليار نسمة من البشر. كما تضم

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة: نيويورك، 2001، ص: 04.

الصحاري ما يُعرف بالواحات التي هي عبارة عن مناطق مخضرة وخصبة، تجري فيها العيون والجداول.

والمناطق الصحراوية كما هو معروف تُعدُّ أشد مناطق العالم حرارة لكونها تمتص حرارة الشمس أكثر من أي مكان آخر، وأكبر صحراء في العالم على الإطلاق هي الصحراء الكبرى في إفريقيا الشمالية التي تُضاهي مساحتها مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وتتجاوز مساحة القارة الأسترالية بأكملها¹.

ومن الناحية الجيولوجية، نجد أن الصحاري نشأت في العصر الجيولوجي المسمى بـ"العصر الرباعي" والذي بدأ منذ مليوني سنة، حيث يعتقد أن معظم الصحاري المعروفة اليوم أخذت شكلها النهائي خلال هذا العصر، أي العصر الرباعي، وهذا كنتاج لتفاعلات جيولوجية مختلفة كالتعرية والتجوية والترسيب تحت تأثير عوامل متنوعة من بينها: الرياح، درجة الحرارة، الجليد، الرطوبة².

ثانياً: التصنيفات المختلفة للمناطق الصحراوية:

تتواجد الصحاري في مختلف قارات العالم، وهي تتشابه في الخصائص العامة لها من حيث الجفاف وندرة النباتات وقلة الكائنات الحية الحيوانية، بيد أنها تختلف من ناحية تفاوت درجات الحرارة والتضاريس. وتصنف الصحاري على أساس درجة الحرارة إلى 03 أقسام تُبينها فيما يلي³:

¹ - مقال إلكتروني حول الجوانب الطبيعية والفيزيائية والاقتصادية للصحاري من الموسوعة البيئية، على الرابط

التالي: <http://www.bee2ah.com/> (consulté le: 11/01/2014).

² - للإشارة، فإن عمر الأرض حسب تقديرات علماء الجيولوجيا يُقدر بـ: 5.4 بلايين سنة - والله أعلم - وقد شهد سطح الأرض خلال هاته الفترة تغيرات عديدة، إلى أن أخذت الأرض شكلها ووضعها الحالي المعروف.

³ مقال إلكتروني حول السمات والخصائص العامة للصحراء من الموسوعة البيئية، على الرابط التالي: <http://www.bee2ah.com/> (consulté le: 11/01/2014).

1- الصحاري الحارة: وهي تلك الصحاري التي يزيد فيها متوسط درجات الحرارة على 18 درجة مئوية، وتتميز بكونها الأكثر جفافاً على وجه الأرض، كما تقل فيها معدلات التساقط المطري بشكل كبير، وترتفع درجة الحرارة في هذا النوع من الصحاري لتصل إلى مستويات قياسية لا تُطاق، ومن أمثلتها: الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا، صحراء شبه الجزيرة العربية.... الخ.

2- الصحاري المعتدلة: وهي الصحاري التي يقل فيها متوسط درجات الحرارة عن 18 درجة، بحيث يتميز المناخ بالبرودة في فصل الشتاء والحرارة في فصل الصيف، كما يقل معدل تساقط الأمطار عن 250 ملم، في حين أن الرطوبة تتراوح بين 05 % و 30%، ومن أمثلة هذا النوع من الصحاري نذكر صحراء " بتاجونيا " في أمريكا الجنوبية وصحراء كازاخستان... الخ.

3- الصحاري الباردة (الجليدية): وهي الصحاري التي يسودها الجليد وتتنخفض فيها درجات الحرارة إلى مستويات نياً قد تصل إلى 88 درجة مئوية تحت الصفر، كما تم تسجيله في القطب الجنوبي سنة 1960. وتتسم هذه الصحاري بالجفاف وناذراً ما يحدث ذوبان للجليد ومن أمثلتها صحراء أنتاركتيكا في القطب الجنوبي.

المحور الثالث: سبل دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية

لاشك أن تحقيق التنمية الشاملة، يعدّ الشغل الشاغل للدول والمجتمعات باعتبارها مفتاح الرقي الحضاري والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، غير أن التنمية الشاملة لا تُعدّ كذلك إذا لم تُراعي الاعتبارات أو الالتزامات البيئية في استراتيجياتها وخططها العملية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للتوفيق بين حتمية تحقيق التنمية الاقتصادية وبين متطلبات حماية البيئة والحد من التلوث، وهذا في إطار ما يُعرف بالتنمية المستدامة.

والتنمية الإقليمية باعتبارها النواة الأساسية للتنمية الشاملة، لا بد أن تراعي الأسس والمرتكزات البيئية الواجب تجسيدها لاسيما في المناطق الصحراوية. وسنحاول من خلال هذا المحور، إبراز أهم الأسس والمرتكزات البيئية الواجب مراعاتها لتأسيس تنمية إقليمية فعالة في المناطق الصحراوية الجزائرية خصوصاً.

أولاً: دعم استدامة الفلاحة الصحراوية:

في الجزائر، نجد أن السلطات أولت أهمية كبرى لتحقيق التنمية المحلية والفلاحية عبر كامل التراب الوطني، ويشكل أخص في مناطق الهضاب العليا والسهوب والأقاليم الصحراوية. ويظهر هذا الأمر جلياً من خلال العديد من المخططات والبرامج الفلاحية التي تم وضعها والتي من أهمها: " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" P.N.D.A " الذي شُرع في تجسيده سنة 2000، وكذا برنامج التنمية الزراعية والريفية "P.N.D.A.R" الذي انطلق في سنة 2003¹. وتهدف هذه البرامج في المجمل إلى تحقيق الأهداف التالية²:

- تحسين ظروف ممارسة الأنشطة الزراعية والرعية.
- تشجيع القاطنين في الريف والأقاليم الصحراوية على تنويع الأنشطة الفلاحية والرعية، كعامل مهم على تحسين مداخل العائلات الريفية والصحراوية.
- تسريع عمليات تحديث وتطوير القطاع الفلاحي عبر تشجيع الاستثمارات المنتجة والتكنولوجيات المعاصرة في مجال الاستغلال الزراعي.

¹ - Bouri chaouki et autres , **impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR sur la relance économique en algerie**, les cahiers du mecas, n° 8, décembre 2012, p:34.

² - Bouri chaouki et autres, op.cit, p:40.

- العمل على تحقيق الأمن الغذائي، لاسيما في المواد ذات الاستهلاك الواسع.

- حماية الأنظمة البيئية المختلفة، سواء في المناطق الريفية أو الصحراوية.

- الحفاظ على البيئة وتشجيع استدامة الفلاحة في المناطق السهبية والصحراوية.

وقد أدى التجسيد العملي لهذه البرامج الفلاحية إلى تطوير الأنشطة الزراعية في العديد من المناطق السهبية وحتى الصحراوية، وهذا بفضل الدعم - المتعدد الأوجه- الذي تقدمه الدولة في هذا الصدد، دون أن ننسى التحديات والصعوبات التي قد تقف عائقاً أمام نجاح هذه البرامج والتي من أهمها ظاهرة التصحر التي تُهدد 32 مليون هكتار من الأراضي والغطاء النباتي الغابي في الشمال¹.

وتجدر الإشارة، إلى أن ضمان نجاح هذه البرامج والمخططات الفلاحية لن يكتمل إلا بتشجيع مساهمة ومشاركة المزارعين المحليين في مختلف الأقاليم، وكذا توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى مراعاة الخصوصيات المحلية لبعض الأقاليم والولايات، فمثلا كما يبين لنا الجدول الموالي، هناك تباين بين مختلف الولايات في نسب سيادة أو انتشار الأوساط الريفية.

¹ Bouchikhi aicha, **la stratégie du développement agricole et rural durable**, les cahiers du mecas, n°05 , décembre 2009, p:41.

الجدول رقم (01): يبين نسب انتشار الأوساط الريفية في بعض الولايات الجزائرية

الولايات التي تغلب عليها الأوساط الريفية		الولايات التي تقل فيها الأوساط الريفية	
أدرار	75.9 %	تندوف	7.7 %
البويرة	71 %	غرداية	8 %
مستغانم	65 %	الجزائر	9.3 %
تيزي وزو	64.2 %	وهران	12.2 %
		قسنطينة	12.9 %

Source: bouchikhi aicha, *la stratégie du développement agricole et rural durable*, les cahiers du mecas, n°05 , décembre 2009, p:43.

أما الجدول رقم (2)، فيبين التغيرات في نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان الجزائريين.

الجدول رقم (2): يوضح التغيرات في نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان الجزائريين

السنة	1965	1966	1977	1987	1998	2004	2002	2007
النسبة	62 %	68.6 %	60 %	50.3 %	41.7 %	39.2 %	42 %	38.32 %

Source: bouchikhi aicha, op.cit, p:42.

ثانياً: تنشيط السياحة البيئية المستدامة:

لا يخفى على أحد ما للسياحة اليوم من دور اقتصادي مهم جداً، فهي في بعض الدول تعتبر المصدر الرئيسي للدخل الوطني، كما أنها تقوم بتنشيط الكثير من القطاعات المساندة مثل قطاعات: النقل، الخدمات، الاتصالات والحرف والصناعات التقليدية، ما يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين والمساهمة في زيادة الناتج القومي وكذا العمل على تطوير وتنمية المناطق الريفية والصحراوية.

والسياحة لها علاقة وطيدة بالتنمية الإقليمية، فهي تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية القاطنة بمناطق الجذب السياحي عبر تنشيط وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة دخل الأفراد وتحسين مستوى دخل المجتمع وتطوير مستويات البنى التحتية وتحسين الخدمات والمرافق الأخرى.

ولا شك أن السياحة في الأقاليم الصحراوية الجزائرية لها مقومات عديدة يجب استغلالها على الوجه الأمثل¹، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات والمعايير البيئية التي تكفل تحقيق سياحة بيئية مستدامة.

وقبل أن نأتي على تعريف السياحة البيئية المستدامة، لا بأس أن نذكر ابتداءً ماهية السياحة الصحراوية التي هي عبارة عن نشاط يعتمد على المناظر الصحراوية بالأساس، إضافة إلى العروض الشعبية والاستعراضات الراقصة وكذا عروض الفرق الموسيقية والرياضية كالراليات مثلا².

أما السياحة المستدامة فهي³: "نقطة توازن وتلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع البيولوجي وجميع مستلزمات الحياة."

¹ - المساحة الصحراوية للجزائر، تقدر بحوالي 80 % من المساحة الإجمالية، لهذا فالسياحة الصحراوية يجب أن تحظى باهتمام بالغ من طرف السلطات حتى يتم تطويرها وتحسين الخدمات المرتبطة بها.

² - بن بوزيان محمد وآخرون، السياحة المستدامة كمحرك للتنمية الإقليمية: مقاربة نظرية، مجلة دفاتر mecas، العدد 08، ديسمبر 2012، ص 38.

³ - بن بوزيان محمد وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 40.

وللسياحة المستدامة ثلاث أبعاد أساسية هي:

1- الاستدامة الاقتصادية: من خلال:

- خلق الثروة.
- بعث استثمارات جديدة.
- تنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي.
- تحسين البنية التحتية.

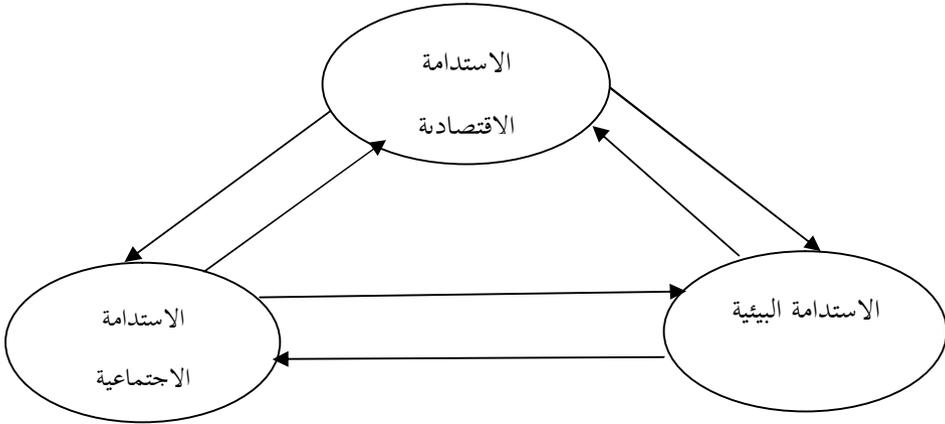
2- الاستدامة البيئية: وهذا من خلال:

- المحافظة على التوازن البيئي.
- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك الموارد أوفي استعمالها أو استخراجها.

3- الاستدامة الاجتماعية والثقافية: وهذا من خلال:

- توفير مناصب الشغل.
 - التقسيم العادل للمداخل المحققة.
 - احترام المكتسبات الثقافية والديانات.
 - تنمية العلاقات الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع.
- والشكل الموالي، يوضح لنا بشكل مختصر مختلف أبعاد السياحة البيئية المستدامة.

الشكل رقم (3): يبين أبعاد السياحة البيئية المستدامة



المصدر: د.بن بوزيان محمد وآخرون، السياحة المستدامة كمحرك للتنمية الإقليمية: مقاربة نظرية، مجلة دفاتر mecas، العدد 08، ديسمبر 2012، ص: 41.

وللسياحة البيئية المستدامة، فوائد ومزايا عديدة على التنمية الإقليمية للمناطق الصحراوية الجزائرية، فهي تساهم في زيادة مشاركة المجتمعات المحلية - ولاسيما الفقراء- في خلق القيمة المضافة السياحية التي تسهم في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من الفقر، كما أن الاستثمار في السياحة المستدامة يُمكن من تقليل تكلفة المياه والطاقة والنفايات وتعزيز قيمة التنوع الحيوي والنظم البيئية. وقد أدت الاستثمارات الخضراء في مجال السياحة ببعض الدول إلى التخفيض في كل من استهلاك المياه ب:18% واستخدام الطاقة ب:44% وانبعاثات CO₂ ب: 52%.

ثالثاً: تشجيع الاستثمارات الخضراء:

على السلطات العمومية الجزائرية، تقديم كل أوجه الدعم والتحفيز للخواص في مجال الاستثمارات الخضراء التي ترمي إلى الحفاظ على البيئة والحد من التلوث في مختلف الأقاليم بما فيها المناطق الصحراوية، وهذا لما تسهم به هذه الاستثمارات في تنشيط الحركة التنموية على الصعيد المحلي وكذا

خلق العديد من فرص العمل مما يساعد على التقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلى مسعى حماية البيئة والمحيط من مختلف الملوثات والنفايات.

وقد نصت بعض القوانين الجزائرية على تقديم تحفيزات للمؤسسات والمشاريع التي تراعي الالتزامات البيئية وتساهم في الحد من التلوث، وهذا على غرار قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص في مادته 76 على: " تستفيد من حوافز مالية وجمركية تُحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليل من التلوث في كل أشكاله¹.

وكذا المادة 77 من القانون ذاته، والتي مفادها: " يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة، ويحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية².

وتوجهات المستثمرين المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار A.N.D.I، فيما يخص المجال البيئي أو ما يُعرف بالاستثمارات الخضراء، تتعلق أساسا بمجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة، ولاسيما جمع القمامات المنزلية، وكذا مشاريع استرجاع وتدوير النفايات³.

وعلى العموم، فإن محدودية الحوافز الاستثمارية الممنوحة في المجال البيئي من طرف وكالات دعم الاستثمار والتشغيل (A.N.D.I و A.N.S.E.J) يمكن استدراكها عن طريق منح حوافز جبائية ومالية أكثر فعالية في هذا المجال، وهذا بالتنسيق مع وزارة المالية والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث "F.E.D.E.P"،

¹ - المادة 76 من القانون رقم 10-03 الصادر في 20 جويلية 2003، والمتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر عدد 43، 2003.

² - المادة 77 من نفس القانون السابق الذكر.

³ Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, M.A.T.E , 2005, p:325.

لأجل توفير جميع الظروف المساعدة على نجاح الأنشطة والمشاريع المرتبطة بالحد من التلوث وحماية البيئة.

الخاتمة:

تُعدّ التنمية المستدامة في الوقت الراهن الركيزة الأساسية لمخططات وبرامج التنمية على المستوى الوطني وحتى على المستوى الدولي، كما إن استراتيجيات التنمية الوطنية يجب أن تراعي خصوصيات ومتطلبات التنمية في بعض الأقاليم ذات الأوضاع الطبيعية والاقتصادية الخاصة، وهذا من منطلق تحقيق التوازن الجهوي المرتكز على خطط وبرامج موضوعية.

كما أن البعد البيئي يجب أن يحظى باهتمام بالغ سواء في استراتيجيات التنمية المحلية أو الوطنية، ذلك أن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أضحت في الوقت الراهن أكثر من ضرورة، خاصة في ظل تنامي الوعي البيئي على الصعيد المحلي والعالمي.

وتزخر الجزائر - كما هو معلوم - بتنوع طبيعي وجغرافي كبير جداً، الذي هو بقدر ما يُعدّ أمراً إيجابياً، إلا أنه من جانب آخر يطرح تحديات في كيفية تفعيل عجلة التنمية الشاملة في كافة ربوع الوطن دون استثناء من منطلق تحقيق التوازن الجهوي المُرتكز على أسس اقتصادية وبيئية محددة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- التنمية المستدامة تتطلب تظافر الجهود بين المجتمعات المحلية والبرامج التنموية للدولة.

2- إدراج الأبعاد البيئية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية، يُعدّ في الوقت الراهن ضرورة ملحة.

3- تحقيق التنمية المستدامة بالأقاليم الصحراوية، يستدعي إيلاء عناية خاصة لكل من القطاعات التالية:

أ- الفلاحة الصحراوية المستديمة.

ب- السياحة البيئية المستديمة.

ج- الاستثمارات الخضراء.

أما بالنسبة للمقترحات والتوصيات، فنرى ما يلي:

1- ضرورة تفعيل كل من عنصري المشاركة والمبادرة للمواطنين المحليين في رسم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

2- يجب تكييف برامج التنمية المستدامة حسب طبيعة وخصوصية كل إقليم.

3- زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات وتفعيل الإعلام البيئي.

قائمة المراجع:

- 1- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2007.
- 2- نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، ط1، عمان، 2009.
- 3- لعل بوكميش، التنمية المستدامة ومشكلة التسلح، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003.
- 4- محمد سعيد الحفار، نحو بيئة أفضل (قطر: دار الثقافة، 2005).
- 5- ثمر علي سلمان، سياسة الضرائب الهادفة إلى حماية البيئة وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية، مذكرة ماجستير: كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007.
- 6- محمد عبد الكريم عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مطابع زايد الدولية: الرياض، 2001.
- 7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة: نيويورك، 2001.
- 8- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الموسم الجامعي 2010/2011.
- 9- محمد مسعودي، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، 2006/2007.
- 10- بن بوزيان محمد وآخرون، السياحة المستدامة كمحرك للتنمية الإقليمية: مقاربة نظرية، مجلة دفاتر mecas، العدد 08، ديسمبر 2012.
- 11- القانون رقم 03-10 الصادر في 20 جويلية 2003، والمتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر عدد 43، 2003.
- 12- Taladidia thiombiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, édition l'ahramattan, paris:France, 2004.
- 13- Lewis A. Owen and Tim Unwin, Environmental Management Reading and Case Study (UK: Blackwell publisher ltd, 1997),.
- 14- William M. Lafferty and James Meadow Craft, Democracy and Environment - Problem and Prospects, Edward Edgar Publishing, Inc., Lyme Us, 1997.
- 15- Gladwin, T. N., "Shifting Paradigms for Sustainable Development - Implication for Management Theory and Research", Academy of Management Review. Vol. 20 (No., 4, 1995),.
- 16- Gilbert, A.J. and Braat, I. C., Modeling for Population and Sustainable Development (London: Routledge Publication, 1991).
- 17- Victor, P.A., Indication of Sustainable Development: Some Lessons from Capital Theory, Ecological Economics (Vol. 4, 1999).

- 18- Maler, K. G. National Account and Environmental Resources, Environmental and Resource Economics (Vol. 1, 1999),.
- 19- Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité internationale: enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Paris, France, juin 2006.
- 20 - Bouri chaouki et autres , impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR sur la relance économique en algerie, les cahiers du mecas, n° 8, décembre 2012.
- 21- Bouchikhi aicha, la stratégie du développement agricole et rural durable, les cahiers du mecas, n°05 , décembre 2009.
- 22- Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, M.A.T.E , 2005.
- 23- <http://ar.wikipedia.org/wiki/التنمية>
- 24- <http://www.bee2ah.com/>
- 25- <http://www.bee2ah.com/>
- 26- http://www.eea.gov.eg/arabic/main/sustain_dev_def.asp
- 27- http://www.aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/sasc_res/res5.pdf

أثر صدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

بين (1970 - 2009)

أ. بوسالم رفيقة¹

أ. لخديمي عبد الحميد²

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية (PR) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد الجزائري وذلك في الأجلين القصير والطويل. وقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2009. حاولنا في هذه الورقة، ومن خلال تصميم نموذج قياسي اقتصادي دراسة أثر صدمات أسعار النفط الحقيقية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وباستخدام منهجية التكامل المتزامن ومنهجية العلاقة السببية لجرانجر (*Granger's Causality*) بالإضافة إلى تحليل دوال الاستجابة الدفعية، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل متزامن في الأجل الطويل بين المتغيرين المدروسين ومن ثم فأنهما لا يبتعدان عن بعضهما البعض في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فإنه وباستخدام سببية جرانجر فقد تبين عدم وجود علاقة سببية بينهما إلا أن تحليل الصدمات أبرز بأن صدمة حادة في سعر النفط الحقيقي تؤثر في معدل نمو الناتج بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المتزامن، سببية جرانجر.

¹ - أستاذ مساعد، جامعة بشار.

² - أستاذ مساعد، جامعة بشار.

مقدمة:

يعتمد النمو الاقتصادي في أية دولة على حجم الدخل القومي وعلى كيفية توزيعه بين المواطنين. وفي الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر، يعتمد حجم الدخل القومي، كما تعتمد موازنة الدولة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية التي تعتمد بدورها على أسعار النفط الحقيقية وعلى حجم إنتاجه وصادراته.

إن للعوائد النفطية دور هام وريادي في الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية كما في سائر الدول النفطية، حيث يحتل النفط المركز الأول بين الإيرادات، وهو سبب الصراع الدائم بين الدول الكبرى في العالم في ما بينها ومع الدول المنتجة، وجاءت أهميته في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والدور الذي لعبه فيها، حيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة النفطية وامتلاكها، فكان ظهور الشركات الاحتكارية كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط، والتحكم بسوق النفط العالمية. فكان قيام المنظمة عام 1960 نقطة تحول في تاريخ الصراعات نتيجة المتغيرات النفطية العالمية وتقلبات الأسعار، التي نشأت كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الاحتكارات والكارتل البترولي. لقد خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ بداية السبعينات وحتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من الصدمات المالية والنفطية إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ومن هذه العوامل (العلاقة بين العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية والمناخية..... وغيرها).

وبالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية - وخاصة الدول النفطية - المنتجة للنفط منها الجزائر القائمة على تصدير النفط بنسبة تكاد تصل 100% نجد أن تقلبات أسعار هذه المادة تقود إلى أضرار بعيدة المدى للنمو الاقتصادي، نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية.

فكان التساؤل الجوهري لهذه الدراسة: ما هو أثر صدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

لقد حاولنا دراسة هذا الموضوع انطلاقاً من بعض الدراسات التي أجريت على دول لها نفس خصائص الاقتصاد الجزائري تقريباً في اعتمادها على صادرات النفط، وهذه الدراسات كالاتي:

1. صدمات أسعار النفط والاقتصاد الكلي النيجري

*Oil Price Shocks And Nigeria's Macro Economy:*¹

تحل هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في نيجيريا عن طريق تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

وتشير نتائج الدراسة إلى آثار غير متماثلة لصددمات أسعار النفط، منها الايجابية والسلبية، فعلى سبيل المثال أدت صدمات أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في التضخم، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي من خلال زيادة حصيلة الصادرات، على الرغم من أن جزء من هذه الزيادة قابلتها خسائر من انخفاض الطلب على الصادرات عموماً بسبب الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الشركاء التجاريين كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية في أسعار النفط والإنفاق الحكومي الحقيقي. بشكل غير متوقع فالنتيجة تحدد أثر هامشي من تقلبات أسعار النفط على نمو الناتج الصناعي، علاوة على ذلك ملاحظة ما يعرف "بالمرض الهولندي" المتزامن من خلال ارتفاع كبير في سعر الصرف الحقيقي.

¹ - Eme O. Akpan, "Oil Price Shocks And Nigeria's Macro Economy", Department of Economics university of Ibadan, Nigeria, site: www.csae.ox.ac.uk/conferences/2009.../252-Akpan.pdf

2. تقدير آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكازخستاني:

*Estimating the Effects of Oil Price Shocks on K azakh Economy:*¹

تحاول هذه الدراسة أن تستكشف دور النفط في الاقتصاد الكازاخستاني من أجل تقييم تقلب الأسعار أولاً وتناقش ما كتب حول سلوك أسعار النفط ثانياً. فهذه الدراسة تدرس تأثير انخفاض أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وأسعار الصرف الحقيقية. باستخدام نموذج (VAR).

النتائج الرئيسية التي خرجت بها الدراسة هي ذات شقين:

أ- إن سعر النفط يخضع لعوامل عديدة ومتنوعة من المحددات التي تخضعه لدرجة كبيرة من التقلبات.

ب- إن جميع متغيرات الاقتصاد الكلي قيد الدراسة بنموذج (VAR) وهي الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وإيرادات الميزانية وسعر الصرف الحقيقي معرض لرد فعل سلبي بشكل كبير لانخفاض سعر النفط. وبالنظر إلى هذين النتيجتين يوحي بأن التقلبات الكبيرة لسعر النفط من المرجح أن تظهر آثار كبيرة في المستقبل.

3. صدمة أسعار النفط وأنشطة الاقتصاد الكلي في نيجيريا:

*Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria:*²

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير صدمة أسعار النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي وعرض النقود في نيجيريا باستخدام بيانات سنوية من 1970-2003 باستخدام نموذج (VAR).

1- Marc Gronwald and authors, "Estimating the Effects of Oil Price Shocks on K azakh Economy", Ifo Institute for Economic Research at the University of Munich, October 2009, Site: www.cesifo-group.de

2- Philip A. Olomola, Akintoye V. Adejumo, "Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria", International Research Journal of Finance and Economics, 2006, site: <http://www.eurojournals.com/finance.htm>

أثبتت النتائج القياسية أن صدمات أسعار النفط لم يكن لها تأثير كبير على الإنتاج ومعدل التضخم في نيجيريا خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، فمعدل التضخم يعتمد على الإنتاج وأسعار الصرف الحقيقية. ومع ذلك فإن النتائج أظهرت أن التقلبات في أسعار النفط لا تؤثر بشكل كبير على أسعار الصرف الحقيقية في نيجيريا وتبين الدراسة أن أسعار الصرف الحقيقية والعرض النقدي هي التي تؤثر على تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي والنتائج المحلي الإجمالي، وبالتالي نستنتج أن صدمة أسعار النفط يعتبر عاملا في تحديد أسعار الصرف الحقيقية والعرض النقدي على المدى البعيد في حين أن المعروض النقدي يؤثر في الناتج بدلا من صدمات أسعار النفط.

4. آثار صدمات أسعار النفط على السياسة النقدية في إيران:

*The Effects of Oil Price Shocks on Monetary policy in Iran:*¹

تعالج هذه الدراسة إشكالية أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والسياسة النقدية. في هذه الدراسة تم اعتماد نموذج VAR من خلال التركيز على إيران، لدراسة الآثار المباشرة لصددمات أسعار النفط في الإنتاج والأسعار ورد فعل من المتغيرات النقدية للصددمات الخارجية وذلك باعتماد بيانات ربع سنوية من عام 1991 إلى عام 2008.

إن التحليل التجريبي يبين أن هناك زيادة في معدل التضخم وانخفاض سعر الصرف وتقلبات الناتج المحلي الإجمالي. إن الصدمات الناجمة عن أسعار النفط تبين وجود علاقة إيجابية مع المتغير M_1 ووجود علاقة سلبية مع سعر الفائدة. من شأن M_1 أيضا أن يزيد مع زيادة سعر الفائدة في المدى الطويل. كما يجب الإشارة إلى أن تأثير صدمة أسعار النفط سيكون كبير على سعر الفائدة. ولكن اعتبارا من الربع الثالث فإنه يتحول إلى علاقة تصاعدية والتي

¹ - Ebrahim Siami, Fatemeh Fahimifar, “ **The Effects of Oil Price Shocks on Monetary policy in Iran**”, Islamic Azad university, central Tehran branch, members of young researchers club, Iran, Site: www.globalresearch.com.my/main/papers/.../PAPER_062_EffectsOfOil.pdf

تحافظ على النمو. كما تم عرض أثر صدمة أسعار النفط على سعر صرف العملات الأجنبية بحيث يجوز لنا الادعاء بأنه في بداية الأمر سيكون هناك رد فعل تنازلي بينما في المدى البعيد فإنه يتحول إلى تصاعدي.

وبناءً على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى المحاور:

- أ- التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (1970-2008).
- ب- دراسة أهم الأزمات المالية والنفطية وأثرها على أسعار النفط في فترة الدراسة.
- ج- مظاهر النمو الاقتصادي في الجزائر.
- د- الإطار النظري القياسي.
- هـ- تحليل نتائج الدراسة.

أولاً: التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (1970-2008).

إن هذه الفترة من بداية السبعينات تعتبر من الفترات المميزة في تطوراتها وأهميتها وتأثير تلك التطورات على أسعار البترول في السوق الدولية للنفط. لقد برزت قوة (OPEC) في هذه المرحلة من خلال استعادة سيطرتها على الأسعار، وساهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها، ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينات حتى 2008 تعتبر بمثابة بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيه في السوق الدولية للنفط، ونقسمها إلى قسمين:

1) تغيرات الأسعار خلال السبعينات والثمانينات:

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه.

ونظراً لاستمرار الحظر النفطي العربي، فقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي بالسوق النفطية، قابله تزايد في الطلب العالمي عليه (نتيجة

لظروف الحرب) ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن بالتالي إلى تأثير الأسعار المعلنة للنفط الخام، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي 10.4 دولار للبرميل عام 1974، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب أكتوبر، وارتفع سعر النفط الخام عام 1979 إلى 29 دولاراً للبرميل وفي عام 1980 وصل إلى 36 دولاراً للبرميل. ولقد شهدت مرحلة الثمانينات تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلاً عام 1982 سعياً وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار لتصبح عند مستوى 27.5 دولاراً للبرميل عام 1985 بعد أن كان 28.1 دولاراً للبرميل عام 1984، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، ولكي تثبت الأوبك للعالم بأنها لا تزال قوة لا يستهان بها في سوق النفط، فقد قامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصاً فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987 إلى 17.7 دولاراً للبرميل، وعندما بدأت دول الأوبك بتجاوز الحصص انهارت الأسعار مرة أخرى إلى نحو 14.2 في عام 1988 ثم عادت وارتفعت إلى نحو 17.3 دولاراً للبرميل عام 1989.¹

(2) تغيرات الأسعار من التسعينيات حتى 2008:

لم تكن أسعار النفط الخام طوال عقد التسعينيات على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار تارة أخرى والتدهور الشديد في أواخر التسعينيات تارة ثالثة، فلقد كان عدوان العراق على الكويت مفاجأة للعالم أجمع، حيث وصل سعر برميل النفط الخام إلى 22,3 دولاراً للبرميل عام 1990، وقد

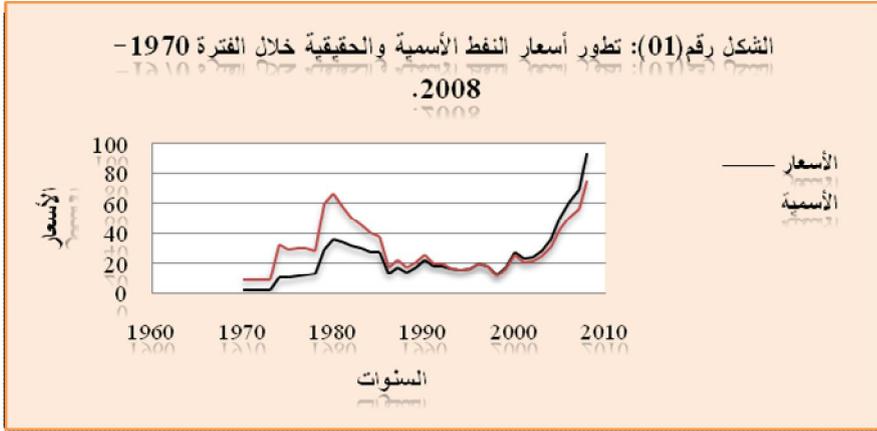
¹ - نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوانده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007، ص ص: 89، 90.

تراجعت الأسعار عند استخدام الوكالة للطاقة للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن الإفراج عن (33.75) مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي البترولي بمعدل 1.125 مليون برميل يومياً ولمدة شهر، ولقد لازم انخفاض أسعار النفط خلال السنوات 1993-1994 حيث انخفض سعر البرميل في عام 1994 إلى 15.5 دولاراً للبرميل، وإذا كان السعر قد انتعش خلال عام 1996 ليلبغ 20.3 دولاراً للبرميل وحافظ على بعض الاستقرار، خلال عام 1997 عند مستوى 18.7 دولاراً للبرميل إلا أنه لم يلبث أن أخذ في الانهيار مسجلاً كمتوسط نحو 12.3 دولاراً للبرميل خلال عام 1998، وفي تموز 1999 عاد السعر لكي يرتفع إلى مستوى 17.5 دولاراً للبرميل، ولقد شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2001 بنسبة 16% بمقارنة بمستويات العام الماضي حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 27.6 دولاراً للبرميل عام 2000، وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة أوبك بنحو 3,8 دولاراً للبرميل أي بنسبة 15.8% مقارنة بعام 2002 ليصل معدلها إلى 28.2 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 24.3 دولاراً للبرميل في عام 2002.

ونتيجة لتضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية ارتفع معدل سعر سلة أوبك بنحو 7.8 دولاراً للبرميل، أي بنسبة 28% مقارنة بعام 2003 حيث وصل معدل السعر إلى 36 دولاراً للبرميل في عام 2004. واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى 50.6 دولاراً للبرميل في عام 2005 وقد بلغ سعر برميل النفط حوالي 75 دولاراً للبرميل وذلك في إبريل 2006.¹

¹: نور الدين هرمز وآخرون، مرجع سابق، ص: 92.

أما عام 2007 فقد استمر الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط بوتيرة مستقرة متخطياً حاجز 90 دولار للبرميل لسلة أوبك¹، مقارنة بعام 2008 شهد ارتفاعاً متسارعاً لم تشهده أسعار النفط في التاريخ، حيث وصلت إلى ما يقارب 147 دولار للبرميل في منتصفه لتتخفف مع نهايته إلى 40 دولار للبرميل.² متأثرة بالأزمة المالية العالمية.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات تقرير الأمين العام السنوي 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (OPEC)، متاح على: www.oapec.org. ص: 58.

ثانياً: دراسة أهم الصدمات المالية والنفطية وأثرها على أسعار النفط.

لقد عرفت السوق النفطية أزمات نفطية ومالية غيرت مجرى وسير أسعار النفط نحو الارتفاع والانخفاض وسنعرض هذه الأزمات بالتسلسل التاريخي وأثرت على أسعار النفط:

(1) أزمة النفط عام 1973، أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب استعادة أوبك سيطرتها على سعر النفط.

(2) أزمة النفط عام 1979، أدت إلى زيادة في أسعار النفط اثر حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ونقص المعروض النفطي.

¹ - تقرير الأمين العام 2007، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، www.oapec.org، ص: 15.

² - ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص: 95.

- (3) أزمة النفط عام 1986، أدت إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد، وصلت 10 دولار للبرميل، بسبب الزيادات الضخمة في المعروض النفطي.
- (4) الأزمة المالية عام 1987، كانت نتيجة بروز أزمة ثقة نفسية للتوقعات حول مستقبل الأسواق المالية. وبالتالي اضطرار السلطات النقدية برفع سعر الخصم لأكثر مما سبق. بالإضافة إلى الإشاعات التي روجت من لدن السماسرة (*brokers*) في أسواق الأسهم المالية¹.
- (5) الأزمة المالية عام 1994، سببها المديونية المكسيكية، وعزوفها عن دفع ديونها، مما سبب ذعر للدائنين وانتقل هذا إلى الأسواق المالية التي انهارت أسهمها، وبالتالي انهيار أسعار النفط إلى مستوى 15.5 دولار لسلة أوبك.
- (6) الأزمة المالية الآسيوية 1998، لقد ظل العالم لسنوات عديدة يؤمن "بمعجزة النمور الآسيوية" لكن أزمة 1998 أوضحت هشاشة هذه الاقتصاديات، وقد عرضت السوق البترولية العالمية لهزة، أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل.²
- (7) أزمة النفط عام 2004، تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل سعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى منذ العمل بنظام السلة عام 1987. بالإضافة إلى ازدياد الطلب على النفط في الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، خاصة الصين

¹ - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، الأردن، 1999، ص: 202.

² - لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الامكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص: 103.

ثالثاً: مظاهر النمو الاقتصادي في الجزائر.

قبل استعراض تطور أداء مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر سنوضح مفهوم النمو الاقتصادي:

(1) مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين¹؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والنتاج القومي²؛ أما الاقتصادي "S.Kuznets" في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي "النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والنتاج الفردي"³.

ويجب الإشارة هنا إلى الفرق بين مفهوم النمو والتنمية:

حيث يرى بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تقتض تطويراً فعلاً وواعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"⁴.

(2) تطور أداء مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2008):

¹ - Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999, p:9.

² - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.

³ - Régis Bénichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIX^{ème} et XX^{ème} siècles**, 2^{ème} édition, Paris, édition Marketing, 1990, p:44.

⁴ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **المرجع نفسه**، 1999، ص 39.

إن دورة الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشرينيات السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986، إلى غاية منتصف التسعينات، حيث سجل تحسن طفيف في أداء متغير النمو.

كما أن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبتروول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات.¹

ولقد انعكس النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة التسعينات في:²

- زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4% للمحروقات، ونسبة 2.7% لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي (-1.4%).
- انخفاض العجز في خزينة الدولة.
- تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل توقع قدر بـ 14% سنة 1994.
- مواصلة تعديل صرف سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف البنك الجزائري.
- تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات
- تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم السوق.

¹ - عماري عمار وبوسعدة سعيدة، "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر"، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 14-15/11/2005. ص: 235.

² - زرنوح ياسمين، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص: 178.

• تنمية محيط محفز للقطاع الخاص وهو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة 1993.

• إصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يتوافق مع جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

• تدعيم برنامج الخصخصة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.

أما فترة ما بعد التسعينات ومنذ سنة 2000، فقد شكل الاستثمار منحى نمو دائم بفضل جهود الدولة. لكن التحسن الذي تشهده مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري الذي يبقى مقيداً بجملة من العوائق المتمثلة أساساً في البنية التحتية للقوانين، العقليات، العقار، الجهاز المصرفي، الفساد والأمن وغيرها.¹

وقد قامت الدولة الممثلة في الحكومة ببرامج دعم النمو في الاقتصاد الوطني، بغية تحقيق زيادة نمو الناتج الوطني الإجمالي، بحيث لا تتسع هذه المداخلة لذكرها بالتفصيل، إلا الإشارة إلى مسمياتها، منها برنامج الإنعاش الاقتصادي المسطر خلال الفترة (2001-2004)، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2006-2009).²

(3) طبيعة العلاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي:

تعتبر الجزائر من الدول التي تنتهج المنهج الكينزي في تدخلها في الاقتصاد الوطني (الإنفاق، الاستثمار)، بالإضافة إلى اعتبارها دولة نفطية، حيث تعتمد نفقاتها بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية. ومن المعروف أن الصدمات

¹ - زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد: 11، 2004، ص: 56.

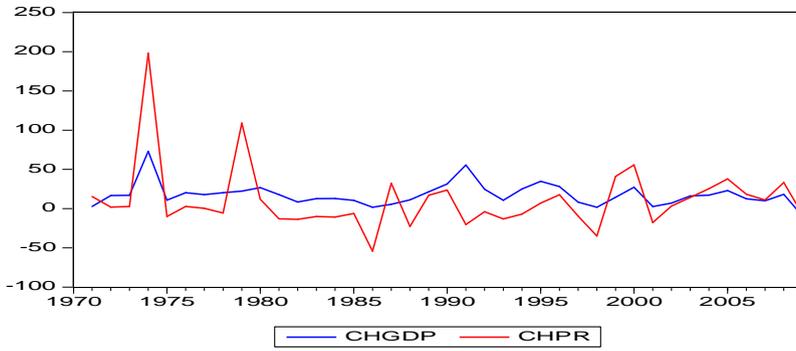
² - لمزيد من التفصيل راجع:

• زرنوح ياسمينية، مرجع سابق، من ص: 176 إلى ص: 186.

• منصورى الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية" (غير منشورة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 275.

النفطية التي عرفتها أسعار النفط، أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الإيرادات العامة، وبالتالي على حجم الإنفاق والاستثمار والاستهلاك التي تعتبر من محددات النمو الاقتصادي. فالعلاقة بين الإنفاق العام، الإيرادات الجبائية ونمو الناتج الداخلي الخام هي علاقة تأثير متبادل فالنمو في الناتج الداخلي الخام يتحدد بالنفقات العمومية وهذه الأخيرة تتحدد بدورها بالإيرادات الجبائية.¹ والتي تعتمد بدورها على تغيرات أسعار النفط والشكل التالي يبين طبيعة هذه العلاقة.

الشكل رقم (03): التغير النسبي لكل من سعر النفط الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على بيانات الدراسة وبرنامج EViews 6

حيث: CHGDP: التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.

CHPR: التغير النسبي في سعر النفط الحقيقي.

من خلال الشكل يتضح أن هناك شبه تكامل واتجاه عام واحد بين التغيرات النسبية للناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط الحقيقي في معظم ارتفاعات وانخفاضات هذا الأخير، فمثلاً في سنة 1974 عندما ارتفعت أسعار النفط بنسبة 198% بفعل منظمة الدول المصدرة للنفط التي استعادت قوتها من الشركات النفطية الكبرى أو يسمى آنذاك بالكارنل النفطي التي احتكرت لعقود

¹ - صالح تومي، راضية بختاش، "أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، العدد السابع، جانفي 2006، ص: 27.

عدة إنتاج وتحديد أسعار النفط في تلك الدول زاد معها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 73%، نفس الارتفاع حدث في سنة 1978 إلا أن الزيادة في الناتج كانت ضعيفة، أما في سنة 1986 فهو يشكل الأزمة النفطية التي انهارت فيها أسعار النفط دون 10 دولار بنسبة وصلت إلى 54% انخفض معها الناتج دون 2%، ليرتفع الأخير بعد ذلك بارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضها، وهذا يبين أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دالة لسعر النفط.

رابعاً: الإطار النظري القياسي (منهج البحث).

لقد أصبح الاقتصاد القياسي يلعب دوراً هاماً في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، وذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة وخلال هذا المحور سوف نتطرق إلى أدبيات التكامل المتزامن للعلاقة في المدى الطويل واختبار العلاقة السببية لجرانجر للعلاقة في المدى القصير مع تحليل الصدمات. ثم نقوم باختبار العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية (PR) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باستعمال برنامج «EViews 6».

1) التكامل المتزامن (انجل جرانجر):

التكامل المتزامن هو ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة. وقدم طريقة التكامل المتزامن كل من Granger (1983)، Engle و Granger (1987)، وقد اعتمدها العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد ومهم في مجال الاقتصاد القياسي، وفي تحليل السلاسل الزمنية.¹

¹-REGIE Bourbonnais, *Econométrie: Manuel Et Exercices Corrigés*, 5^e Edition, Dunod Paris, 2004, P.277.

تكون السلسلتان الزمنيتان (Y_{1t}) و (Y_{2t}) متكاملتان إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن تكون كل سلسلة منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل.
- أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل.

فإذا كانت (x_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي: $x_t \rightarrow I(d)$

وإذا كانت (y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي: $y_t \rightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\begin{aligned} x_t &\rightarrow I(d) \\ y_t &\rightarrow I(b) \\ \Rightarrow \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t &\rightarrow I(d-b) \end{aligned}$$

حيث: $d \geq b \geq 0$

$[\alpha_1, \alpha_2]$: عبارة عن شعاع التكامل المتزامن (Vecteur de cointégration)

(1-1) استقرارية السلاسل الزمنية:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تستعمل أغلب الدراسات اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey-Fuller Augmentes) واختبار فيليب وبيرسون (Philip Perrson)، وتسمح هذه الاختبارات بتبيان ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذور وحدوية واتجاه عام زمني.

(1-1-1) اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey-Fuller Augmentes):

يعتبر اختبار (ADF) أكثر تطور من اختبار (DF) لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء، ويرتكز اختبار (ADF) على الفرضية البديلة: $|\phi| < 1$ ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)¹:

¹ D.A.Dickey, W.A.Fuller., Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 1981, 49, pp. 1057-1072.

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad (2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad (3) \text{ النموذج}$$

حيث: $\rho = \phi - 1$ ، (P درجة التأخير).

ε_t : تشويش أبيض (متوسط معدوم، وتباين θ_ε^2).

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

وقد تم حساب قيمة المقدرة (ϕ_1) من طرف *Dickey* و *Fuller*، واستخرجوا جدولاً للقيم الحرجة ($\hat{\phi}_1 - 1$) بحيث يتم مقارنتها مع (z) المحسوبة انطلاقاً من

المعادلة التالية:

$$z_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\delta}\hat{\phi}_1}$$

فإذا كانت $z_{cal} \geq z_{tab}$ فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل

الفرضية (H_0)، والسلسلة تكون غير مستقرة.

أما إذا كانت $z_{cal} < z_{tab}$ فهذا يعني أننا السلسلة الزمنية مستقرة، ويمكن

تحديد قيمة (P) عن طريق معيار (*Akaike*) أو معيار (*Schwarz*)، حيث:

$$Akaike(p) = n \log(\delta_{\varepsilon t}^2) + 2(3 + p)$$

$$Schawrtz(p) = n \log(\delta_{\varepsilon t}^2) + (3 + p) \log n$$

بحيث:

δ_ε^2 : تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.

n : عدد المشاهدات.

2-1-1) اختبار فيليبس بيرسون (Phillips Perrson) 1988:

يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات *Dickey-Fuller* من أجل أخذ الأخطاء بعين الاعتبار.

ويتم اختبار *Phillips* و *Perron* وفق المراحل التالية:

1. تقدير النماذج الثلاث لاختبار *Dickey-Fuller* بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (e_t) سلسلة البواقي.

$$2. \text{ تقدير الانحراف في المدى القصير } \hat{\delta}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

3. تقدير معامل التصحيح (S_t^2) (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقاً من تباينات البواقي للنماذج المقدر.

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{n} \sum_{p=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لابد من وجود قيمة تأخر (L) مقدر

بدلالة عدد المشاهدات:

$$n, L \approx 4(n/100)^{2/9}$$

ويتم حساب إحصائية *PP* (*Perron* و *Phillips*) من خلال المعادلة

التالية:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$\text{مع: } k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_t^2} 0$$

وتكون $(k = 1)$ إذا كانت سلسلة البواقي (e_t) تشكل تشويش أبيض.

ويتم مقارنة إحصائية $(t_{\hat{\phi}_1}^*)$ مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول

(Mackinnon).

(2-1) اختبار دارين واتسون (DW) Durbin-Watson:

بعد تقدير معادلة مسار الانحدار لقيم البواقي، نقوم بحساب إحصائية دارين واتسن (DW).

فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (DW) تؤول إلى القيمة (2)، فإن البواقي مستقرة، وبالتالي تحقق فرضية التكامل المتزامن أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (DW) تؤول إلى (0)، فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي، وبالتالي فإن البواقي غير مستقرة، وعليه فإن فرضية التكامل المتزامن غير محققة.

ويعتبر اختبار (DW)، من الاختبارات السهلة نسبياً، كما يمكن استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغير نسبياً، بشرط أن لا يقل عن 15 مشاهدة ($n > 15$)، كما أنه مناسب لاختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.¹

(3-1) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Modèle à correction d'erreur:

لتوضيح نموذج تصحيح الخطأ نستخدم معادلة التوازن التالية:²

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل Y_t المتغير التابع وتمثل X_t متجه من المتغيرات المفسرة. فإذا كانت مجموعة المتغيرات Y_t و X_t في حالة توازن يكون الفرق يساوي الصفر حيث: $\varepsilon_t = 0$.

وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة ε_t تقيس البعد عن التوازن بين Y_t و X_t ، ويعرف ذلك بخطأ التوازن، *Disequilibrium*، ففي حالة تواجد خطأ التوازن يمكن افتراض

¹ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، 1998، ص 448.

² - غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص: 84.

أن Y لها علاقة مع X ومع القيم المتباطئة من X و Y ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة التالية:¹

$$\Delta y_{t-1} = b \Delta x_{t-1} - c(y_{t-1} - ax_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل الفروق الأولى. وتوضح المعادلة أعلاه أن التغير في y

يعتمد على التغير في وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة y_t سوف تنخفض

في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة للعودة إلى الوضع التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ.

كذلك يتضح من المعادلة أن a ، b ، تقيس معالم الأجل القصير والأجل

الطويل، وتقيس c سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل.

(2) اختبار العلاقة السببية:

قدم *Granger* اختباره للسببية سنة 1969، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر في الآخر، يعرف جرانجر العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر أي أن التغير في قيم x_t مثلاً الحالية والماضية يسبب التغير في قيم y_t ويتضمن اختبار جرانجر للسببية تقدير نموذج انحدار ذاتي:²

$$y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \lambda_j x_{t-j} + u_t$$

¹- BENBOUZIANE Mohamed, Cointegration And Efficiency In The Foreign Exchange Market, Thèse De Doctorat D'état En Sciences Economiques, Université De Tlemcen, 2003. P:26.

²- نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)", جامعة القادسية، ص:14، متاح على: www.abbyy.com.

$$x_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=0}^m \beta_j y_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث أن $(\lambda, \delta_i, \beta, \alpha_i)$ معاملات يراد تقديرها، U_t و V_t عشوائيين بتباين

ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_0: \beta = 0 \end{cases}$$

إذا لم نستطيع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين

X و Y مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معاً فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (X يسبب Y و Y يسبب X).

ولاختبار الفرضيتين نستخدم إحصائية فيشر المحسوبة والجدولية، فإذا

كانت F^* أكبر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة سببية، وإذا كانت أصغر فنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين X و Y .

(3) تحليل دوال الاستجابة التلقائية:

يكمن أهم استعمال لنماذج (VAR) في تحليل الاستجابة الدفعية، حيث

تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي (ε_t) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج (VAR) فإذا افترضنا مثلاً النموذج التالي:

$$\begin{aligned} X_t &= \alpha_x + \sum_{i=1}^p \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^p \theta_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \\ Y_t &= \alpha_y + \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \theta_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \end{aligned}$$

فإن حدوث صدمة في حد الخطأ ε_{Xt} سيؤثر حتماً في القيمة الحالية لـ X_t كما أنه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من X و Y نظراً لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـ X .

خامساً: تحليل نتائج الدراسة.

1) اختبار التكامل المتزامن (انجل جرانجر):

كما رأينا من خلال استعراض أدبيات التكامل المتزامن لأنجل جرانجر ذو الخطوتين، أن الشرط الضروري لإجراء اختبار التكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية المختبرة مستقرة، أي عدم وجود جذر أحادي بهذه السلاسل. وقد ظهرت النتائج كما هي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): اختبار ADF و PP :

Augmented Dickey-Fuller (ADF) and (DF) unit root tests				Phillip-Perron (PP) unit root test				
المتغيرات	المستوى Level		الفروق الأولى I^1		المستوى Level		الفروق الأولى I^{ST}	
	t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية
PR	-1.837788	-3.529758	-3.959888	-3.536601	-1.925748	-3.529758	-5.548553	-3.533083
GDP	-1.986550	-3.557759	-16.03614	-3.533083	-8.195975	-3.529758	-20.83912	-3.533083

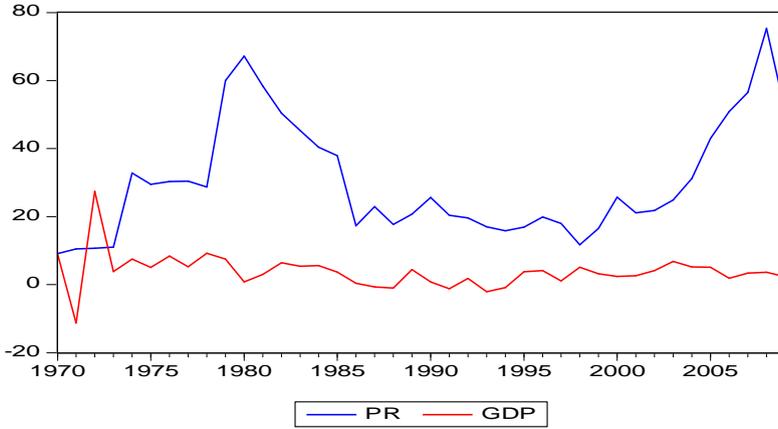
الإحصائية الجدولية المأخوذة عند 5%.

حيث نرمز لمعدل نمو الناتج المحلي الخام (GDP) ولأسعار النفط الحقيقية

(PR)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم t المحسوبة أكبر في المستوى وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، أما في الفروق الأولى فنجدها أصغر من القيم الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة باسقرارية السلاسل الزمنية لكل (PR) و (GDP) من الدرجة الأولى (1). والشكل التالي يبين اتجاه منحنى كلا المتغيرين خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم (04): الاتجاه العام لكل من (PR) و (GDP)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على بيانات الدراسة وبرنامج EViews 6

(2) تقدير معالم نموذج الانحدار البسيط:

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية نقوم الآن بتقدير معالم نموذج

الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى التالية:

$$GDP = c_1 + c_2 PR + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (02): تقدير معالم النموذج

$GDP=C(1)+C(2)*PR$				
	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>C(1)</i>	3.545924	1.745829	2.031083	0.0493
<i>C(2)</i>	0.008947	0.050257	0.178023	0.8597
<i>R-squared</i>	0.000833	<i>F-statistic</i>		0.031692
<i>Adjusted R-squared</i>	-0.025461	<i>Prob(F-statistic)</i>		0.859651
<i>Log likelihood</i>	-122.9887	<i>Durbin-Watson stat</i>		2.511178

وكما هو ملاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل التحديد صغيرة جداً وهذا عدم قدرة النموذج على التنبؤ، أما قيمة (ديرين واتسون) تقع في منطقة عدم القرار فيما لو أن هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء أو عدمه وعدم معنوية

معلمة سعر النفط الحقيقي. إذن بعد هذه المرحلة نقوم باختبار استقرارية سلسلة البواقي الناتجة عن تقدير النموذج. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): اختبار استقرار سلسلة البواقي.

Augmented Dickey-Fuller (ADF)			Phillip-Perron (PP)	
سلسلة البواقي	Level		Level	
	t المحسوبة	t الجدولية	t المحسوبة	t الجدولية
Z	-4.831100	-3.533083	-8.248052	-3.529758

الإحصائية الجدولية المأخوذة عند 5%.

عدد الفجوات فجوة واحدة حسب معايير AIC، SC.

من خلال الجدول نجد أن إحصائية t أصغر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقول أن هناك استقرار في سلسلة البواقي، نخلص من خلال هذه النتائج إلى أن هناك علاقة تكامل متزامن بين أسعار النفط الحقيقية ومعدل نمو الناتج المحلي الخام.

3) تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تقدير نموذج التكامل المتزامن بين أسعار النفط الحقيقية ومعدل نمو الناتج المحلي الخام، تأتي هذه المرحلة الموالية لتقدير نموذج تصحيح الخطأ في النموذج السابق لتلافي تكرار الخطأ وإزالة التغيرات والصدمات. والذي يأخذ الشكل:

$$\Delta y_{t-1} = \theta \Delta x_{t-1} + \alpha u_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويظهر الجدول الموالي بيانات تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

$D(gdp)=b*D(pr)+c*D(z)$				
	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
$D(pr)$	0.006835	0.000181	37.67474	0.0000
$D(z)$	0.999961	0.000210	4764.821	0.0000
<i>R-squared</i>	0.999998	<i>Adjusted R-squared</i>		0.999998
<i>Log likelihood</i>	121.5217	<i>Durbin-Watson stat</i>		0.877709

حيث يشير:

 $D(gdp)$: الفروق الأولى لمعدل الناتج المحلي الإجمالي. $D(pr)$: الفروق الأولى لأسعار النفط. $D(z)$: الفروق الأولى لسلسلة البواقي.

4) اختبار العلاقة السببية لجرانجر:

يقوم اختبار سببية جرانجر على إجراء اختبار اتجاه لعلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، واختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين سعر النفط والنمو الاقتصادي الممثلة وفق شعاع الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير المعادلات السابقة. وهذا الاختبار يتطلب استخدام السلاسل الزمنية في وضعها المستقر أي استعمال التفاضل الأول. والجدول التالي يلخص نتائج الاختبار:

الجدول رقم (04): اختبار اتجاه العلاقة السببية

<i>Null Hypothesis:</i>	<i>Obs</i>	<i>F*-Statistic</i>	<i>Prob.</i>	<i>F</i>
<i>GDP does not Granger Cause PR</i>	38	3.28102	0.0502	4.08
<i>PR does not Granger Cause GDP</i>		0.45496	0.6384	4.08

عدد الفجوات فجوة واحدة حسب معايير AIC، SC.

القيمة الجدولية هي $F_{1,38}^{0.05} \approx 4.08$ وحيث درجة الحرية للبسط:

$$v_2 = n - k = 38 \quad \text{ودرجة الحرية للمقام: } v_1 = c - 1 = 1$$

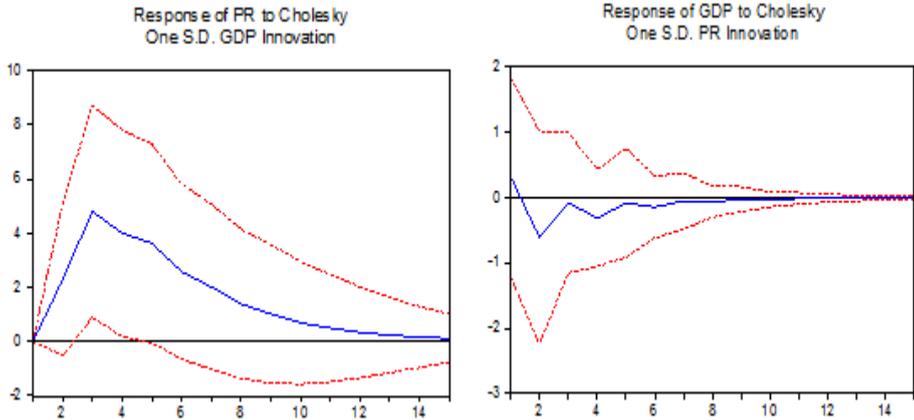
حيث: c : عدد المتغيرات؛ n : عدد المشاهدات في العينة؛ k : عدد المعاملات الأصلية بدون اختزال.

من خلال الجدول يتضح أنه بالنسبة للفرضية العدمية الأولى والثانية أن إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الجدولية في كلا الاتجاهين وبالتالي نقبل فرضية العدمية بعدم وجود علاقة أو تأثير متبادل في الأجل القصير بين أسعار النفط ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(5) تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

إن هذا التحليل مبني على أثر حدوث صدمة في أحد المتغيرين وتأثيرها على المتغير الآخر، وسنحاول من خلال هذا الاختبار، والذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة، وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات، أما تقدير دالة الاستجابة الدفعية فقد أعطى النتائج في الأشكال التالية:

الشكل رقم (05): تحليل الصدمات بين المتغيرين (PR) و(GDP)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على بيانات الدراسة وبرنامج EViews 6

من خلال الشكلين يتضح أن هناك تأثير متبادل بشكل كبير بين (PR) و(GDP) وفي كلا الاتجاهين، فنجد أن استجابة GDP بعد تعرضه لصدمة PR بـ (0.75853) فقد عرف انخفاض يقدر بـ (-0.81342) في الفترة الثانية ليعرف

تحسن في الفترة الثالثة ويستمر على هذا النحو ليستقر بعد الفترة العاشرة، أم الصدمة المعاكسة لـ GDP على PR في الفترة الأولى بـ (0.00000) كانت الاستجابة بارتفاع PR بمقدار (2.283375) لكن صدمة الفترة الثانية المقدر بـ (1.40125) زادت من ارتفاع PR بـ (2.516095) ويستمر على هذا التذبذب ليعرف استقراراً بعد الفترة الخامس عشر.

الخاتمة:

لقد مر خمسون عاما حتى الآن منذ استقلال الجزائر، أي فترة جيلين متعاقبين تقريبا من استخدام عائدات البترول لمواجهة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مرحلة السبعينات التي استخدمت فيها فوائض النفط في سياسة تنمية شاملة تبنت إستراتيجية نموذج الصناعات المصنعة لإقامة اقتصاد وطني قوي، أنفقت فيه أموال هائلة من فوائض النفط من أجل القضاء على التخلف وعلى التناقضات الهيكلية الموروثة من الاستعمار، غير أن تراجع الأسعار في منتصف الثمانينات أفرز أزمة اجتماعية واقتصادية كبيرة، بينت مدى هشاشة نموذج التنمية وكشفت أن الجزائر بالمعايير النسبية ليست أفضل من الدول المماثلة لها، ومنها دول الجوار غير النفطية.

إن الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي ويؤدي دوما إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار النفطية وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد، أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية على المدى القصير، إلا أنها على المدى الطويل لا تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

فمن خلال الدراسة يبدو النفط وتغيرات أسعاره (الصددمات) حتى وقتنا هذا لازال يشكل اللاعب الأساسي في النمو الاقتصادي الجزائري، فرغم الجهود المبذولة في دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، كما أن ارتباط

معدلات النمو الاقتصادي بالبتترول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن تضر بالنمو الاقتصادي على وجه الخصوص وبالتمتية الاقتصادية على العموم، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التغيرات في أسعار النفط تخضع لعدة محددات منها العوامل السوقية المتمثلة في الطلب والعرض والعوامل الجيو سياسية؛
- لا زال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير إذ لم نقل شبه كلي على الربح النفطي؛
- إن تغيرات سعر النفط الحقيقي خاصة في أوقات الصدمات المالية والنفطية كان لها الأثر الكبير والمباشر على النمو الاقتصادي؛
- لقد كانت لتغيرات سعر النفط في سنوات الارتفاع الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي والعكس في سنوات الانخفاض؛
- على مستوى الدراسة القياسية أثبتت الدراسة النتائج التالية:
- وجود تكامل متزامن بين سعر النفط الحقيقي والنتاج المحلي الإجمالي في المدى البعيد، وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري دالة تابعة لقطاع المحروقات؛
- عدم وجود تأثيرات في المدى القصير بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط الحقيقي، وهذا ما أوضحه اختبار العلاقة السببية لجرانجر؛
- يبين اختبار تحليل الصدمات أن هناك تأثير متبادل بين حدوث صدمة في أحد المتغيرين فإنها تؤثر في الآخر بشكل كبير.

التوصيات:

- يجب أن يركز النمو الاقتصادي أساساً على الصادرات خارج المحروقات، الاستهلاك النهائي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والناتج المحلي الخام؛
- نظراً لتأثر معدلات النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار المحروقات في السوق البترولية. فقد أصبح من الضروري تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، بما

تمتلكه البلاد من صناعة وزراعة متنوعة قادرة على تأمين حاجات البلاد الاستهلاكية؛

- ضرورة بذل المزيد من الجهودات بغرض تنمية الصادرات غير النفطية، لتخفيف أثر الصدمات السلبية على النمو الاقتصادي.

المراجع:**المراجع العربية:****الكتب:**

1. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
2. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، الأردن، 1999.
3. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
4. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، 1998.

الرسائل والأطروحات:

5. زرنوح ياسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.
6. غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
7. منصور الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية" (غير منشورة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

المجلات والدوريات:

8. نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007.
9. إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009.
10. لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007.
11. جان بيير فافينك، التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياطيات والأسعار والبيئة، ندوة أكسفورد منظور الطاقة: مسائل وتحديات جديدة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127، خريف 2008.
12. عماري عمار وبوسعدة سعيدة، "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر"، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)،
2005/11/15-14.

13. صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، العدد السابع، جانفي 2006.

14. زعباط عبد الحميد، المناح الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد: 11، 2004.

15. تقرير الأمين العام السنوي 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org

16. تقرير الأمين العام السنوي 2007، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org

المراجع الأجنبية:

17. Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999.
18. Régis Bénichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIX^{ème} et XX^{ème} siècles**, 2^{ème} édition, Paris, édition Marketing, 1990.
19. REGIE Bourbonnais, **Econométrie: Manuel Et Exercices Corrigés**, 5^e Edition, Dunod Paris, 2004.
20. BENBOUZIANE Mohamed, **Cointegration And Efficency In The Foreign Exchange Market**, Thèse De Doctorat D'état En Sciences Economiques, Université De Tlemcen, 2003.
21. D.A.Dickey, W.A.Fuller., **Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root**, Econometrica, 1981.
22. Eme O. Akpan, **"Oil Price Shocks And Nigeria's Macro Economy"**, Department of Economics university of Ibadan, Nigeria, site: www.csae.ox.ac.uk/conferences/2009.../252-Akpan.pdf
23. Marc Gronwald and authors, **"Estimating the Effects of Oil Price Shocks on K azakh Economy"**, Ifo Institute for Economic Research at the University of Munich, October 2009, Site: www.cesifo-group.de
24. Philip A. Olomola, Akintoye V. Adejumo, **"Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria"**, International Research Journal of Finance and Economics, 2006, site: http://www.eurojournals.com/finance.htm
25. Ebrahim Siami, Fatemeh Fahimifar, **"The Effects of Oil Price Shocks on Monetary policy in Iran"**, Islamic Azad university, central Tehran branch, members of young researchers club, Iran, Site: www.globalresearch.com.my/main/papers/.../PAPER_062_EffectsOfOil.pdf

إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر: الفرص والتحديات

أ.د. الشريف بقة¹

أ. عبد الحميد مرغيت²

المخلص:

تحاول هذه الورقة تحليل سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث تستعرض بعضا من جوانب الجدل الدائرة حول مدى تأثير جزء من هذه الاحتياطات بتداعيات هذه الأزمة. إضافة إلى ذلك تستخدم الورقة المؤشرات التقليدية المعتمدة في قياس مدى كفاية الاحتياطات لإبراز إن كانت احتياطات الجزائر في مستوى كافي وذلك من زاوية الاحتياط للمستقبل. ولعل أحد أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة هو أن المستويات الحالية لاحتياطات الجزائر في مستوى مريح وأمن باعتبارها تتعدى كل المقاييس والمعايير الدولية، وتبقى أحد أهم التحديات التي تواجه السلطات الجزائرية هو كيفية الوصول إلى تبني السياسات السليمة في إدارة هذه الاحتياطات باعتبارها ضرورة لتعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها المساهمة في الاستقرار والشفافية والحد من مواطن الضعف الخارجية.

الكلمات المفتاحية: احتياطات النقد الأجنبي - الأزمة المالية العالمية - كفاية الاحتياطات - الصدمات الخارجية - الجزائر.

Abstract:

This paper analyzes Algeria's foreign reserves management policy in recent years, especially in the light of the global financial crisis (2008). It reviews some of the major stands of the recent debate about whether part of the reserves should be infected by the implications of this crisis. Hence, traditional measures for assessing reserve adequacy are utilized to show whether Algeria's reserve holding are still in an adequate level from a precautionary perspective. An important finding of the paper is that Algeria current levels of foreign reserves are still comfortable and safe, as it exceeds all international norms and standards. However, the paper emphasized that sound reserve management policy, is essential for helping Algeria to promote policies and practices that contribute to stability and transparency and to reduce external vulnerabilities.

Keywords: Foreign exchange Reserves – Global Financial Crises-Reserves Adequacy -External Shocks-Algeria.

¹ - أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،

الجزائر، البريد الإلكتروني: be58_cherif@yahoo.fr

² - أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي،

جيجل، الجزائر. البريد الإلكتروني: merghit@hotmail.com

مقدمة

تعتبر الجزائر من البلدان ذات الاقتصاد المعتمد إلى حد كبير على مورد سلعي واحد هو المحروقات التي تمثل أكثر من 95 بالمائة من الصادرات، وحوالي 60 بالمائة من إيرادات الميزانية العامة، و30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل الاقتصاد عرضة أمام مواطن الخطر المتعلقة بصدمات الحساب الجاري الناجمة عن الدورات الحادة التي تمر بها أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولقد سمحت السياسات النقدية والمالية الحذرة التي انتهجتها الجزائر لاسيما في العشرية الماضية، وما رافقها من ارتفاع قياسي في أسعار النفط منذ سنة 2000 من بناء وضعية مالية مريحة، ميزها تراكم احتياطات هامة من النقد الأجنبي بلغت عام 2010 مامقداره 162 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 103 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، بعدما كانت مثلا خلال عام 1993 تقدر ب1.5 مليار دولار أمريكي.

مشكلة البحث

منذ اندلاع أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007، وانتقال عدوها بعد ذلك إلى العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء متحولة بحلول عام 2009 إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية، أصبحت سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر محل اهتمام واسع، حيث ثار جدال واسع بين صناعات السياسة والاقتصاديين والمهتمين بشكل عام حول مدى تأثير هذه الاحتياطات بتداعيات هذه الأزمة. وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لإلقاء المزيد من الضوء على موضوع إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر بالإشارة إلى الفرص المتاحة أمامه في ضوء النمو الهائل الذي شهدته هذه الاحتياطات من جهة، ومن جهة أخرى إبراز أهم التحديات التي تواجهها في ظل الأزمات المالية الدولية التي تتجدد من حين لآخر.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن النمو الهائل الذي شهدته احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي ولاسيما في العشرية الأخيرة يبقى نموها هشاً في ظل كون مصدرها هو النفط الذي يعد العامل الأساس في صياغة عملية التنمية في البلاد، لذا فإن التعامل الواعي مع هذه الاحتياطات واستخدامها في تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد ضرورة قصوى لمواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد الجزائري مستقبلاً.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الاقتصاد الجزائري بنجاحاتها وخفقاتها من خلال تبيان مدى كفاية مستويات هذه الاحتياطات في الظروف الراهنة، وما مدى تأثيرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، بالإضافة إلى استعراض ما توفر من معلومات حول كيفية إدارة هذه الأرصدة، لينتهي البحث طبقاً لمتطلبات المنهج العلمي إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

لغرض إغناء البحث في إطار الموضوعية وبلوغ النتائج، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المعزز بالبيانات والمعلومات والمؤشرات الرقمية الضرورية المتعلقة بالمشكلة المبحوثة.

هيكلية البحث

يهدف الإجابة على مشكلة الدراسة والوصول إلى أهدافها جرى تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

1. الإطار المفاهيمي لإدارة احتياطات النقد الأجنبي؛
2. كفاية احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر؛
3. واقع إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر؛

خاتمة وتوصيات

1. الإطار المفاهيمي لإدارة احتياطات النقد الأجنبي

سيتم في ما يلي استعراض بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بإدارة احتياطات النقد الأجنبي وأهم المخاطر التي تواجهها.

1.1. تعريف وأهمية احتياطات النقد الأجنبي

يعرف صندوق النقد الدولي احتياطات النقد الأجنبي على أنها الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلال ميزان المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى أو لكل هذه الأغراض مجتمعة. ويتعين أن تكون الأصول الاحتياطية أصولا سائلة أو أصولا محررة بعملات أجنبية قابلة للتداول وأن تكون تحت السيطرة الفعلية لجهاز إدارة الاحتياطات أو قابلة للاستخدام من جانبه، وأن تكون حيازتها في صورة استحقاقات للسلطات على غير المقيمين بعملات أجنبية قابلة للتحويل. أما بالنسبة للذهب فيتعين أن يكون في حيازة السلطات النقدية في صورة ذهب نقدي حتى يمكن اعتباره جزء من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية.¹

وعلى نحو عام ينجم الاحتياطي من العملة الأجنبية أساسا عن حركة ميزان المدفوعات أو القطاع الخارجي لاقتصاد البلد. كما أنه يتعرض للزيادة والنقصان في ضوء تلك الحركة الخارجية المستمرة. ويمارس هذا الاحتياطي

¹ صندوق النقد الدولي، "المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي"، واشنطن، سبتمبر 2001. ص. 36. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

وظيفة أساسية ومركزية تتمثل بكونه حاجزا يمتص الصدمات الرئيسية على نحو يؤدي إلى استمرار استقرار سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية.¹

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للاحتياطي من النقد الأجنبي من ناحيتين أساسيتين هما:²

الناحية الأولى: أنه يغطي العملة المصدرة من البنك المركزي إلى الجمهور وإلى المصارف، فالبنك المركزي الوطني هو في حقيقة الأمر مدين إلى المواطنين الذين يملكون هذه العملة.

الناحية الثانية: يمكن أن ينظر للاحتياطي على أنه الرصيد النقدي الذي يمكن أن يمول الاستيراد لأطول مدة ممكنة عندما يتوقف الإنتاج أو يتوقف تولد الموارد المالية بشكل تام نتيجة لحروب وكوارث. إذاً فالبنك المركزي لا يهدف من وراء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي إلى منع الموارد عن الحكومة، وإنما إلى أن يكون هذا الاحتياطي جاهزا للاستخدام في الأزمات الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها البلد وتحول دون تولد موارد مالية للبلد.

أما مفهوم "إدارة احتياطات النقد الأجنبي" فهو العملية التي تدار بها أصول القطاع العام على نحو يكفل إتاحة الأموال للاستخدام في أي وقت وإدارة المخاطر بحكمة وتوليد عائد معقول على الأرصد المستثمرة. وعادة ما تسمح

¹مظهر محمد صالح، "مهام إدارة الاحتياطي الرسمي النقدي الأجنبي وضمان الأمن الاقتصادي الوطني"، حزيران 2009، ص.1. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.alithhad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=66703>

²سنان محمد رضا الشبيبي، "احتياطي العملة الأجنبية: أهميته وبعض نتائج الاقتطاع منه"، جريدة المدى، عدد 2694، الصادرة بتاريخ 2013/1/7. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.almadapaper.net/>

قوانين البنوك المركزية بتوظيف (أو استثمار) هذه الاحتياطات في مجموعة من الشرائح الاستثمارية أهمها:¹

- ودائع لدى بنوك مركزية أخرى أو لدى بنك التسويات الدولية؛
 - ودائع لدى بنوك تجارية أجنبية ذات تصنيف ائتماني جيد؛
 - الاستثمار بأوراق أو سندات حكومية بأجل استحقاق لا يتعدى عشر سنوات (مثل سندات الخزينة الأمريكية)، والتي تحظى بتصنيف ائتماني دولي يضع أوراقها المالية المتداولة في السوق العالمية في التصنيف المطلوب الذي لا يقل عن درجة (AA) أو ما يماثله لضمان عدم خسارتها وسيولتها العالية؛
 - التعامل في بعض أنواع المشتقات المالية؛
 - الاستثمار في أدوات أو لدى هيئات أخرى تسمح بها قوانين البنك المركزي.
- وبالنسبة للمبادئ التي تحكم إدارة هذه الاحتياطات، فإن أغلب البلدان تجيز لبنوكها المركزية أن تستثمر مثل هذه الاحتياطات بالموجودات السابقة الذكر شريطة أن تضمن سيولتها ودون ما مخاطر تذكر مع تحقيق شيء من العائد. أي أن "الأمان والسيولة" هما الهدفان التوأمين لإدارة هذه الأرصدة، حيث تسهر السلطة النقدية على الحفاظ على قيمة هذه الاحتياطات في الأجل الطويل خاصة ما تعلق بقدرتها الشرائية، مع الحاجة إلى تدنية المخاطر والتقلبات في العائد.

2.1. أهم المخاطر المرتبطة بإدارة احتياطات النقد الأجنبي

تعرف "المخاطرة" على أنها إمكانية حدوث خسائر مالية أو غيرها نتيجة لمواطن الانكشاف المالي لدى الهيئة المعنية أو لفشل نظم المراقبة الداخلية بها أو لكليهما². أما مفهوم إدارة المخاطر فيعني إدارة ومراقبة الانكشاف للمخاطر

¹ Reserve Bank of India, "Half Yearly Report on Management of Foreign Exchange Reserves April – September". Department of External Investments and Operations Central Office Mumbai, 2009, p.4. Retrieved from: <http://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Publications/PDFs/HRS250311F.pdf>

² صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص. 37.

المالية والتشغيلية التي ترافق توظيف هذه الاحتياطات وذلك وفقا لأفضل الممارسات الدولية ولأهداف السياسة النقدية واستناداً لذلك يعتمد البنك المركزي معايير دولية في إدارة هذه الاحتياطات بما يكفل تجنبها كافة أشكال المخاطر الاستثمارية ويضمن سيولتها وسلامتها.¹ وعموماً تنقسم المخاطر المرتبطة بإدارة احتياطات النقد الأجنبي إلى ما يلي:²

أ. مخاطرة الائتمان

هي مخاطرة عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب المقترضين للقروض أو غيرها من الأصول المالية، أو عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب الطرف المقابل للالتزامات في العقود المالية. ولقد تجلّى هذا الخطر بشكل كبير وملفت للانتباه منذ الأزمة المالية العالمية 2008 التي أظهرت أهمية الحرص على توظيف احتياطي النقد الأجنبي لدى الهيئات التي لها تصنيف ائتماني جيد (درجة عالية لا تقل عن AA أو ما يماثلها) لضمان عدم خسارتها والحفاظ على قوة سيولتها، وفي هذا السياق يعتبر الاستثمار لدى بنك التسويات الدولية ذو خطر ائتمان منعدم تقريباً.

ب. مخاطرة السوق: هي المخاطرة المصاحبة للتغيرات في أسعار السوق: مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ب.1. مخاطرة أسعار الصرف: هي مخاطرة حدوث حركات غير مواتية في أسعار الصرف المشتقة للعملات الأجنبية على نحو يخفض من قيمة الاحتياطات الدولية بالعملة المحلية، كما تنشأ كذلك مخاطرة العملة مع ارتفاع سعر العملة المحلية.

¹ مظهر محمد صالح، المرجع السابق، ص.2.

² راجع في هذا السياق: _ صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص ص.34-36.
-Reserve Bank of India, Op.Cit, pp.16-20.

ب.2. مخاطرة سعر الفائدة: تتطوي على الآثار السلبية للزيادات في عائد السوق التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للاستثمارات المقترنة بأسعار فائدة ثابتة في حافظة الاحتياطات، وتزداد مخاطر أسعار الفائدة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى-كلما ازدادت مدة الحافظة. وبالمقابل فإن الأوراق المالية ذات الأجل القصير تعتبر أقل تعرضاً للمخاطر من الأوراق المالية الطويلة الأجل والمقترنة بأسعار فائدة ثابتة.

ج. مخاطرة السيولة: هي المصاعب التي يمكن أن تواجه بيع (تصفية) كميات كبيرة من الأصول على وجه السرعة، وهو ما يمكن أن يحدث عندما تصبح أحوال السوق غير مواتية نتيجة لحدوث حركات معاكسة في الأسعار. وعليه فإن وجود محفظة مالية ذات سيولة عالية يعتبر أمراً بالغ الأهمية في أي إستراتيجية استثمارية لاحتياطات النقد الأجنبي.

د. المخاطرة التشغيلية: وتشمل أنواعاً من المخاطر تنشأ عن عدم كفاية الضوابط والإجراءات الداخلية أو فشلها أو عدم مراعاتها على نحو يهدد سلامة نظم العمل وسيرها. ومن هذه المخاطر يمكن ذكر: مخاطرة انهيار نظم المراقبة، مخاطرة الأخطاء المالية، مخاطرة أخطاء القيد المالي،....

2. تحليل تطور وكفاية احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

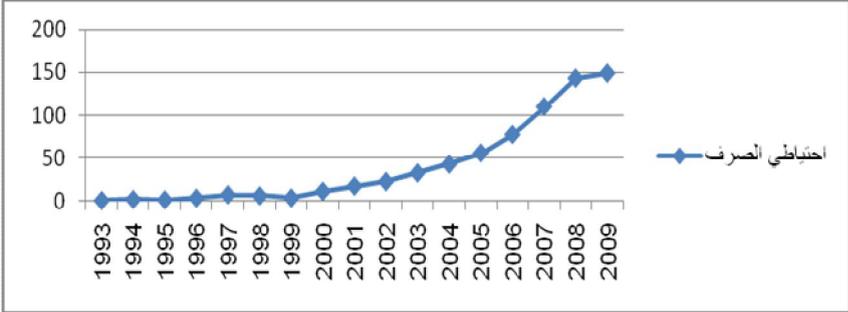
يتناول هذا المحور عنصرين أساسيين وهما: تحليل تطور احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر وذلك منذ العام 1993، وبعد ذلك تستخدم الورقة المؤشرات التقليدية المعتمدة في قياس مدى كفاية الاحتياطات لإبراز إن كانت احتياطات النقد الأجنبي للجزائر في مستوى كاف وامن ومريح وذلك من زاوية الاحتياط للمستقبل.

1.2. تحليل تطور احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر

يوضح الشكل الموالي التطور الذي عرفه احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي للفترة (1993-2009)

الشكل (1): تطور احتياطي النقد الأجنبي للجزائر (1993-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

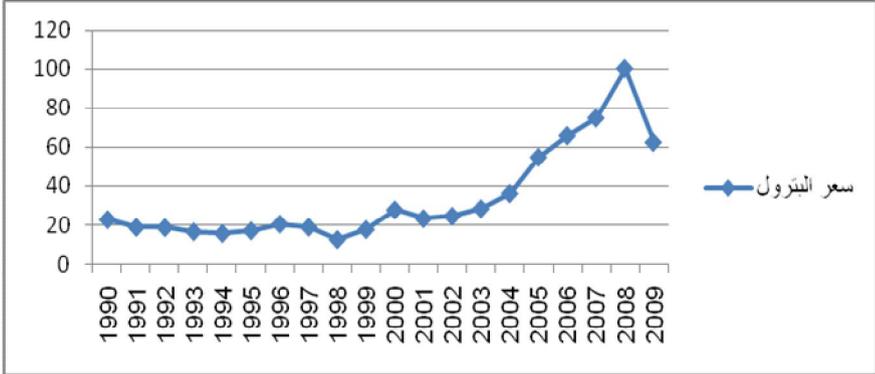
من الشكل أعلاه يتضح أن تطور احتياطي الجزائر قد شهد مرحلتين

أساسيتين هما:

-مرحلة (1990-1999): تميزت بمستوى متدني من الاحتياطيات كان سببها انخفاض أسعار البترول التي انتقلت من حوالي 22 دولار عام 1990 لتصل إلى حوالي 12.3 دولار عام 1998 (أنظر الشكل أدناه). ولقد شهدت هذه المرحلة لاسيما النصف الأول من عشرية التسعينيات عجز الجزائر عند سداد ديونها الخارجية وطلبها المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى إمضائها لاتفاقية إعادة جدولة ديونها الخارجية لدى كل من نادي باريس ولندن وهو ما سمح لها بتأجيل سداد ديونها وبالتالي إعادة بناء احتياطياتها.

-مرحلة ما بعد سنة 1999: تميزت بنمو مطرد للاحتياطيات حيث بلغت أرقامها قياسية وصلت عام 2009 إلى ما مقداره 148.9 مليار دولار، والسبب وراء ذلك هو الارتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(2): تطور سعر النفط الخام الاسمي(1990-2009)الوحدة(دولار للبرميل)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.

فبعد الانخفاض الذي عرفه سعر البترول من عام 1990 إلى غاية 1998 (باستثناء الارتفاع المسجل عامي 1996 و 1997) بدأ في الارتفاع مجددا حيث بلغ رقما قياسيا سنة 2008 أين وصل إلى 100 دولار للبرميل وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة التي عرفت احتياطات الجزائر خلال هذه الفترة. وبالمقابل شهد عام 2009 انخفاضا كبيرا لسعر البترول حيث استقر عند حدود 62.3 دولار للبرميل وكان ذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن حجم احتياطات الجزائر لم يتأثر تبعا لذلك.

2.2. تحليل مدى كفاية احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر

للتأكد من أن المستويات الحالية من الاحتياطات مريحة وآمنة لابد من معرفة مدى تجاوزه للمعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في تقييم مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية لأي دولة ومن أهمها:¹

¹ - International Monetary Fund, Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability, 2000, Retrieved from: <http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.html>

- مدى تغطية الاحتياطات للمستوردات بالأشهر: أي عدد أشهر الموالى من المستوردات من السلع والخدمات، علما أن الحد الأمثل يبلغ ثلاثة شهور على الأقل.

- نسبة الاحتياطات إلى عرض النقد مقارنة بحد أمثل لا يقل عن 20 %.

- نسبة الاحتياطات إلى الدين الخارجي قصير الأجل مقارنة بحد أمثل أدناه 150 %.

- الاحتياطات تغطي على الأقل ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

1.2.2. مدى تغطية الاحتياطات للمستوردات بالأشهر

يوضح الجدول الموالى المعطيات الخاصة بمدى تغطية الاحتياطات

للمستوردات بالأشهر في الجزائر

الجدول (01): تغطية الاحتياطات من الصرف للمستوردات بالأشهر في الجزائر (1993-2009)

عدد الأشهر	حجم الاحتياطات (مليار دولار)	السنة
1.9	1.5	1993
2.9	2.6	1994
2.1	2.1	1995
4.5	4.2	1996
9.4	8	1997
7.6	6.8	1998
4.6	4.4	1999
12	11.9	2000
14.9	18	2001
17	23.1	2002
18.1	32.9	2003
19	43.1	2004
26.5	56.2	2005
28	77.8	2006
27.4	110.2	2007
35.2	143.1	2008
36.4	148.9	2009

المصدر: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر.

من معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن احتياطات الجزائر وابتداء من عام 1996 بدأت تتجاوز الحد الأمثل المقدر بـ 3 أشهر على الأقل حيث بلغت عام 2000 ما مقداره 12 شهرا من الاستيراد، ثم مستوى قياسي بـ 36.4 شهر (أي حوالي 3 سنوات) عام 2009، وهو ما يعكس المستوى المريح والأمن لهذه الاحتياطات إذا ما قورنت بالحد الأمثل.

2.2.2. نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود.

يمكن توضيح تطور هذا المؤشر بالنسبة للجزائر في الجدول الموالي:

الجدول (02): تطور النسبة (الاحتياطات/عرض النقود) في الجزائر للفترة (1993-2009)

السنوات	الاحتياطات (مليار دولار)(1)	عرض النقود M2 (مليار دج)(2)	سعر الصرف (دج/دولار) متوسط الفترة (3)	عرض النقود M2 مليار دولار (4)	النسبة (4)/(1)
1993	1.5	625.2	23.36	26.76	0.05
1994	2.6	723.5	35.09	20.61	0.12
1995	2.1	799.5	47.68	16.76	0.12
1996	4.2	915.1	54.77	16.76	0.25
1997	8	1081.5	57.73	18.73	0.42
1998	6.8	1287.9	58.74	21.92	0.31
1999	4.4	1789.4	66.5	26.9	0.16
2000	11.9	2025.1	75.3	26.89	0.44
2001	18	2475.2	77.2	32.06	0.56
2002	23.1	2905.8	79.7	36.45	0.63
2003	32.9	3357.9	77.4	43.38	0.75
2004	43.1	3742.5	72.1	51.9	0.83
2005	56.2	4142.4	73.4	56.43	0.99
2006	77.8	4933.7	73.7	66.94	1.16
2007	110.2	5994.6	69.2	86.62	1.27
2008	143.1	6955.9	64.6	107.67	1.32
2009	148.9	7173.1	72.5	98.93	1.50

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المؤشر (الاحتياطيات / M2) قد عرفت تطورا متواصلا، حيث انتقلت من 5% عام 1993 لتتعدى 100% عام 2006 ثم لتستقر عند 150% عام 2009. وهو ما يعني أن قيمة هذا المؤشر تجاوزت بكثير الحد الأمثل الذي وضعته المعايير الدولية وهي ألا يقل عن 20%.

3.2.2. مؤشر نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي القصير

الجدول (03): تطور مؤشر نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي القصير للجزائر (1996-2009)

السنوات	الاحتياطيات (مليار دولار أمريكي) (1)	الدين الخارجي القصير (مليار دولار أمريكي) (2)	النسبة (2/1)
1996	4.2	0.328	12.8
1997	8	0.162	49.38
1998	6.8	0.186	36.55
1999	4.4	0.195	22.56
2000	11.9	0.222	53.60
2001	18	0.199	90.45
2002	23.1	0.108	213.88
2003	32.9	0.146	225.34
2004	43.1	0.410	105.12
2005	56.2	0.707	79.49
2006	77.8	0.550	141.45
2007	110.2	0.717	153.7
2008	143.1	1.304	109.73
2009	148.9	1.492	99.8

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن هذا المؤشر في تطور مستمر، فإذا كان حده الأمثل وفق المقاييس الدولية هو 150%، فإنه في حالة الجزائر قد تجاوز هذا الحد بكثير، فقد بلغ سنة 1996 ما مقداره 1280%، ثم ليسجل عام 2003 ما مقداره 22534% وهي أعلى نسبة ملاحظة خلال الفترة المدروسة وليستقر مع نهاية 2009 في حدود 9980%. وعليه فاحتياطيات الجزائر وفقا لهذا المؤشر كافية وتسمح بتغطية كل ديونها الخارجية القصيرة ما يعني أنها تتوفر على هامش أمان وملاءة مالية خارجية جد معتبرة.

4.2.2. مؤشر تغطية الاحتياطات لودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي

تجدر الإشارة هنا إلى أنه نظر الغياب البيانات الرسمية المتعلقة بودائع غير المقيمين بالعملة الصعبة لدى الجهاز المصرفي في الجزائر فإنه لا يمكن احتساب قيمة هذا المؤشر.

وكخلاصة لما سبق ذكره يمكن الجزم بأن المستويات الحالية لاحتياطات النقد الأجنبي في الجزائر كافية ومريحة وآمنة كونها تتجاوز المعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في تقييم مدى كفاية الاحتياطات، وبالتالي فإن هذا الوضع من شأنه أن يساعد الجزائر في تعزيز قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات الخارجية. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو مدى حسن إدارة هذه الاحتياطات بما يسمح بتحقيق الأمن الاقتصادي الوطني للبلاد في ظل مختلف الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي من حين لآخر. وهو ما سنحاول الإجابة عليه في المحور الموالي.

3. واقع إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

يتناول هذا المحور استعراض البعض المعلومات المتاحة حول كيفية توظيف احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر، ثم يتطرق بعد ذلك إلى مدى تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وأخيرا يقدم تقييما عاما لسياسة إدارة هذه الاحتياطات.

1.3. عرض بعض المعطيات المتعلقة بتوظيف احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

سنحاول في النقاط الموالية أن نقدم بعض المعطيات -على قلتها- حول سياسة توظيف الاحتياطات في الجزائر وذلك بالاعتماد على بعض المعلومات المقدمة من قبل محافظ بنك الجزائر كما يلي:¹

- فيما يخص المبادئ التي تحكم إدارة هذه الاحتياطات: ينتهج بنك الجزائر التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية بتبني مبادئ الأمن والسيولة والمردودية. فمبدأ الأمن يقتضي الحفاظ على قيمة رأس المال من خلال العمل على التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول وهذا بتشكيل محفظة متنوعة الأصول وذات النوعية الرفيعة مع تطبيق الممارسات الملائمة لتخفيف المخاطر؛ أما مبدأ الحفاظ على مستوى عال من السيولة فيكون عبر توظيف الاحتياطات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون خطر فقدان القيمة، وذلك طبعا مع السعي للحصول على المردود الأمثل مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن والسيولة.

-في ما يخص مجالات توظيف هذه الاحتياطات فتشمل: البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية مثل: بنك التسويات الدولية، والبنوك التجارية ذات التصنيف الجيد في ما يخص الملاءة والقرض، وأيضا شراء السندات الحكومية.

- في ما يخص أماكن التوظيف: فان حوالي 98% من هذه التوظيفات موزعة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

¹ - محمد لكصاسي، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة

2011"، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 2011/10/16. متاح على موقع بنك الجزائر

.www.bank of algeria.dz

-بالنسبة لعملات توظيف هذه الاحتياطات فقد كانت عام 2010 كما يلي: 47.96% بالدولار الأمريكي، 41.38% باليورو.

-خلال الفترة << (2007/2004) كانت أغلب الاحتياطات موظفة في شكل سندات الخزينة (القيم التي تصدرها الدول) وقد اقترنت هذه الفترة مع ارتفاع معدلات الفائدة العالمية. وتدر هذه السندات عائدا سنويا متوسطا ثابتا بلغ عام 2010 معدل 3%.

- بعد الانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، قام بنك الجزائر بإرساء إطار مؤسسي لإدارة الاحتياطات يقوم على تبني نهج حذرا في إدارتها وذلك من أجل الحفاظ على الرأس مال المستثمر ضد أي انخفاض في قيمة العملة، كما فرضت مخاطر القروض على بنك الجزائر تقليص الإيداعات لدى البنوك الدولية إلى 1.75% من المبلغ الإجمالي للاحتياطات بعدما كانت سابقا في حدود 20%. وتتدرج هذه السياسة ضمن مبدأ التنوع الذي انطلق عام 2004 بهدف تأمين الاحتياطات ضد الصدمات الخارجية، وكذلك تدنية مخاطر الخسائر في القيمة السوقية للأصول عبر الحفاظ على محفظة مالية متنوعة تتميز بمستوى عالي من السيولة مع أصول قابلة لإعادة البيع في كل الأوقات وذلك في إطار تعظيم العائد المتوقع من توظيفها.

-حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2010 فإن توظيفات احتياطات النقد الأجنبي في الخارج قد حققت عائدا مقداره 4.6 مليار دولار عام 2010 مقابل 4.74 مليار دولار عام 2009، و 5.13 مليار دولار عام 2008 و 3.81 مليار دولار عام 2007 و 2.42 مليار دولار عام 2006.¹

¹ - Banque d'Algérie, "Rapport 2010: évolution économique et monétaire en Algérie", Juillet 2011, p.43.

2.3. احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

بحسب صندوق النقد الدولي فقد حقق الاقتصاد الجزائري أداء قويا خلال العشر سنوات الماضية، نظرا لاقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة. حيث تمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي وتضخم محدود وتخفيض حاد في الدين العمومي والخارجي، إضافة إلى تحويل قدر كبير من الاحتياطات الخارجية وموارد الميزانية العامة إلى صندوق ضبط الإيرادات، مما ساعد على حماية الجزائر من انخفاض أسعار النفط عام 2009 وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية.¹ ومن جانبه يرى محافظ بنك الجزائر بأن سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي قد أثبتت فعاليتها نظرا لعدم تأثر توظيفات الجزائر خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008.² ووفقا لبعض الخبراء الاقتصاديين الجزائريين فإن خصوصيات الاقتصاد الجزائري جعلته بعيدا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية وذلك للأسباب التالية:³

أ/الملاءة المالية الخارجية الجيدة

إن احتياطات النقد الأجنبي المتراكمة نتيجة الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات منذ العام 2001 قد مكن الجزائر من التوفر على إمكانيات مالية هامة تم استخدامها في جزء منها للتسديد المسبق لديونها الخارجية عام

¹ - جويل توهاس برناتيه، "الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل"، النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، 26 جانفي 2011، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2011/INT012611Aa.pdf>

² - محمد لكصاسي، المرجع السابق.

³ أنظر في هذا الشأن:

-l'analyse de Mr. le Professeur: Hocine BEN ISSAD, et de Mr. le Professeur: Abdellatif BENACHENHOU, sur l'impact de la crise financière mondiale sur l'Algérie, La Tribune, 06/12/2008.

-l'entretien de Mr. le Professeur: Hocine BEN ISSAD au quotidien ELWATTAN du 5 décembre 2008.

2005، كما ساعدها على مواجهة صدمات انهيار أسعار النفط عقب الأزمة المالية العالمية. فالاحتياطات البالغة عام 2008 ما مقداره 135 مليار دولار تسمح للجزائر بالحفاظ على ملاءتها الخارجية إلى غاية عام 2015.

ب/ ضعف انفتاح وارتباط النظام المالي الجزائري الأنظمة المالية العالمية

لقد انتشرت عدوى الأزمة المالية العالمية سريعا نتيجة تداول أدوات مالية ملوثة (مسمومة) بين مختلف البنوك الدولية بفعل آلية "التوريق"^{*}، حيث أن ميزانيات البنوك أصبحت تضم أصولا مسمومة بمبالغ ضخمة، أدى عدم القدرة على تحصيلها إلى إفلاسها وانهيارها. وبالنسبة للنظام البنكي الجزائري فقد كان في منأى عن هذه التداعيات نتيجة لمحدودية علاقاته المالية والمصرفية خاصة مع بنوك البلدان المتضررة من الأزمة وأيضا لكون نشاطه داخليا أكثر منه خارجيا. كما أنه نظام تقليدي يتعامل بأدوات مالية تقليدية ويسيطر عليه القطاع العام ويتميز بتشديد شروط الإقراض وعدم التوسع في منح القروض، يضاف إلى ذلك ضعف عملية أتمت العمليات البنكية والانفتاح على المعاملات المالية الحديثة في الأسواق المالية الدولية.

ج/ عدم تأثر احتياطات النقد الأجنبي الموظفة بالخارج

توظيف الاحتياطات غالبا ما يكون على شكل ودائع بنكية مدرة للفوائد في بنوك دولية، أو من خلال شراء سندات الخزنة الأمريكية أو الفرنسية مقابل فوائد سنوية. وعليه إذا لم يتأثر بنك الإيداع بالإفلاس فإن هذه الودائع غير

* - يعرف التوريق على أنه إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو سندات، مما يعطي للذائن فرصة لترويج قروضه المستحقة اتجاه مدينه بعد تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول. وعليه يسمح التوريق للبنك بالتخلص من مخاطر القرض من خلال تحويله إلى المستثمرين في مختلف البورصات العالمية. للاطلاع بشكل موسع راجع:

بن رجم محمد خميسي، "التوريق ووقعه على الأزمات المالية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص. 54 وما بعدها.

معرضة لخطر عدم التسديد، أما إذا استثمرت في شراء سندات الخزنة الأمريكية مثلا فهذه الأخيرة مضمونة الإرجاع لأن الدولة الأمريكية هي الضامن. وبالنسبة للجزائر فإن أغلب توظيفاتها لاحتياطياتها -حسب تصريحات المسؤولين- قد تركز في شراء سندات الخزينة الأمريكية ما جعلها بعيدة عن خطر عدم التسديد، ويبقى الخطر الوحيد الذي تواجهه هذه الاحتياطيات هو تقلب أسعار صرف العملات الموظفة بها، وللتقليل من هذا الخطر يقوم البنك المركزي باعتماد مبدأ التنوع حيث يوظفها في أنحاء مختلفة من العالم وبعملة مختلفة.

د/عدم وجود خطر العجز في الميزانية العامة للدولة

استحدثت الجزائر في عام 2001 صندوق ضبط الإيرادات الذي تسجل فيه فوائض الجباية البترولية المحصلة عن تلك المقدرة في قانون المالية، وقد أدى الارتفاع المتواصل والقياسي في أسعار البترول في العشرية الأخيرة إلى تسجيل فوائض هامة في هذا الصندوق بلغت 4200 مليار دينار جزائري عام 2008، وهو ما يسمح للجزائر بضمان التوازن في ميزانيتها العامة في السنوات اللاحقة وبالتالي ضمان مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية المدرجة في الميزانية دون مخاوف من انعكاسات انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية أو حتى انهيارها إلى مادون السعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية في الجزائر والمحدد ب 37 دولار للبرميل.

ه./عدم إنشاء الحكومة لصناديق سيادية

قامت العديد من الدول النفطية التي تراكمت لديها احتياطات جد هامة من النقد الأجنبي نتيجة الارتفاع المتواصل لسعر البترول، والتي لم تكن لها القدرة على استيعاب هذه الفوائض المالية محليا من جهة، وتفكيرها في مرحلة "ما بعد النفط" من جهة أخرى، بإنشاء ما يعرف "بالصناديق السيادية" بغرض استثمار هذه الفوائض المالية النفطية عن طريق شراء أسهم في بعض المؤسسات العالمية مثلا، وذلك بهدف الحصول على أرباح أو الاستفادة من

فائض القيمة الناتج عن ارتفاع سعر هذه الأسهم في البورصات. ولكن بفعل تداعيات الأزمة المالية انهارت أسهم العديد من الشركات العالمية وتكدبت هذه الصناديق خسائر فادحة. وبالنسبة للجزائر فان عدم توفرها على هكذا صناديق جعلها بعيدة عن مثل هذه التداعيات.

3.3. تقييم سياسة إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

باعتقادنا فان سياسة إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر تعاني من

بعض النقائص نلخصها في ما يلي:

- غياب الشفافية والإفصاح في تسيير هذه الاحتياطات نظرا لعدم وجود بيانات وتقارير سنوية أو نصف سنوية عن كيفية تسييرها وأماكن توظيفها، والخسائر التي تتعرض لها، على الرغم من أن قانون النقد والقرض في الجزائر يمنح مجلس النقد والقرض مسؤولية إدارة هذه الاحتياطات¹.

- أن مبدأ التنويع المعتمد في إدارة هذه الاحتياطات موجود فقط على مستوى عملات التوظيف، ولكن طرق التوظيف تبرز سيطرة سندات الخزينة التي تصدرها الدول، يضاف إلى ذلك غياب فكرة إنشاء صناديق سيادية لشراء أسهم شركات أجنبية أو شراء شركات أجنبية بهدف الحصول على التكنولوجيا الضرورية لإرساء قاعدة صناعية وطنية، وهو ما يعكس غياب الرؤية الإستراتيجية الطويلة الأجل (الاتجاه الجديد: من السيولة إلى العائد) في إدارة هذه الاحتياطات والتركيز فقط على المنافع والمكاسب اللحظية (أو الرؤية قصيرة الأجل) من خلال التركيز فقط على مبدأي "السيولة والأمان".

¹ - أنظر المادة 62 من الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المؤرخ

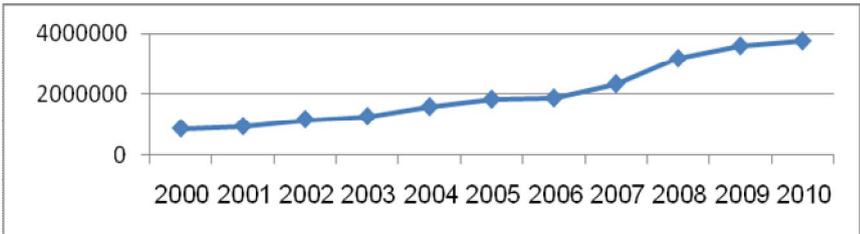
في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، سبتمبر

- غياب البيانات والمعلومات حول احتياطي البلد من الذهب مثل: نسبته من إجمالي الاحتياطات ومكان توظيفه والعوائد المحققة عليه وعمليات الشراء التي تتم عليه سواء من صندوق النقد الدولي أو من بلدان أخرى.

- عدم توفر معلومات حول كيفية رسم سياسة استثمار هذه الاحتياطات ومعايير اختيار تركيبة العملات، وكذا مدى اعتماد التقنيات الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر المرتبطة بتوظيفاتها كإدارة مخاطر القرض ومخاطر السوق (خطر العملات، وخطر أسعار الفائدة) وخطر السيولة والخطر التشغيلي ونظام الرقابة، وعدم السعي للحصول على شهادة الايزو ISO في مجال إدارة هذه الاحتياطات لاسيما معيار ISO 27001.

- إن كثرة مستوردات الجزائر التي تجاوزت 40مليار دولار خلال الفترة (2010/2009)، ونموها المفرط بمعدل وصل إلى 300 بالمائة خلال الفترة (2009/2004) كما يوضحه الشكل أدناه يعتبر عاملا مساعدا على استنزاف العملة الصعبة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات. فالدولة تقوم بإدخال العملة الصعبة إلى البلاد عن طريق مبيعات المحروقات فقط، بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد. بالإضافة إلى أنه لا توجد فلسفة اقتصادية واضحة تجعل الإيرادات المالية للاقتصاد الجزائري متنوعة وليس من مورد أحادي فقط بسبب البيئة الجزائرية غير جاذبة للاستثمار الأجنبي ولدخول العملات الصعبة.

الشكل (03): تطور الواردات في الجزائر (2000-2010) الوحدة: مليون دج



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

خاتمة وتوصيات

في نهاية هذا البحث ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد السلطات في الوصول إلى تبني السياسات السليمة في إدارة هذه الاحتياطات باعتبارها ضرورة لتعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها المساهمة في الاستقرار والشفافية والحد من مواطن الضعف الخارجية ومن هذه التوصيات ما يلي:

- في ظل عدم وجود مصلحة مكلفة بتسيير احتياطات النقد الأجنبي في الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر نقترح إنشاء مصلحة تكون مثلا تحت تسمية دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية تكون وظيفتها رسم السياسات الاستثمارية الملائمة لهذا الادخار العمومي وفق أفضل الممارسات الدولية، مع ضرورة توافق نظام معلومات الأمان والتسيير لهذه المصلحة مع متطلبات معيار ISO 27001.

- العمل على دعم إجراءات بنك الجزائر في توفير احتياطات أجنبية متنوعة والتقليل من الاعتماد على الدولار كعملة احتياط رئيسية، والسعي لتشكيل سلة عملات تحتوي على العملات الأجنبية القوية كالبيورو والين بالإضافة إلى الذهب وذلك للحد من التقلبات في قيمة الاحتياطي لدى البنك المركزي جراء تذبذب سعر الدولار مقابل العملات الدولية الأخرى.

- من الضروري وضع حد أدنى وآخر أعلى للاحتياطات الدولية وأن يكونا معلومين، مع بيان آلية احترام تلك الحدود وأيضا متى وكيف وأين تستخدم الاحتياطات الدولية وما علاقة ذلك بعجز أو فائض ميزان المدفوعات وما هي وظيفتها الإنقاذية عند تعرض موارد النفط إلى انخفاض كبير أو ما هو أسوأ من ذلك.

-تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية: وذلك بإعلام الجمهور بكل ما يتعلق بتسيير هذه الاحتياطات من خلال دوريات ومنشورات وتقارير سنوية أو نصف سنوية. كما أن الانضمام إلى النظام الخاص لنشر البيانات¹ (SDDS)* لصندوق النقد الدولي والنموذج المرتبط به عن بيانات الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية والتي يمكن الاطلاع عليها شهريا يساهم في تعزيز هذه الشفافية؛

-ضرورة إدارة الاحتياطات الرسمية وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة احتياجات الاقتصاد؛

-التفكير في أفضل البدائل والسبل والوسائل الاستثمارية لتحويل الثروة البترولية إلى ثروة رأسمالية منتجة ومتجددة على سطح الأرض تتجاوز عائداتها الإنتاجية قيمة النفط المستخرج. وفي هذا الإطار تبرز أهمية استخدام احتياطي النقد الأجنبي في تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الجزائري، فرغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين البنية التحتية من خلال برامج الاستثمارات العمومية والتوسع في إتاحة الخدمات العمومية وزيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض... لكن تبقى صادراتها الأقل تنوعا في العالم مقارنة بغيرها من البلدان المنتجة للنفط.

¹ للاطلاع بشكل أوسع حول هذا الموضوع راجع: أن ي كيستر، "تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد2، المجلد 37، جوان2000.

*SDDS =Special Data Dissemination standards.

قائمة المراجع

- صندوق النقد الدولي، "المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي"، واشنطن، سبتمبر 2001. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<https://www.imf.org/external/np/mae/ferm/ara/guidea.pdf>
- مظهر محمد صالح، "مهام إدارة الاحتياطي الرسمي النقدي الأجنبي وضمان الأمن الاقتصادي الوطني"، حزيران 2009. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=66703>
- سنان محمد رضا الشبيبي، "احتياطي العملة الأجنبية: أهميته وبعض نتائج الاقتطاع منه"، جريدة المدى، عدد 2694، الصادرة بتاريخ 2013/1/7. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.almadapaper.net/>
- Reserve Bank of India, "Half Yearly Report on Management of Foreign Exchange Reserves April – September". Department of External Investments and Operations Central Office Mumbai, 2009.p. Retrieved from:
<http://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Publications/PDFs/HRS250311F.pdf>
- International Monetary Fund, Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability, 2000, Retrieved from
<http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.html>
- محمد لكصاسي، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011"، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 2011/10/16. متاحة على الموقع بنك الجزائر www.bankofalgeria.dz.
- بن رجم محمد خميسي، "التوريق ووقعه على الأزمات المالية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
- Banque d'Algérie, "Rapport 2010: évolution économique et monétaire en Algérie", Juillet 2011.
- l'analyse de Mr. le Professeur: Hocine Benissad, et de Mr. le Professeur: Abdellatif benachou sur l'impact de la crise financière mondiale sur l'Algérie, *La Tribune*, 06/12/2008.
- l'entretien de Mr. le Professeur: Hocine Benissad au quotidien « ELWATTAN » du 5 décembre 2008.
- الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقروض، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، سبتمبر 2010.
- آن ي كيستر، "تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، المجلد 37، جوان 2000.
- جويل توهاس برناتيه، "الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل"، النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، 26 جانفي 2011. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2011/INT012611Aa.pdf>

العوائد النقدية وغير النقدية للاستثمار في التعليم

د. فيصل بوطيبة¹

ملخص:

يترتب عن الاستثمار في التعليم جملة من العوائد المتباينة سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات. وفي هذا الصدد، يُميز الباحثون في اقتصاديات التعليم ما بين العوائد النقدية وغير النقدية. فيما يخص الشكل الأول من تلك العوائد، يسهم التعليم عملياً في رفع مستوى الأجور ومعدلات النمو الاقتصادي. أما فيما يخص الشكل الآخر منها، يُحسّن التعليم من أوضاع الأفراد الحياتية من خلال مثلاً تقليص كل من معدلات الخصوبة، وفيات الأطفال ومعدلات الجريمة. كما أنه يُعزز رأس المال الاجتماعي والسلوكيات المدنية وغير ذلك من العوائد. إن الهدف المتوخى من هذه الورقة هو إلقاء الضوء على الدور الاقتصادي للتعليم متمثلاً في جملة العوائد المترتبة عن الاستثمار فيه.

الكلمات المفتاحية: التعليم، رأس المال البشري، الاستثمار، العوائد النقدية وغير النقدية.

Abstract:

Investment in education yields various kinds of returns either for individuals or for the society as a whole. In fact, economists of education distinguish between monetary and non-monetary returns. The former refers to rising wages and spurring economic growth while the latter refers to improving human well-being such as reducing fertility rates, infant mortality and crime rates. Furthermore, education contributes to strengthening social capital and civic behaviors and so on. The purpose of this paper is to shed light on the economic role of education which is the sum of these returns to investing in education.

¹ - أستاذ محاضر، جامعة سعيدة.

مقدمة:

خلال العقود القليلة الماضية، تغيرت كثيراً نظرة الاقتصاديين إلى التعليم. فبعدما كان يُنظر إليه كونه خدمة استهلاكية تقدمها الحكومات للأفراد قصد إشباع حاجة خاصة فقط، اتضح لاحقاً -وبالدلائل العلمية والعملية- أن التعليم يُعد بحق استثمار في رأس المال البشري يتطلب تكاليف مختلفة ويدر مقابل ذلك عديداً من العوائد النقدية وغير النقدية على الأفراد وعلى المجتمع ككل. وقد بات هذا التفكير هو السائد في منطوق الأكاديميين وصانعي القرار اليوم.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلقاء بعض الضوء على أبعاد الموضوع وذلك من خلال رصد جانب من الدراسات الدولية التي تؤكد على الأهمية القصوى للاستثمار في التعليم بهدف تحقيق تلك العوائد النقدية وغير النقدية.

أولاً: العوائد النقدية من التعليم

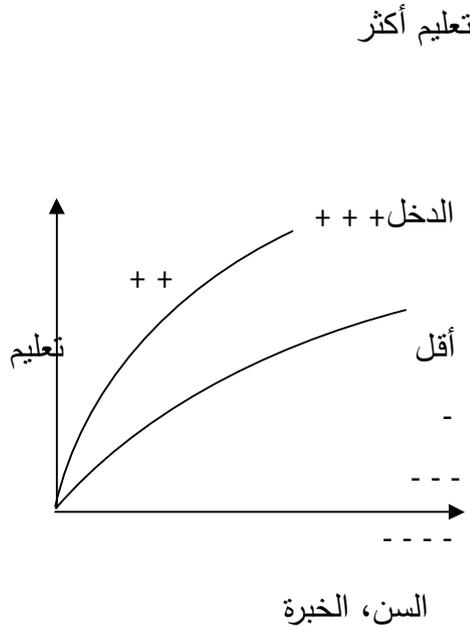
يعد سوق العمل القناة الرئيسية التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي، تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثمة التقليل من ظاهرة الفقر. فالتعليم باعتباره استثمار في رأس المال البشري يعمل على تنمية مهارات ومعارف الأفراد، ومن ثمة تحسين إنتاجيتهم في سوق العمل. وطبعاً فإنه سيكون لهذا الاستثمار عوائد مالية على الأفراد كما على المجتمع.

إن تحقيق العائد الخاص الذي يتمثل في ما يحصل عليه الفرد من أجر إنما هو ترجمة عملية لاعتبار الفرد غاية التنمية بينما تحقيق عائد اجتماعي ممثلاً أساساً في النمو الاقتصادي هو ترجمة أخرى لاعتبار الفرد وسيلة لها.

1. العائد الخاص من التعليم:

يوضح الشكل أدناه وجود علاقة إيجابية ما بين مستوى تعلم الأفراد وأجورهم حيث أن كل سنة دراسة إضافية يقابلها زيادة في الأجر. هذه النتيجة التي تعبر عن جوهر الاستثمار في الرأسمال البشري تتضمن مقارنة ما بين تعليم أقل والأجر في الحاضر مقابل تعليم أكثر والأجر في المستقبل. وهي نتيجة تنطبق على كل بلد يتوفر على إحصائيات عن سلاسل الدخل-عمر.

الشكل 1: علاقة التعليم بالدخل عبر الزمن



Source: George Psacharopoulos, “returns to investment in education: A further update”, policy research working paper 2881, World Bank, 2002 , p 100.

2. العائد الاجتماعي من التعليم:

إن ربحية الاستثمار البشري لا تنحصر فقط في زيادة الدخل الفردي. فقد بينت الدراسات وجود علاقة مباشرة ما بين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي. ففي إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) عن هذه العلاقة في أعضاء المنظمة تبين أن التعليم الثانوي قد ساهم ما بين 1960 و1985 بزيادة قدرها 0.6% في إنتاجية البلدان الأعضاء. كما قدر البنك العالمي معدل الربحية الاجتماعية للتعليم العالي بأكثر من 10% سنويا ما بين 1960 و1995 في منطقة (OECD). وهو ما يعني أن الاستثمار البشري له ربحية لكامل الاقتصاد وليس لأولئك المنفعين منه بشكل مباشر.¹

إن نمو رأس المال البشري يعد في ذات الوقت شرطا ونتيجة للنمو الاقتصادي.² ذلك أن نمو رأس المال البشري سيزيد من الناتج الحدي لرأس المال المادي وبالتالي تراكم رأس المال المادي، والنتيجة زيادة الناتج output بشكل مباشر وغير مباشر.

بالمقابل، يؤدي نمو رأس المال المادي إلى زيادة الناتج الحدي لرأس المال البشري ومن ثمة زيادة الطلب على رأس المال المادي بشكل أكبر مقارنة بالعمالة غير الماهرة unskilled labour، وذلك في حال ما كان رأس المال البشري مكتملا لرأس المال المادي بدلا عن هذه العمالة. هذا ويمكن التمييز بين اتجاهين في أدبيات علاقة التعليم بالنمو: النظرية النيوكلاسيكية المستندة على نموذج Solow ونظرية النمو الداخلي Endogenous growth التي تطورت خلال العقدين المنصرمين. وبينما لا ترى النظرية الأولى دورا مباشرا للتعليم -

¹-Tom Healy, "investir dans le capital humain", In: L'observateur de l'OCDE, N 212, juin juillet 1998, p 32.

²-Jacob Mincer, Human Capital and economic growth, NBER, working paper 803, 1981, p 16.

باعتباره عاملا يتحدد خارجيا - فإن النظرية الثانية قد ركزت على إقحامه في نماذجها الرياضية معتبرة إياه واحدا من عوامل الإنتاج. والتعليم وفقا لهذه النظرية يؤثر على النمو من خلال قناتين هما:¹

أولا، إن رأس المال البشري مدمج ظاهريا كمدخل input في دالة الإنتاج، وذلك من خلال نمذجة خيارات الاستثمار التعليمي الفردية وكذا من خلال الأثر الخارجي لرأس المال البشري.

ثانيا، إن العوامل المسببة للنمو الداخلي (تحديدا التقدم التقني) مرتبطة بشكل واضح بمخزون رأس المال البشري، وذلك إما بافتراض أن رأس المال البشري ينتج مباشرة التكنولوجيا أو المعرفة الجديدة وأنه مدخل أساسي في قطاع البحث والتطوير (R&D) الذي يبتكر تكنولوجيا أو معرفة جديدة.

3. التعليم وتوزيع الدخل:

وكما أن للتعليم علاقة بالدخل فطبيعي أن تكون له صلة مباشرة بتوزيع الدخل. والواقع انه في عديد من البلدان النامية والفقيرة يعمل النظام التعليمي على تعميق التفاوت في الأجور بدلا من تقليصه. ذلك أن ارتفاع تكاليف التمدرس خاصة في التعليم الثانوي والعالي يحول دون استمرار أبناء الفقراء في الدراسة. ويمكن تفسير هذه اللامساواة في توفير الخدمة التعليمية بناء على سببين أساسيين:²

أولا، التكلفة الخاصة للتعليم الابتدائي - وبالأخص تكلفة الفرصة لعمل أطفال الأسر الفقيرة - تكون أعلى للتلاميذ الفقراء مقارنة بنظرائهم الأغنياء.

¹ - Barbara Siansi et al, The returns to education: A Review of the macro-economic literature, centre for the economics of education, London, 2000, p 5.

² - Alia Ahmad, " inequality in the access to education and poverty in Bangladesh", Poverty conference, Stockholm, 2001, p 1.

ثانياً، الفوائد المتوقعة من التعليم الابتدائي تكون متدنية للتلاميذ الفقراء مقارنة بنظائرهم، خلافاً للحالة الأولى.

إن ارتفاع التكلفة من جهة وتدني الفوائد من جهة أخرى يجعل العائد من التعليم متدنياً للفقير، والنتيجة غالباً هي مغادرة مقاعد الدراسة في مراحل مبكرة (drop out).

ويؤكد هذا الاستنتاج إحدى الدراسات الحديثة في واحدة من أفقر بلدان العالم، البنغلاداش حيث خلص Alia Ahmed في دراسة له أن التفاوت في الالتحاق بالتعليم الثانوي يعد السبب الرئيس لتفشي الفقر في البنغلاداش.¹ ذلك أن ارتفاع تكلفة التعليم الثانوي - سواء المباشرة أو تكلفة الفرصة - يضطر الأسر الفقيرة لسحب أبنائهم من المدارس.

بناءً على ما سبق، من الضرورة بمكان مراجعة السياسة التعليمية لجعل التعليم - الذي يعد حقاً جوهرياً للجميع - متاحاً من الابتدائي إلى الجامعة، لأن ذلك سيعمل على تحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثم تقليص مستوى التفاوت. فقد أوضحت بعض الدراسات بناءً على بيانات مقطعية لـ 49 بلداً للفترة 1960 - 1990 أن زيادة عدد الملتحقين بالمدارس والمزيد من العدالة في توزيع الخدمات التعليمية يساهم بشكل واضح في توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.² وقد أشارت نتائج الدراسة هذه - التي خصت عينة من البلدان النامية - إلى أن زيادة قدرها درجة واحدة في الانحراف المعياري في الملتحقين بالتعليم (مؤشر العدالة التوزيعية للتعليم) تسهم في خفض معامل جيني بـ (0.03). كما أوضحت النتائج أنه بإدخال متغير الإنفاق الاجتماعي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في معادلة الانحدار فإنه من شأن ذلك أن يخفض قيمة معامل جيني

¹ - Idem.

² - أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية والرأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص ص

ب(0.2). ويمكن أن تعمل سياسة الإنفاق الاجتماعي على التأثير على التعليم والتوزيع من خلال آليتين؛ الأولى أن هذا الإنفاق يتضمن تحويلات مباشرة للفقراء والثانية أن هذا الإنفاق يحفز الفقراء على استهلاك الخدمة التعليمية وبالتالي يسهم في تعزيز الرأسمال البشري.

وفي هذا الإطار يؤكد بعض الاقتصاديين على أهمية المشاركة السياسية في سياق عدالة التوزيع بناء على نظرية Sen في التنمية، التي قوامها توسيع الحريات، إذ أن حرية الممارسة السياسية تعزز من حرية التعليم وذلك بضمانه كحق جوهرى لجميع البشر. فقد "طور Bourguignon و Verdier (1997) نموذجا للنمو لاستكشاف ما يترتب على جعل النظام السياسي متغيرا يتحدد داخل النموذج. هذا وقد تمت صياغة النموذج لهذا الغرض بافتراض أن المشاركة السياسية تعتمد كدالة سلوكية على مستوى التعليم للفرد، وان هناك تكلفة ثابتة للاستثمار في التعليم يصعب على الفقراء مقابلتها في ظل غياب تحويلات من الشرائح الغنية المشاركة في العملية السياسية... ويوضح تحليل هذه الأنماط التوازنية لمستويات وسيطة لدخل الفرد ودرجة عدم عدالة التوزيع الابتدائية أن هناك ما يؤكد وجود منحنى kuznets حيث تم استنباط مرحلتين لنمو الاقتصاد؛ في المرحلة الأولى سيكون هناك استثمار محدود في رأس المال البشري ومشاركة سياسية محدودة دون أن تكون هناك تحويلات داخلية من الشرائح الغنية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عدم عدالة توزيع الدخل الصافي في المجتمع (بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب). وفي المرحلة التالية يتمكن كل الأفراد من مراكمة رأس المال البشري ويشترون في الحياة السياسية، حيث تتمكن الأغلبية من تشريع تحويلات الدخل من الأغنياء للفقراء، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع."¹

¹ - علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت، ص 14.

ثانياً: العوائد غير النقدية من التعليم

فضلا على دور التعليم في تحقيق الأهداف الاقتصادية - ممثلة في العوائد النقدية monetary returns - فان للتعليم دور حاسم أيضا في تحقيق بقية الأهداف والتي تعبر في واقع الأمر عن الوجه الآخر للتنمية الإنسانية. ويصطلح الباحثون على تلك الاهداف بالعوائد غير السوقية أو غير النقدية للتعليم (Non market /Non monetary returns) وهي كل ما يعود على الفرد والمجتمع من مزايا عدا الاقتصادية منها جراء الاستثمار في التعليم.

إن التركيز على الجانب الاقتصادي في العملية التنموية وإهمال جانب أو جوانب أخرى إنما هو انتقاص من حقوق الأفراد، ومن ثمة فهو تشويه وتعطيل للتنمية مهما تحقق من مكاسب مادية. وفي هذا الصدد، تستطيع السياسة التعليمية أن تخلق توازنا وتكاملا ما بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها.

1. التعليم والصحة:

لقد أجريت عديد من الدراسات عن أثر التعليم على حياة الفرد والمجتمع. ومن ذلك أثره على صحة الأفراد، وحسب Feinstein (2002)، توجد ثلاث قنوات من خلالها يؤثر التعليم على الصحة:¹

أ.العوامل الاقتصادية: وذلك من خلال دخل وعمل الفرد؛ فارتفاع مستوى الدخل يحفز الأفراد للقيام بنشاطات صحية واستهلاك جيد من الأغذية. أيضا فارتفاع

¹ -Julie Owens, "A Review of the social and non-market returns to education", July 2004.

[www.elwa.ac.uk/doc_bin/Research%20Reports/social_returns_report_170105.pdf]

المستوى التعليمي يسمح للأفراد بامتهان وظائف ليس فيها إجهاد (less stressful).

ب. السلوك المتعلق بالصحة: مثل النظام الغذائي، التدخين، نمط استهلاك الكحول وغير ذلك. فقد توصل Wolfe & Zuvekas (1997) إلى أن الأفراد المتعلمين أقل الناس إدمانا على التدخين وأن المدخنين منهم أقل تدخيناً في اليوم.

ج. العوامل النفسية الاجتماعية: إذ أن الأفراد المتعلمين يتمتعون بثقة عالية في النفس ولهم مكانة اجتماعية مرموقة. وطبعاً فإن لذلك أثر على صحتهم كما أنهم أقل عرضة للأمراض النفسية والعقلية.

ويتعدى أثر التعليم على صحة الأفراد إلى صحة أسرهم كذلك. فكلما كان الأبوان -خاصة الأم- أكثر تعليماً انعكس ذلك إيجاباً على صحة أبنائهم.

بالإضافة لذلك، فإن تحسن صحة الأفراد سيكون له أثر جيد على التعليم. وفي دراسة لـ Emanuele Baldacci وآخرون (2005) فإن رأس المال الصحي يسهم في تراكم رأس المال التعليمي بمرونة تبلغ 1.3، وهذا يعني أن زيادة في رأس المال الصحة بمقدار 10٪ ترفع رأس المال التعليمي بـ 13٪. وبالتالي فإن أحوال الصحة الجيدة تساعد على تحقيق نتائج تعليمية أفضل إلى حد كبير في البلدان النامية.¹

2. التعليم والخصوبة:

تشير الدلائل العلمية والعملية إلى وجود دور إيجابي لتعليم المرأة على الخصوبة (Fertility) واستعمال موانع الحمل (Contraceptive use)؛ إذ ثمة علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة، مشاركتها في سوق العمل والخصوبة؛

¹ - إيمانويل بالداسي، "ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2005، ص 22.

فالتعليم يزيد من تكلفة الفرصة لوقت المرأة من خلال الأثر الإيجابي لفرص الحصول على دخل من سوق العمل. وكلما كان المستوى التعليمي مرتفعا كانت فرصها في العمل أكبر، ومن ثم فسيكون ذلك على حساب نشاطاتها غير السوقية -أي داخل المنزل، بما في ذلك تربية الأولاد. وعليه فالنتيجة هي الإقلال من الإنجاب.

في دراسة لـ Ainsworth وآخرون (1996) حول علاقة تعليم المرأة والإنجاب واستعمال موانع الحمل في 14 بلدا من إفريقيا جنوب الصحراء توصلت إلى ما يلي¹:

- تدني المستوى التعليمي للنساء في مرحلة الإنجاب من أقل من سنتين إلى ستة سنوات.
- للسنوات الأخيرة من التعليم الابتدائي علاقة سلبية بالخصوبة في نصف عدد البلدان تقريبا.
- للتعليم الثانوي أثر قوي وإيجابي على الخصوبة في كل البلدان.
- لتعليم المرأة أثر إيجابي على استعمال موانع الحمل بالنسبة لكل مراحل التعليم.
- هناك دور محدود لتعلم الزوج على استعمال موانع الحمل مقارنة بتعليم الزوجة بالنسبة لجميع الحالات، وكذا على الخصوبة بالنسبة لجل الحالات.

¹ - Martha Ainsworth et al, "The impact of women's schooling on fertility and contraceptive use: A Study of fourteen sub-Saharan African countries", In: World Bank economic review, Washington, January 1996, p 85.

- رغم تجانس أثر التعليم المذكور آنفا في هذه البلدان تقريبا إلا أنه يوجد تباين مقارنة بجهات أخرى من العالم. والسبب هو اختلاف في توجيه التعليم, أسواق العمل, برامج التخطيط الأسري وغير ذلك.

وفي ذات السياق، هناك من يحذر من فرضية وجود علاقة للتعليم بالخصوبة، وذلك استنادا للاعتبارات التالية:¹

أولاً، إذا كان توسيع فرص العمل هو القناة التي من خلالها يؤثر التعليم على الخصوبة، فانه من المهم تحديد المساهمة النسبية للاستثمار في النشاطات المهنية مقارنة بتوسيع فرص التعليم. فقد يكون للأموال المخصصة لتلك النشاطات أثر أكبر على الخصوبة وبشكل مباشر لوأن نفس الأموال كانت مخصصة لتوسيع التعليم.

ثانياً، إن فرضية علاقة "التعليم - سوق العمل - الخصوبة" تقضي بأن الاستثمار في تعليم المرأة قد يكون أقل فعالية في تقليص الخصوبة في المناطق الريفية حيث قليل من النساء يجدون عملاً حسب مستواهن التعليمي. وإذا كان تقليص الخصوبة من مزايا التعليم الاجتماعية، فانه يتعين معرفة كيف أن مثل هذا التغيير في السلوك يتأثر بالتعليم وكيف يتفاعل مع باقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية.

ثالثاً، لأن سوق العمل في الحضر يتميز بحدة المنافسة وظاهرة "المصفاة" فإنه يتعذر على كثير ممن لهم مستوى تعليمي - مهما كان - المكوث في المنزل، الأمر الذي يقلل من احتمال تخفيض الخصوبة على الأقل حتى حين الحصول على عمل.

¹ - Michael Todaro, economics for a developing world, Pearson education Ltd, London, 1992, p 305.

3. التعليم وتقليص وفيات الأطفال:

إن للتعليم علاقة بانخفاض معدلات وفيات الأطفال (Infantmortality)؛ فكلما تحسن المستوى التعليمي للأمهات، تلاشى احتمال وجود وفيات لدى الأطفال أقل من خمس سنوات. وفي هذا السياق، تشير دراسة Mac Manon (2000) عن طبيعة هذه العلاقة في 87 بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، أن البلدان التي يتدنى بها التعليم الثانوي للنساء (كالمكسيك، تركيا وبريطانيا والمجر) بها معدلات أعلى من وفيات الأطفال. وفي بلد كالبرتغال الذي شهد توسعا هائلا في معدلات قيد البنات منذ 1990 انخفضت معدلات وفيات الأطفال بشكل معتبر.¹ ويعزز ذلك أيضا ما توصل إليه Schultz (2002) من أن زيادة سنة دراسية واحدة للأمهات- سواء في الريف أو الحضر- يؤدي إلى انخفاض في وفيات الأطفال بمعدل بين 5 إلى 10% في البلدان ضعيفة الدخل.²

4. التعليم ورأس المال الاجتماعي:

يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، فهو يسهم كذلك في تعزيز رأس المال الاجتماعي Social Capital من خلال توطيد العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد وغرس القيم وكذا الثقة في مؤسسات الدولة. وفي الواقع، ثمة صلة وثيقة بين شكلي رأس المال هذين؛ فحسب Gary Becker (2002)، يمثل رأس المال الاجتماعي جزءا خاصا من رأس المال البشري، فإذا كان هذا الأخير يتعلق بالفرد- أي معرفته وخبراته- فإن رأس المال الاجتماعي يخص علاقة الفرد بباقي الأفراد.³

¹ Julie Owens, op.cit, p 11.

² Theodore Schultz, "education investments and returns", In: Hollis Chenery (ed.), Handbook of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002, p 608.

³ "An interview with Gary Backer", The region review, Federal reserve bank of Minneapolis, united states, June 2002, p 23.

وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعي لم يحظ باهتمام يضاهي اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري، إلا أن الدراسات الحديثة تؤكد على دوره في النمو الاقتصادي. وذلك من خلال خلق انسجام اجتماعي social cohesion بين فئات المجتمع. وقد توصل wolfe وآخرون (1997) إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم المال والوقت المبذول في الأعمال الخيرية من جهة وكمية التعليم من جهة أخرى¹.

5. التعليم والحد من الجريمة:

ثمة أيضا صلة للتعليم بالجريمة، فحسب Freeman (2000) فإن تدني المستوى التعليمي يترتب عنه تفاقم ظاهرة البطالة والتفاوت وهو ما قد يؤدي في الأخير إلى تنامي الجريمة². وعلى سبيل المثال تشير دراسة أجريت في الولايات المتحدة إلى أن أكثر من 60% من نزلاء السجون قد أمضوا أقل من 12 سنة فقط من الدراسة. وتشير كذلك بعض الدراسات إلى أن تكلفة السجناء عادة ما تزيد كثيرا عن تكلفة التعليم. ففي أحد سجون Illinois الأمريكية بلغت التكلفة السنوية لكل نزيل أكثر من عشرة أضعاف ما ينفق على تعليم طفل سنويا في المدارس العامة. وتشير دراسة أخرى عن آثار التسرب في الولايات المتحدة إلى أن إجمالي تكلفة الجريمة- التي يعتقد أنها ترجع جزئيا إلى انخفاض المستوى التعليمي- بلغت 8.2 مليار دولار بما في ذلك الدخول الضائعة على نزلاء السجون، وتفترض الدراسة أنه لو تم أيعاز نصف هذه التكلفة كحد أقصى لنقص التعليم، فانه يمكن توفير 4.1 مليار دولار من خلال مزيد من التعليم³.

¹- Julie Owens, op.cit, p 13.

²- Colm H armon et al, The returns to education, Centre for the economics of education, London, 2000, p 36.

³- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص

على هذا الأساس، فإن إصلاح التعليم قصد الحد من ظاهرة التسرب المدرسي من جانب وغرس المثل الأخلاقية من الجانب الآخر يعد مطلباً ملحا في سبيل تقليص الجريمة، سواء تعلق الأمر بالجريمة الاجتماعية أو الاقتصادية لان النتيجة في المحصلة هي تكبد خسائر فادحة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وفضلا على ما تقدم، فإن للتعليم دور محوري في تجنب النزاعات Conflict prevention وكذا في إعادة إعمار المجتمعات بعد مرحلة النزاع. يستحق التعليم إذا أن يحظى بالأولوية في إعادة الاعتبار الإنساني لان كل نظام تعليمي كما انه لا تغذيه أسباب العنف بإمكانه أيضا القضاء عليها. وعلى هذا الأساس فإن تجاهل التعليم أو إرجاء إصلاح التعليم لا يمكن عده خيارا صائبا.¹

لكن يجب الأخذ في الحسبان تباين أسباب النزاعات القائمة أو المحتملة، فهناك دوافع عرقية أو دينية وأخرى سياسية أو جغرافية وغير ذلك. وعليه فانه من الضرورة بمكان إعادة النظر في النظام التعليمي وفقا لتلك الأسباب والدوافع. في دراسة حديثة لعلي عبد القادر علي (2006) عن التعليم في السودان ما بعد النزاع،² توصل إلى أن التعليم تأثر سلبا بمرحلة النزاع حيث تدنى متوسط سنوات التعليم للفرد سنة 2000 إلى 2.14 سنة (دون مستوى أفريقيا جنوب الصحراء 3.52 سنة) للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، كما تدنى معدل العائد على التعليم إلى 6% للسنة الدراسية (دون المستوى العالمي 10%). إضافة إلى زيادة التفاوت في توزيع التعليم حيث بلغ معامل Gini لتوزيع التعليم 0.725 في ذات السنة. وخلص الباحث إلى ضرورة تبني إصلاح ملائم للتعليم يأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع التعليم والتوازن الجهوي بين الشمال والجنوب. ومن أجل أن يبلغ متوسط سنوات الدراسة أربع سنوات للفرد في أفق عشرين سنة القادمة، يجب أن ينمو

¹ - Reshaping the future: Education and post conflict reconstruction, world bank, p 01.

² - Ali Abdelgadir Ali, On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results, Arab planning institute, Kuwait, 2006.

مخزون رأس المال بمعدل 9.1 ٪ سنويا وهو ما يستلزم إعادة النظر في الإنفاق على التعليم.

6. التعليم والبعد الثقافي:

إلى جانب دور التعليم في الأهداف الاجتماعية والسياسية، فإنه ينظر إلى التعليم على أنه أهم وسيلة لتحقيق الأهداف الثقافية للمجتمعات. فمن مهام التعليم نقل ثقافة المجتمع بين الأجيال المتعاقبة. فكل مجتمع ثقافة عامة يتميز بها عن سائر المجتمعات تعبر عن ثوابته الراسخة من لغة ودين وعادات وتاريخ وغير ذلك.

إن هذه المهمة الأساسية للتعليم تمثل تحدينا للذات الثقافية وصون للخصوصية الثقافية أمام التحديات التي تحملها العولمة في صورتها الثقافية أو ما يعرف بالانطواء بل من مهمته أيضا الانفتاح على ثقافات الغير من أجل غرس فكرة التعايش بين الثقافات وذلك في سبيل تغليب العالمية والحد من سلبات العولمة.

فضلا عن ذلك، فالتعليم أداة للتغيير الاجتماعي من خلال محاربة الأفكار والعادات البالية التي من شأنها تعطيل مسار العملية التنموية وكذا تكييف الذهنيات مع التطورات الحاصلة في المجالات الاقتصادية والسياسية وغير ذلك.

7. التعليم والبعد السياسي:

وفي المجال السياسي، يعتبر من أهداف التنمية الإنسانية كذلك تعزيز الحرية السياسية للأفراد التي تكمل باقي الحريات الأساسية. وقد أثبتت الدراسات أن الديمقراطية ضرورة حيوية للتنمية والنمو، وأن الدكتاتورية وقمع الحريات وغياب المشاركة والمساءلة السياسية كلها عوامل تعيق التنمية. وكما يقول Amartya Sen، فإن المجاعات لا يمكن أن تظهر في بلد يتمتع بالديمقراطية. وبالتالي "فإن تبصير المواطن بالغايات السياسية والمدنية يعتبر من المقومات الأساسية

في كل عمل تربوي لأي مجتمع يسعى نحو الديمقراطية، إلا أنه يجب عدم استغلال الجانب السياسي والمذهبي في العمل التربوي لخدمة أغراض خاصة فيها انحياز لمذهب معين.¹

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة تبيان جانب من العوائد المختلفة من الاستثمار في التعليم بالنسبة للأفراد والمجتمعات. وقد اتضح بشكل جلي أن المسألة لا تتعلق بتحقيق عوائد نقدية وحسب مثل رفع الأجور بالنسبة للأفراد ومعدلات النمو بالنسبة للدولة، وإنما هناك عديد من العوائد الأخرى غير النقدية التي لا تقل شأنًا عن العوائد النقدية مثل تحسين صحة الأفراد، تقليص معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال، الحد من الجريمة وكذا تعزيز رأس المال الاجتماعي والوعي السياسي إلى غير ذلك من العوائد.

وبناءً عليه يبقى على عاتق الحكومات مسؤولية جسيمة قصد توسيع التعليم كما وتحسينه كيفاً حتى يتسنى لها ولأفرادها تحقيق عوائده المختلفة.

¹ - ايدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص

المراجع:

1. أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية والرأسمال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
2. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت.
3. ايمانويل بالداشي، "ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2005.
4. ايدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
5. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
6. Alia Ahmad, " inequality in the access to education and poverty in Bangladesh", Poverty conference, Stockholm, 2001.
7. Ali Abdelgadir Ali, On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results, Arab planning institute, Kuwait.
8. An interview with Gary Backer", The region review, Federal reserve bank of Minneapolis, united states, June 2002.
9. Barbara Siansi et al, The returns to education: A Review of the macro-economic literature, centre for the economics of education, London, 2000.
10. Calm H armon et al, The returns to education, Centre for the economics of education, London, 2000.
11. Jacob Mincer, Human Capital and economic growth, NBER, working paper N 803, 1981.
12. Julie Owens, "A Review of the social and non-market returns to education", July 2004.
[www.elwa.ac.uk/doc_bin/Research%20Reports/social_returns_report_170105.pdf]
13. George Psacharopoulos, "returns to investment in education: A further update", policy research working paper 2881, World Bank, 2002.
14. Martha Ainsworth et al, "The impact of women's schooling on fertility and contraceptive use: A Study of fourteen sub-Saharan African countries", In: World Bank economic review, Washington, January 1996.
15. Reshaping the future: Education and post conflict reconstruction, World Bank.

16. Tom Haley, "investir dans le capital humain", In: L'observateur de l'OCDE, N 212, juin- juillet 1998.
17. Theodore Schultz, "education investments and returns", In: Hollis Chenery (ed.), Handbook of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002.
18. Todaro Michael, economics for a developing world, Pearson education Ltd, London, 1992.

إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية

أ. طاوش قندوسي¹

أ. خراز الأخضر²

الملخص:

مع زيادة حدة المنافسة والتطور الكبير الذي تشهده أساليب الإدارة الحديثة، أصبح على المؤسسات الصناعية تبني أسس تواكب هذا التطور الذي يمكن من تطوير منتجاتها لتحقيق الجودة المطلوبة وإرضاء العملاء بتقديم منتج منافس من حيث الجودة والسعر ويعد أسلوب نظام التكلفة المستهدفة أحد أهم أساليب إدارة التكلفة الحديثة الصناعية الذي ظهر في ستينيات القرن الماضي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، وكذا المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا النظام. بحيث وزعت 50 استمارة على المؤسسات الصناعية، 35 مؤسسة بولاية سعيدة و15 استمارة بولاية سيدي بلعباس، وتم معالجة كل الاستمارات المطروحة لدى المؤسسات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS version 19) وذلك لاعتمادنا أسلوب المقابلة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، أن المؤسسات محل الدراسة لا يمكن أن تطبق نظام التكلفة المستهدفة وذلك لوجود عدد من العراقيل التي تحول دون تطبيق هذا النظام، كما أوصت الدراسة بضرورة توفير الإمكانيات المادية والمالية والمعنوية من أجل وضع هذا النظام في الخدمة في المؤسسات الصناعية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة التكلفة الحديثة الصناعية، نظام التكلفة المستهدفة، إرضاء

العملاء، البرنامج الإحصائي (SPSS v 19)

¹ - أستاذ مساعد، جامعة سعيدة.

² - أستاذ مساعد، جامعة سعيدة.

Summary:

With the increasing intensity of competition and the great development witnessed in modern management methods, the modern industrial enterprises find it necessary to establish a set of regulations in order to cope with this development which will help it to improve its productions ; so as to achieve the required quality and customer's satisfaction to provide a competitive product in terms of quality and price as well. Target system cost is considered as one of the most important methods of modern industrial cost, which appeared in the sixties of the last century.

The aim of this study is to investigate the possibility of applying the target system cost in the Algerian industrial enterprises ; as well as, the obstacles that present the application of this system. So, 50 firms were distributed to industrial enterprises as follows ; 35 from SAIDA and 15 from Sidi Bel Abbas. All the firms have been processed in the institutions using the statistical program called (SPSS version 19) by adopting a corresponding method.

One of the most important results which the study found was that the institutions under study cannot apply the implementation of this program. The study recommended the need to provide material and moral possibilities to put this system in service in the Algerian industrial enterprises.

Key words: Administration cost of modern industrialization ; Target cost system ; customer ; Satisfaction ; Statistical program (spss 19)

مقدمة:

يكتسي عنصر التكلفة أهمية كبيرة، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على القرارات المختلفة، إلى جانب تأثره هو الآخر بما يتخذ من قرارات وزادت أهميته مع التطور التكنولوجي من ناحية وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات مما أدى إلى تعاظم دور إدارة التكلفة، حيث حرصت المؤسسات على تخفيض تكاليف منتجاتها بما يضمن بقاءها في السوق التنافسية. ومن هنا ظهرت أهمية قيام كل مؤسسة بتصميم نظام دقيق لإدارة التكلفة بما يحقق تدفق المعلومات المناسبة عن التكلفة.

1. نظام التكاليف وتطوراتها**1. مفهوم التكاليف وتصنيفاتها**

مفهوم التكلفة¹: التكلفة هي تضحية اختيارية بموارد بهدف الحصول على منافع حاضرة أو مستقبلية

من هذا التعريف يمكن استخلاص ثلاثة عوامل لتحقيق هذا المفهوم: عنصر التضحية بموارد اقتصادية. الحرية في اختيار التضحية. الرغبة في الحصول على المنفعة.

غير أن مضمون التكلفة وتحليل سلوك عناصرها يختلف تبعا للهدف من استخدامها، كما أن الآثار المحاسبية الناتجة عنها تختلف حسب العلاقة الزمنية بين توقيت التضحية وتوقيت الحصول على المنفعة².

¹ - غسان فلاح المطارنة، مقدمة في محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر، عمان - الأردن - ط2، 2002، ص29

² - عبد الحي مرعي وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص03.

تصنيف التكاليف: يمكن تصنيف التكاليف حسب طبيعتها والغرض منها إلى التقسيمات التالية:¹

- علاقة التكلفة بوحدة المنتج: تكاليف مباشرة - تكاليف غير مباشرة.
- علاقة التكلفة بوظائف المؤسسة: - تكاليف التموين - الإنتاج - التوزيع - الإدارة - التمويل.
- علاقة التكلفة بحجم نشاط المؤسسة: تكاليف متغيرة - تكاليف ثابتة - تكاليف مختلطة.
- لأغراض اتخاذ القرارات: التكاليف التفاضلية - تكاليف الفرصة البديلة - التكاليف الغارقة.

- لأغراض الرقابة: تكاليف قابلة للرقابة - تكاليف غير قابلة للرقابة.
- لأغراض التخطيط: تكاليف مثالية - تكاليف معيارية - تكاليف فعلية.

2. نظام إدارة التكلفة

• مفهوم نظام إدارة التكلفة وأهمية:

- إدارة التكلفة²: هي مجموعة من الأساليب والطرق للتحكم في تحسين الأنشطة والعمليات والمنتجات والخدمات الخاصة بالمؤسسة.
- أهمية إدارة التكلفة في المؤسسة:
- توفير المعلومات التي يحتاجها المدراء لإدارة المؤسسة بكفاءة.
- قياس كلفة الموارد المستهلكة في انجاز أنشطة المنظمة وتحديد فاعلية وكفاءة الأنشطة القائمة وتحديد وتقييم الأنشطة الجديدة التي يمكن بها تصور إستراتيجية المؤسسة وتحسين أدائها مستقبلا.

¹ - مسكين الحاج، متطلبات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس - الجزائر - 2011، ص13

² - راضية عطوي، دور التكلفة المستهدفة وتحليل القيمة في تخفيض التكاليف، رسالة ماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة - الجزائر - 2008، ص09

- تحقق الربحية في المدى القصير والمحافظة على الموقع التنافسي في المدى الطويل.

- المساعدة على التحكم الجيد في التكاليف من خلال إظهار تكلفه المنتجات بصورة دقيقة

• متطلبات نظام إدارة التكاليف¹

- التزام من الإدارة العليا.
- تدخل وإشراك العاملون من جميع المستويات.
- إنشاء نظام التحسين الذاتي المستمر الذي يساهم في تحسين الأنشطة المضيفة للقيمة وتقليل الأنشطة غير المضيفة للقيمة.

3. مراحل تطور نظام التكاليف:

تعريف التحليل التقليدي للتكاليف

يعرف التحليل التقليدي على أنه²: "تحليل بيانات التكاليف وترجمتها إلى معلومات مفيدة للاستفادة منها في التخطيط الإداري والرقابة وفي اتخاذ القرارات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل"

مبررات التحول عن التحليل التقليدي للتكاليف:

- يركز التحليل التقليدي على الأنشطة الإنتاجية ويهمل الأنشطة الفرعية الأخرى.
- يهمل علاقات الارتباط بين الأنشطة طالما أنه يعتمد بصورة أساسية على تحليل كل نشاط بمفرده.

¹ - صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة للأغراض الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشوء الإسكندرية - مصر - ص 327

² - حسن حيان، نظرية التكاليف، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2005.

- يتجاهل الموقف التكاليفي للمنافسين، وهذا يعتبر من أهم عيوب التحليل التقليدي للتكلفة عكس التحليل الاستراتيجي الذي يهتم ويقارن الموقف التكاليفي للمؤسسة بالموقف التنافسي للمنافسين

الجدول(01): أهم الفروق بين التحليل التقليدي للتكلفة والتحليل الاستراتيجي للتكلفة

التحليل التقليدي للتكلفة	التحليل الاستراتيجي للتكلفة	أوجه المقارنة
قياس التكلفة الفعلية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية	فحص مساهمة الأنشطة أو المنتجات وتحقيق الإستراتيجية	الهدف
تحليل العوامل داخل المنظمة فقط	تحليل العوامل داخل وخارج المنظمة	النطاق
مالية بالدرجة الأولى	مالية وغير مالية	طبيعة المدخلات والمخرجات
تشغيل قصير الأجل	استراتيجي طويل الأجل	التوجه
تتجاهل ظروف المنافسة	وسيلة للتعامل مع المنافسة	العلاقة مع المنافسة
قياس التكاليف الفعلية ومقارنتها مع التكاليف المعيارية	تحليل سلسلة القيمة قياس التكاليف على أساس النشاط تحليل الميزة الثنائية وغيرها	أدوات التحليل

II. أسلوب التكلفة المستهدفة ومتطلبات تطبيقه.

1. تعريف التكلفة المستهدفة:

عرفها Sakurai على أنها¹ "أحد أدوات إدارة التكاليف التي تخص التكاليف الكلية للإنتاج على مدار دورة حياة المنتج بمساعدة القائمين لهندسة الإنتاج التصميم وبحوث التسويق والمحاسبة".

وعرفها كل من Ansari et Bell على أنه² "نظام يهدف إلى إدارة التكاليف والأرباح المخططة عن طريق دراسة السوق وتحديد السعر مع محاولة

¹-M. Sakurai, Target Costing and How to Use It, Journal of Cost Management, Vol.3, No.2, Sum(1989):39

²- S.Ansari, Bell, J and CAM-I, Target Cost Core Group, Target Costing: The Next Frontier in Strategic Cost Management, Consortium for Advanced Manufacturing International, (1997):33.

إشباع رغبات العميل، وكذلك التركيز على تصميم المنتج والوظائف المترابطة للمنتج".

ويرى المجلس الاستشاري التصنيع الدولي (I - CAM) أن التكاليف المستهدفة هي ¹ " نظام لتخطيط الأرباح وإدارة التكلفة، بحيث تعتمد على سعر البيع والتركيز على العميل وتصميم المنتج ووجود فريق عمل متكامل ملتزم بتطبيق النظام ".

من التعاريف المذكورة يمكن استخلاص ما يلي:

* التكلفة المستهدفة هي أحد أهم أنظمة إدارة التكاليف.

* تسعى التكلفة المستهدفة إلى تخفيض التكاليف مع المحافظة على الجودة

* تتحدد التكلفة المستهدفة بعاملين أساسيين هما: سعر البيع والربح

المرغوب

2. خصائص نظام التكاليف المستهدفة²:

* إنه نظام مفتوح يهتم بالتفاعل القائم بين المؤسسة وبيئتها الخارجية

* يستخدم كأداة للرقابة كونه يطبق في مرحلة التخطيط والتصميم وذلك قبل

البدء في الإنتاج.

¹ www.word-acc.net/vb/sitemap/index.php/t-2070.html

² - ينظر إلى:

- ميساء محمود راجحان، دور التكاليف المستهدفة في تخفيض وتطوير المنتجات -دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية في مدينة جدة، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية- 2002، 20.

- غسان فالح المطارنة متطلبات ومعوقات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية - دراسة ميدانية -مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -سوريا - المجلد 24 العدد الثاني، 2008، ص 284

- أقسام عمر، الإمداد الشامل -مدل إدارة التكلفة والسياسات المتبعة -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر-2010، ص 286.

* يساعد على خلق مستقبل تنافسي قوي للمؤسسة من خلال التركيز على الإدارة الموجهة للسوق.

* إنه نظام لإعادة تصميم المنتج وهندسة القيمة والعمليات.
* يعمل على التخطيط للأجل الطويل حيث أنه يحدد التكلفة والربح المناسبين ويجعل منهما هدفا يلتزم بالوصول إليه عن طريق تطبيق أنشطة التحسين المستمر للمنتج.

* ينمي روح التعاون والابتكار لدى المصممين والمهندسين وجميع العاملين بالمؤسسة.

* يعد نظاما لإدارة الربح.

3. أهداف نظام التكاليف المستهدفة:

يسعى نظام التكاليف المستهدفة إلى تخفيض التكاليف وتطوير المنتج كهدف رئيسي والذي يتطلب مراقبة التكلفة المتخصصة، والجودة العالية وشباع رغبات العميل ويمكن تلخيصها كما يلي¹:

* تحديد سعر البيع الذي يحقق للمؤسسة الحصة السوقية.
* تحديد هامش الربح الذي ترغب فيه المؤسسة قبل طرح المنتج في السوق.
* إنتاج المنتجات بالجودة المنافسة والتي تراعي احتياجات العميل.
* تحقيق أهداف الإدارة من خلال الأرباح والمنافسة على المدى الطويل.
* خفض تكاليف المنتج إلى الحد الذي يضمن تحقيق الربح المستهدف والسعر المرغوب.

* مراقبة دورة حياة المنتج من البداية حتى البيع وخدمات ما بعد البيع.

1- J. Lee, USE Target Costing to Improve Your Bottom-Line, CPA Journal, S-JAP, Vol.64-, No.1, Jan(1994):68-70

4. مبادئ نظام التكاليف المستهدفة¹:

يقوم نظام التكاليف المستهدفة على المبادئ التالية:

- * قيادة السعر للتكلفة: أي التكلفة يتم قياسها بناء على تحديد السعر التنافسي.
- * التركيز على العميل: معرفة متطلبات العملاء الخاصة بالجودة وكذا تفصيلاتهم وردود أفعالهم وكذا السعر الذي يناسبهم.
- * التركيز على تصميم المنتج: استخدام هندسة تصميم المنتج بالشكل الذي يمكن من إنتاجه في حدود تكلفته المستهدفة.
- * عمل الفريق: استخدام فريق عمل متنوع الاختصاصات ومن مختلف إدارات المؤسسة.
- * دورة حياة التكاليف وتخفيض تكلفتها: الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف ذات العلاقة بدورة حياة المنتج.
- * توجيه سلسلة القيمة: وجود علاقات تعاون نشطة طويلة الأجل تعتمد على المنافع المتبادلة بين أعضاء سلسلة القيمة (الموردون، العملاء، الموزعون،... الخ).

5. خطوات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة

يبدأ تطبيق نظام التكاليف المستهدفة بالاهتمام بالوضع الداخلي للمؤسسة. وتمر عملية التطبيق عبر ثلاثة مستويات من المراحل هي²:

أولاً: على مستوى السوق: يتم تحديدها وفق الخطوات التالية:

* وضع أهداف المبيعات والأرباح طويلة الأجل.

¹ - مسكين الحاج مرجع سبق ذكره ص 82 - 83.

² - ينظر إلى:

- أقسام عمر، الإمداد الشامل - مدل إدارة التكلفة والسياسات المتبعة - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر -2010، ص310

-زينات محمد محرم، " استخدام مدخل التكلفة المستهدفة لرفع كفاءة القرارات تسعير المنتجات الجديدة في ظروف البيئة الديناميكية المعاصرة، المجلة العلمية للاقتصاد، مصر العدد الأول 1995 ص 657

- * هيكله خطوط الإنتاج بالشكل الذي يحقق متطلبات العملاء.
- * تحديد سعر البيع المستهدف.
- * تحديد هامش الربح المستهدف.
- * تحديد التكلفة المستهدفة.

ومن هنا تحدد التكلفة المستهدفة حسب المعادلة التالية:

$$\text{التكلفة المسموح بها} = \text{سعر البيع المستهدف} - \text{الربح المستهدف}$$

ثانياً: على مستوى المنتج: في هذه المرحلة يتم تقدير تكلفة المنتج التي يمكن بلوغها مع مراعاة مؤهلات المؤسسة التكنولوجية، لأن التكلفة المسموح بها (المستهدفة) التي تم احتسابها في المرحلة الأولى (على مستوى السوق) لم تأخذ في الحسبان إمكانات المؤسسة أو الموردين، وهنا يتم التركيز على إيجاد الطرق المناسبة لخفض التكلفة إلى المستوى المسموح به، وذلك بتحديد فجوة التكلفة بالمعادلة التالية:

$$\text{فجوة التكلفة} = \text{التكلفة الحالية} - \text{التكلفة المسموح بها}.$$

ثالثاً: على مستوى مكونات (مركبات) المنتج:

وهي المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل تنفيذ التكلفة المستهدفة، والتي تحقق هدفاً من أهداف التكلفة المستهدفة وهو نقل ضغط المنافسة إلى الموردين من خلال تحديد التكلفة المستهدفة لكل مكون من مكونات المنتج، والتي يتم تحديدها من خلال الخطوات التالية:

- * تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى الوظائف الرئيسية للمنتج.
- * تحديد التكلفة المستهدفة للمكونات التي تورّد من قبل الموردين والتي تساهم في أداء الوظائف الرئيسية.
- * إدارة الموردين: المشاركة والتعاون مع الموردين.

6. العوامل المؤثرة على نظام التكاليف المستهدفة

أولاً: العوامل الخاصة بظروف السوق¹:

* كثافة وشدة المنافسة

* **طبيعة العملاء:** تتمثل خصائص العملاء التي لها تأثير على استعمال التكلفة المستهدفة

1. مدى وعي وإدراك العملاء:

2. معدل تغير متطلبات العملاء:

3. مدى إدراك العملاء لمتطلباتهم المستقبلية.

ثانياً: العوامل الخاصة بإستراتيجية الإدارة²:

وهي العوامل الخاصة بإستراتيجية الإدارة وتتمثل في:

1- إستراتيجية المنتج: عدد المنتجات الموجودة في الخط الإنتاجي - عدد مرات

إعادة التصميم - درجة التجديد

2- خصائص المنتج: درجة تعقيد المنتج - حجم الاستثمار الرأسمالي - المدة

التي يستغرقها المنتج لتطويره.

ثالثاً العوامل الخاصة بالموردين:

تتمثل هذه العوامل في الإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة مع مورديها

والتي تؤثر بشكل قوي على المكاسب التي تحققها من استخدام التكلفة

المستهدفة، ويمكن تلخيصها في ثلاث خصائص هي:

1- درجة التكامل الأفقي.

2- سلطة المؤسسات على الموردين.

3- طبيعة العلاقة مع الموردين.

7. مزايا وعيوب نظام التكاليف المستهدفة³

¹ - ميساء محمود محمد راجحان - مرجع سبق ذكره ص 26

² - مسكين الحاج - مرجع سبق ذكره - 102 - 104

³ - مسكين الحاج - مرجع سبق ذكره - ص 129

- من مزايا نظام التكاليف المستهدفة:

* يساهم نظام التكاليف المستهدفة في الإدارة الإستراتيجية للأرباح المستقبلية.

* يعتبر أداة لإدارة التكلفة والربحية في آن واحد.

* يعمل على تخفيض التكاليف قبل حدوثها.

* يسهل العمل الجماعي.

* يساعد على تحقيق الكثير من الوفورات التكاليفية.

* يبدأ بالتركيز الخارجي.

* يوفر معلومات ملائمة للقرارات.

- عيوب نظام التكاليف المستهدفة:

* يفرض ضغوطا كبيرة على العمال من أجل بلوغ التكلفة المستهدفة.

* يعتمد على تحديد السعر المستهدف (سعر تنبؤ) لتحديد التكلفة المستهدفة وهذا أمر في غاية الصعوبة خاصة عند تحديد سعر مستقبلي لمنتج جديد.

* تحديد السعر المستقبلي مبني على أساس منافسين وأسلوب تكنولوجي معين ومع مرور الوقت يمكن دخول منافسين جدد وظهور أساليب تكنولوجية جديدة.

الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة إلى التحقق ميدانيا من التعرف على إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية.

ويمثل مجتمع الدراسة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تنشط بولاية سعيدة وولاية بلعباس. بحيث تم توزيع 50 استمارة تم استرجاعها كليا أي بنسبة 100%، تظم كل واحدة 07 صفحات عبارة عن مجموعة من الأسئلة في شكل محاور تهدف الإجابة عليها في الحصول على بعض المعلومات المهمة

للوصول إلى نتائج البحث التي تمت معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS version 19)

استخدمت الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات التي جمعت من خلال الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي وبالاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- 1 - التكرارات والنسب المؤوية لمتغيرات العينة.
- 2 - مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت من خلال المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية.
- 3 - الجداول المزدوجة Cross Table لمعرفة التوزيع التكراري لمتغيرين مرتبطين ببعضهما البعض.
- 4 - اختبار التوزيع الطبيعي Kolomogrov – One Sample Smirnov Test لاختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.
- 5 - اختبار الثبات (Cronback Alpha) لقياس مدى ثبات وحدة القياس.
- 6 - اختبار (مان-ويتني) Man-Whitney.
- 7 - اختبار (كروسكال-والاس) Kruskal Wallis.

أولاً: اختبار التطابق وثبات أداة القياس**أ- اختبار التطابق (التوزيع الطبيعي):**

يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{الطبيعي القانون تتبع عليها المحصل البيانات} \\ H_1: \text{الطبيعي القانون تتبع لا عليها المحصل البيانات} \end{array} \right\}$$

الجدول رقم (1): اختبار التطابق.

المحور 05	المحور 04	المحور 03	المحور 02	المحور 01	البيان
0,000	0,033	0,000	0,000	0,000	القيمة المعنوية sig

استخدم اختبار كلوموغوف-سيرنوفاً للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة المعنوية (sig) أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 مما يدل على عدم إتباع البيانات المحصل عليها للتوزيع الطبيعي. أما في المحور 4 فكانت قيمة المعنوية (sig) أكبر من 0,05 وبالتالي البيانات المحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي في هذا المحور.

ب - اختبار ألفا كرومباخ:

للتأكد من ثبات أداء القياس المستخدمة استعملنا اختبار ألفا كرومباخ، الذي يستعمل لقياس مدى ثبات أداة قياس الدراسة.
الجدول (2): ثبات أداة القياس.

عدد الأسئلة	معامل ألفا كرومباخ
39	0,680

بالنظر إلى الجدول المستخرج من البرنامج فقد بلغت قيمة $\alpha = 0,68$ وهي درجة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 0,6.

ثانياً: التحليل الوصفي للمتغيرات الأولية.

الجدول أدناه تبين توزيع أفراد عينة البحث خاصة حول خبرة الأفراد، التخصص، والعلاقة الموجودة بينهما، الإدارة التي ينتمون لها ومدى معرفتهم لنظام التكلفة المستهدفة، والمقارنة بين الولايتين ومدى معرفة الأفراد لنظام التكلفة المستهدفة بالولايتين.

الجدول رقم (3): الخبرة المتوافرة لدى أفراد عينة البحث.

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الخبرة
24%	12	أقل من 5 سنوات
30%	15	من 5 إلى 10 سنوات
26%	13	من 10 إلى 15 سنوات
20%	10	أكثر من 15 سنة
100%	50	المجموع

يتضح من الجدول أن معظم أفراد العينة هم من ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 30%، أما نسبة الأفراد ذوي الخبرة من خمس سنوات فأقل هي 24%، وخبرة الأفراد ما بين 10-15 سنوات هي 26%، وخبرة الأفراد لأكثر من 15 سنة هي بنسبة 20%.

الجدول رقم (4): توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص.

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	التخصص
24%	12	علوم محاسبية
14%	7	علوم إدارية
8%	4	علوم هندسية
54%	27	أخرى
100%	50	المجموع

يوضح الجدول السابق أن نسبة الأفراد المتخصصين في العلوم المحاسبية بلغت نسبتهم 24%، أما أفراد العينة المتخصصين في العلوم الهندسية فهم بنسبة 14%، في حين أن أفراد العينة المتخصصين في العلوم الإدارية فنسبتهم هي 8%، وأعلى نسبة هي 54% كانت للأفراد من التخصصات الأخرى. الجدول رقم: (5) توزيع أفراد عينة البحث طبقاً للإدارات التي ينتمون إليها.

النسبة (%)	المتئوية	التكرارات (ك)	الإدارة
6%		3	إدارة التكاليف
6%		3	إدارة الإنتاج
24%		12	إدارة التصميمات الهندسية
64%		32	إدارة أخرى
100%		50	المجموع

يوضح الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة البحث القائمين بتعبئة الاستبيان من إدارة التكاليف هي 6%، وإدارة الإنتاج بلغت نسبة الأفراد القائمين بتعبئة الاستبيان منها أيضاً 6% في حين بلغت نسبة الأفراد من التصميمات الهندسية 24%، أما بند أخرى فقد كان له أعلى نسبة وهي 64%، حيث أن الإداريين الذين اختاروا هذا البند كانوا من إدارات مختلفة غالباً من الإدارة العليا وأحياناً من الإدارة المالية وإدارة المحاسبة.

جدول رقم: (6) توزيع أفراد عينة البحث طبقاً لمعرفة نظام التكلفة المستهدفة.

النسبة المتئوية	التكرارات	معرفة الأفراد لنظام التكلفة المستهدفة
70%	35	نعم
30%	15	لا
100%	50	المجموع

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة الذين ذكروا أن لهم سابق المعرفة بنظام التكلفة المستهدفة هي 70%، أما الذين ليس لهم معرفة سابقة بالنظام فهم بنسبة 30%.

جدول رقم: (7) توزيع أفراد عينة البحث حسب الولاياتين.

الولاية	التكرار	النسبة المئوية (%)
ولاية سعيدة	35	70%
ولاية سيدي بلعباس	15	30%
المجموع	50	100%

يوضح الجدول السابق أنه تم توزيع 35 استمارة من أصل 50 إستمارة على مستوى المؤسسات الصناعية لولاية سعيدة، و15 أخرى على مستوى المؤسسات الصناعية لولاية سيدي بلعباس.

جدول رقم: (8) توزيع أفراد عينة البحث طبقاً لخبرتهم وحسب تخصصاتهم.

الخبرة	التخصص				المجموع
	علوم محاسبية	علوم إدارية	علوم هندسية	أخرى	
5سنوات فأقل	1	2	2	7	12
من 5-10سنوات	3	1	1	10	15
من 10-15سنة	4	3	1	5	13
أكثر من 15سنة	4	1	-	5	10
المجموع	12	7	4	27	50

يتضح من الجدول أن أفراد العينة ذوي الخبرة لخمس سنوات فأقل هم بتكرار 12، وخبرة الأفراد من 5-10سنوات هي 15، وخبرة الأفراد من 10-15 سنة هي بتكرار 13، في حين ظهرت خبرة الأفراد لأكثر من 15سنة بتكرار 10 وكذلك نجد على سبيل المثال: أن تكرار المحاسبين ذوي خبرتهم خمس سنوات

فأقل هو 1 أما الذين خبرتهم من 5-10 سنوات هم 3، والذين خبرتهم من 10-15 سنة فـ 4. أما تخصصات الأفراد الذين اختاروا بند أخرى جاءت كالتالي: خمس سنوات فأقل هم بتكرار 7، من 5-10 سنوات هم بتكرار 10، من 10-15 سنة هم بتكرار 5 وخبرة الأفراد لأكثر من 15 سنة بتخصصات أخرى هي بتكرار 5. أما أفراد العينة ذوي الخبرة لأكثر من 15 سنة بتخصص علوم هندسية لا يوجد.

الجدول رقم: (9) توزيع أفراد عينة البحث طبقاً لمعرفة نظام التكلفة المستهدفة في الولاياتين.

الولاية	معرفة سابقة لنظام التكلفة المستهدفة		المجموع
	لا	نعم	
لولاية سعيدة	8	27	35
ولاية سيدي بلعباس	7	8	15
المجموع	15	35	50

يتضح من الجدول أن 27 فرد من مجموع 35 فرد قاموا بتعبئة الاستبيان بولاية سعيدة لهم معرفة سابقة بنظام التكلفة المستهدفة، و8 أفراد ليس لهم معرفة سابقة بالنظام. أما بولاية سيدي بلعباس فإن عدد الأفراد الذين لهم معرفة سابقة بنظام التكلفة المستهدفة هم 8 من أصل 15 شخص قاموا بتعبئة الاستبيان بالولاية، و7 منهم ليس لهم معرفة سابقة بالنظام. وأخيراً مجموع الأفراد الذين يعرفون نظام التكلفة المستهدفة بالولايتين هم 35 من أصل 50 فرد قاموا بتعبئة الاستبيان و15 فرد منهم لا يعرفون النظام.

ثالثا: اختبار فرضيات البحث.**1- الفرضية الرئيسية:**

أ-مدى إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة طبقا لدرجة معرفة النظام:

يمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 : \text{لا يوجد إمكانية لتطبيق نظام التكلفة المستهدفة في المؤسسات.} \\ H_1 : \text{يوجد إمكانية لتطبيق نظام التكلفة المستهدفة في المؤسسات.} \end{array} \right\}$$

جدول رقم(10): نتائج اختبار (مان-ويتني) لاختبار معنوية مدى إمكانية لتطبيق نظام التكلفة المستهدفة طبقا لدرجة معرفة النظام.

النموذج	قيمة Z الاختبار	قيمة المعنوية	مان-ويتني
المحور 02	0.768	0.442	230,000

يتضح من الجدول السابق والذي يوضح نتائج اختبار (مان-ويتني)

لاختبار معنوية مدى إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة طبقا لدرجة معرفة النظام ما يلي:

-أن قيمة المعنوية $0,05 < sig$ ، وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة، لا يمكن تطبيق نظام التكلفة المستهدفة طبقا لدرجة معرفة النظام.

ب-المعوقات التي تحول دون تطبيق النظام:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 : \text{المستهدفة التكلفة نظام تطبيق دون تحول معوقات توجد لا} \\ H_1 : \text{المستهدفة التكلفة نظام تطبيق دون تحول معوقات توجد} \end{array} \right\}$$

جدول رقم(11): نتائج اختبار (كروسكال-والاس) لاختبار معنوية وجود معوقات التي تحول دون تطبيق النظام.

النموذج	كي تربيع	المقياس	قيمة المعنوية
المحور 05	49	3	0.000

من جدول نتائج اختبار (كروسكال-والاس) لاختبار معنوية وجود معوقات التي تحول دون تطبيق نظام التكلفة المستهدفة، نلاحظ أن قيمة المعنوية sig أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية المدمومة H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 . إذن هناك وجود معوقات التي تحول دون تطبيق النظام في المؤسسات.

جدول رقم (12): المعوقات التي تحول دون تطبيق النظام.

المعوقات التي تحول دون تطبيق النظام	التكرار	التكرار النسبي
عدم معرفة الإدارة العليا بهذا النظام سابقا	4	0.08
معوقات مالية	10	0.2
عدم وجود الأفراد المؤهلين إداريا في مجال التكاليف	14	0.28
عدم وجود العمالة المدربة لتطبيق النظام	22	0.44
المجموع	50	1

يوضح الجدول السابق أن أكبر عائق يحد من تطبيق نظام التكاليف المستهدفة من قبل المشروعات الصناعية هو عدم وجود العمالة المدربة لتطبيق هذا النظام، وهذا الأمر طبيعي لأن استخدام أي أسلوب جديد يتطلب كفاءة عالية، وتدريب متميز، ويأتي ذلك من المعوقات عدم وجود الأفراد المؤهلين إداريا في مجال التكاليف.

2-الفرضيات الفرعية:

أ-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة ومتغير الخبرة:

H_0 : لا يوجد فروق إحصائية بين إمكانية تطبيق نظام التكلفة والمستهدفة ومتغير الخبرة؛

H_1 : يوجد فروق إحصائية بين إمكانية تطبيق نظام التكلفة والمستهدفة ومتغير الخبرة؛

الجدول رقم(13):نتائج اختبار (كروسكال-والاس) لاختبار معنوية مدى إمكانية لتطبيق نظام التكلفة المستهدفة ومتغير الخبرة.

قيمة المعنوية	المقياس	كاي تربيع	النموذج
0,297	3	3,680	المحور 02

يتضح من جدول نتائج اختبار (كروسكال-والاس) لاختبار معنوية مدى إمكانية لتطبيق نظام التكلفة المستهدفة ومتغير الخبرة،نلاحظ أن قيمة المعنوية $0,297 = sig$ وهي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 إذا لا توجد فروق إحصائية بين إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة والخبرة المتوفرة لدى أفراد عينة البحث.

ب- مدى تأثير عملي تخفيض التكاليف ومتطلبات العملاء على نظام التكلفة المستهدفة:

يمكن صياغة الفرضية على الشكل التالي:

H_0 : لا يوجد تأثير دلالة إحصائية لتخفيض التكاليف ومتطلبات العملاء على تطبيق نظام التكلفة المستهدفة.

H_1 : يوجد تأثير دلالة إحصائية لتخفيض التكاليف ومتطلبات العملاء على تطبيق نظام التكلفة المستهدفة.

الجدول رقم(14): نتائج جدول الانحدار لمدى تأثير عاملي تخفيض التكاليف ومتطلبات العملاء على نظام التكلفة المستهدفة.

النموذج	قيم المعاملات	قيمة المعنوية sig
الثابت	0,874	0,003
المحور 03	0,234	0,039
المحور 04	0,164	0,173

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج معادلة الانحدار التالية:

$$axe_2 = 0,23axe_3 + 0,16axe_4 + 0,78$$

- بحيث:

axe_2 : هو متعلق نظام التكلفة المستهدفة.

axe_3 : خاص بتخفيض التكاليف.

axe_4 : خاص بمتطلبات العملاء.

ومنه: بما أن قيمة المعنوية $0,05 \leq sig$ بالنسبة للمحور 4 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 إذا لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمتطلبات العملاء على نظام التكلفة المستهدفة.

أما المحور 3 فإن قيمة المعنوية $0,05 \geq sig$ وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 إذا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتخفيض التكاليف على نظام التكلفة المستهدفة.

ج-توجد علاقة ارتباطيه بين نظام التكلفة المستهدفة وتخفيض التكاليف:

جدول رقم(15):نتائج جدول الإرتباطين نظام التكلفة المستهدفة وتخفيض التكاليف.

النموذج	R معامل الارتباط	R ² معاملاتحديد	المعدل R ²
المحور 03	0,321	0,103	0,084

من جدول الارتباط المستخرج من البرنامج، اتضح أن قيمة ارتباط بيرسون بين نظام التكلفة المستهدفة وتخفيض التكاليف تساوي 32,1%، مما يدل على وجود ارتباط خطي موجب بين تخفيض التكاليف ونظام التكلفة المستهدفة، ومن خانة معامل التحديد (R^2) نجد أن متغير تخفيض التكاليف يؤثر على متغير نظام التكلفة المستهدفة بحوالي 10%.

د- توجد علاقة ارتباطية بين نظام التكلفة المستهدفة ومتطلبات العملاء:

الجدول رقم (16): نتائج جدول الارتباط بين نظام التكلفة المستهدفة ومتطلبات العملاء.

النموذج	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	المعدل R^2
المحور 04	0,235	0,055	0,035

من جدول الارتباط أعلاه، اتضح أن قيمة ارتباط بيرسون بين نظام التكلفة المستهدفة ومتطلبات العملاء تساوي 23,5%، مما يدل على وجود ارتباط خطي موجب بين متطلبات العملاء ونظام التكلفة المستهدفة، ومن خانة معامل مربع الارتباط نجد أن متغير متطلبات العملاء يؤثر بمتغير نظام التكلفة المستهدفة بحوالي 5% فقط.

-نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها لاختبار صحة فروض الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أنه لا يوجد إمكانية لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لتطبيق نظام التكاليف المستهدفة.
- 2- من خلال اختبار كروسكال-ولاس هناك معوقات تحول دون تطبيق نظام التكلفة المستهدفة محل الدراسة، تتركز معظم المعوقات في عدم توفر الأفراد المؤهلين إداريا وعمليا في مجال التكاليف وكذا عدم وجود العمالة المدربة لتطبيق النظام.

- 3- أثبتت الدراسة أن تخفيض التكاليف في المؤسسات محل الدراسة يؤثر في تطبيق نظام التكاليف المستهدفة 10%.
- 4- أثبتت الدراسة أن تحقيق رغبات العملاء المؤسسات محل الدراسة لا يؤثر في تطبيق نظام التكاليف المستهدفة 5%.
- 5- أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق إحصائية بين تطبيق نظام التكلفة المستهدفة والخبرة المتوفرة لدى أفراد عينة البحث.
- 6- من خلال اختبار (مان-ويتني) انه لا توجد فروق إحصائية بين تطبيق نظام التكلفة المستهدفة في ولاية سعيدة وتطبيقه في ولاية سيدي بلعباس لأنه لا يطبق أصلا في كلا الولايتين.

خاتمة:

يهدف أسلوب التكلفة المستهدفة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج مع التأكد من تحقيق الجودة ومتطلبات العملاء فهو الأسلوب الذي يمكن من تحديد التكلفة وتصميم المنتج في حدود تلك التكلفة، كما يساعد على ضبط تصميم الطاقة الإنتاجية قبل البدء في عملية الإنتاج، حيث أنه يمثل إدارة مثلى للرقابة على التكاليف. من خلال الدراسة النظرية والميدانية التي قمنا بها في مجال التكاليف المستهدفة فقد توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ لنظام إدارة التكلفة يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي: التزام من الإدارة العليا، تدخل وإشراك العاملين من جميع المستويات إضافة إلى إنشاء نظام التحسين الذاتي المستمر الذي يساهم في تحسين الأنشطة المضيئة للقيمة وتقليل الأنشطة غير المضيئة للقيمة.
- ✓ يهتم نظام التكاليف المستهدفة بالتخطيط والتنظيم لجميع مراحل وأقسام المشروع بهدف تقديم منتجات متطورة ومنخفضة التكاليف وتشبع احتياجات المستهلك، وبالتالي تحقق الأرباح الكافية على المدى الطويل.

✓ لنظام التكاليف المستهدفة العديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من أنظمة التكاليف التقليدية، والتي أهمها تفاعله المستمر مع البيئة الخارجية لمعرفة رغبات العملاء وتحقيقها في صورة منتجات متطورة ومنخفضة التكاليف.

✓ أثبتت الدراسة وجود معوقات تحول دون تطبيق نظام التكلفة المستهدفة محل الدراسة، وتتركز معظم المعوقات في عدم توفر الأفراد المؤهلين إداريا وعمليا في مجال التكاليف وكذا عدم وجود العمالة المدربة لتطبيق النظام.

✓ يؤدي تطبيق نظام التكاليف المستهدفة واتباع مبادئه بصورة صحيحة منذ البدء بعملية التخطيط وللعملية الإنتاجية إلى تخفيض التكاليف. أثبتت الدراسة عدم وجود اهتمام من طرف المؤسسات الصناعية محل الدراسة بتحقيق رغبات العملاء بل تسعى إلى تحقيق رغبات الإدارة العليا (تخفيض التكاليف).

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- -يتعين على الإدارة العليا للمؤسسات الحرص من أجل القضاء على الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام التكاليف المستهدفة حتى نستطيع الاستفادة من مزايا هذا النظام.
- إعادة النظر في تنظيم السلم والمكان الوظيفي لجميع الإداريين والموظفين والعاملين، بحيث يتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب له، مما يساعد ذلك كثيراً على إنجاز المهام بمهارة وإبداع.
- - إعطاء العملية الرقابية المزيد من الاهتمام وخاصةً في مرحلة ما قبل الإنتاج، لما لهذه المرحلة من أهمية في تفادي الأخطاء والعيوب والتكلفة الزائدة

- توفير الإمكانيات المادية والمالية والمعنوية من أجل وضع هذا النظام في الخدمة في المؤسسات الاقتصادية.

المراجع:

1. غسان فلاح المطارنة، مقدمة في محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر، عمان- الأردن- ط2، 2002.
2. عبد الحي مرعي وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر - 2000.
3. صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة للأغراض الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشوء الإسكندرية - مصر - 2002
4. حسن حيان، نظرية التكاليف، كلية الاقتصاد، جامعة حلب-سوريا-2005.
5. زينبات محمد محرم، " استخدام مدخل التكلفة المستهدفة لرفع كفاءة القرارات تسعير المنتجات الجديدة في ظروف البيئة الديناميكية المعاصرة، المجلة العلمية للاقتصاد، مصر العدد الأول 1995
6. M. Sakurai, Target Costing and How to Use It, Journal of Cost Management, Vol.3, No.2, Sum(1989) .
7. SAnsari, Bell, J and CAM-I, Target Cost Core Group, Target Costing: The Next Frontier in Strategic Cost Management, Consortium for Advanced Manufacturing International, (1997).
8. . Lee, USE Target Costing to Improve Your Bottom-Line, CPA Journal, S-JAP, Vol.64-, No.1, Jan(1994)
9. غسان فالح المطارنة متطلبات ومعوقات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية - دراسة ميدانية -مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - سوريا - المجلد 24 العدد الثاني، 2008.
10. أقسام عمر،الإمداد الشامل -مدل إدارة التكلفة والسياسات المتبعة -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر -2010.
11. مسكين الحاج،متطلبات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سيدي بلعباس- الجزائر - 2011،
12. راضية عطوى، دور التكلفة المستهدفة وتحليل القيمة في تخفيض التكاليف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة 2008

13. ميساء محمود راجحان، دور التكاليف المستهدفة في تخفيض وتطوير المنتجات -دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية في مدينة جدة، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية-2002.

14. www.word-acc.net/vb/sitemap/index.php/t-2070.html

L'Intégration Economique

Numéro 02 **ISSN: 2335 - 1608** Juin 2014

Revue scientifique approuvée spécialisée dans les
études économiques et administratives
Editée par le Laboratoire de L'Intégration
Economique Algéro-Africaine

Université d'Adrar

Dépôt Légal: 4037 - 2013

Président d'Honneur de la Revue :

Pr. ABBASSI Ammar (Recteur de l'Université d'Adrar)

Directeur de la Revue :

Pr. BEN ABDELFATTAH Dahmane (Directeur du Laboratoire)

Vice Directeur de la Revue :

Dr. YOUSFAT Ali

Rédacteur en chef :

Dr. KALOUNE Djilali

Comité de Rédaction :

Dr. BEN DINE Mhamed

Dr. SEDDIKI Ahmed

Mr. HOTIA Amar

Mr. HALLALI Ahmed

Mr. MOSTEFAOUI Sofiane

Comité Scientifique :

Pr. AKACEM Kada, U. d' Alger 3

Pr. KEDDI Abdelmadjid, U. d' Alger 3

Pr. YUCEFI Rachid, U. de Mostaganem

Pr. BEN TAHAR Hocine, U. de Khenchela

Pr. ANNABI Benaïssa, ESC d' Alger

Pr. MEFTAH Salah, U. de Biskra

Pr. KOUIDRI Mohammed, U. de Laghouat

Pr. FARHI Mohammed, U. de Laghouat

Pr. BERRAG Mohamed, ESC d' Alger

Pr. BEN MOUSSA Kamel, U. d' Alger 3

Pr. AMAROUCHE Ahcene, U. de Bouira

Pr. ZAÏRI Belkacem, U. d' Oran

Pr. BEN BOUZIANE Mohamed, U. de Tlemcen

Pr. BEN ABDELFATTAH Dahmane, U. d' Adrar

Pr. KOURTEL Farid, U. de Skikda

Pr. SOUAR Youcef, U. de Saida

Pr. BOUKEMICHE Laala, U. d' Adrar

Dr. ALLAH Mourad, U. de Djelfa

Dr. AKACEM Omar, U. d' Adrar

Dr. YOUSFAT Ali, U. d' Adrar

Dr. BEN LARIA Hocine, U. d' Adrar

Dr. BOUAZZA Abdelkader, U. d' Adrar

Dr. GUEZIEL Miloud, U. de Ghardaïa

Dr. HARROUCHI Djalloul, U. d' Adrar

Dr. MAKHLOUFI Abdessalem, U. de Béchar

Dr. AKACEM Hasna, U. d' Adrar

Dr. NACER Soulimane, U. d' Ouargla

Dr. BOUKAR Abdelaziz, U. d' Adrar

Dr. MERIZAK Admane, ESC d' Alger

Dr. SAOUS Cheikh, U. d' Adrar

Dr. MESSITPHA Abdellatif, U. de Ghardaïa

Dr. BOUTIBA Fayçal, U. de Saida

Dr. BELARABI Abdelkader, U. de Saida

Dr. SIDAMOR Zeyneb, U. d' Adrar

Dr. BELLAL Boudjema, U. d' Adrar

Dr. BELOUAFI Mahammed, U. d' Adrar

Pour correspondance :

L'adresse postale : Université d'Adrar, Rue 11 Décembre 1960 Adrar (01000).

Email : Revue.integration@yahoo.fr

Site web: <http://ieaa.univ-adrar.dz>

Règles de publication :

La publication de l'article ne peut être retenue que si ce dernier respecte les notes suivantes :

- Le travail doit être inédit, objectif et non publié auparavant dans aucune autre revue avec engagement sur l'honneur.
- Les articles doivent être certifiés par des experts.
- Les articles doivent être présentés sur CD accompagnés de 3 copies, ainsi que deux résumés dont un en langue arabe et l'autre en langue française ou anglaise.
- Les articles doivent être accompagnés des CV des auteurs, de leur n° de téléphone et E-mail.
- Les articles doivent commencer par une introduction présentant le sujet et une conclusion qui résume les résultats de recherche.
- Type et taille de police : Simplified Arabic et 14 pour les articles rédigés en langue Arabe, Times New Roman et 12 pour les articles rédigés en langues étrangères.
- Le nombre des pages ne peut être inférieur à 10 pages et ne peut excéder 20.
- Les références doivent figurer au bas de pages et recommencer à chaque page, les versets du coran doivent porter le numéro de la sourate et le numéro du verset, la référence de la source des hadiths cités doit être complète.
- la mise en page : l'espacement entre les lignes de texte : 1 cm. Les marges : droite 2.5 cm et 1.5 cm pour le reste.

***Les opinions exprimées dans cette revue sont celles des auteurs
et ne reflètent pas nécessairement celles de la revue.***

Tables des matières :

FATIHA Allali	CHANGEMENT ET INNOVATION ORGANISATIONNELS, PARI POUR UN DEVELOPPEMENT DURABLE: CAS DE L'ENTREPRISE ENAFOR	1-25
------------------	---	------

CHANGEMENT ET INNOVATION ORGANISATIONNELS, PARI POUR UN DEVELOPPEMENT DURABLE CAS DE L'ENTREPRISE ENAFOR

FATIHA Allali¹

Résumé:

Aujourd'hui, l'entreprise est évaluée à partir de sa politique sociale et du respect des droits de l'homme. C'est un facteur d'importance croissante, exprimant la responsabilité sociétale de celle-ci et de manière indirecte, consistant également à établir un alignement de la dynamique concurrentielle. Dans cette perspective, le concept de développement durable est en train de faire émerger une nouvelle culture et induire un changement organisationnel profond au sein de nombreuses entreprises. Cet article vise à décrire le changement et l'innovation organisationnels comme source de pression constante dans les contemporaines organisations et en tant que telle constitue un moyen potentiel pour satisfait les trois dimensions de développement durable (économiques sociales et environnementales). Il s'agit pour les entreprises de prendre en compte les impacts sociaux et environnementaux de leur activité et d'adopter des nouvelles pratiques organisationnelles contribuant à l'amélioration de la société.

Mots clés : innovation organisationnelle, changement, développement durable, performance, amélioration continue.

المخلص:

يتم تقييم المؤسسات اليوم وفقا لسياستها الاجتماعية ومدى احترامها لحقوق الإنسان. يشكل هذا العامل أهمية متزايدة معربا عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وبشكل غير مباشر وسيلة لاكتساب ديناميكية تنافسية. من هذا المنظور، يعمل مفهوم التنمية المستدامة اليوم على إبراز ثقافة جديدة وضرورة للتغيير والتجديد التنظيمي في الكثير من المؤسسات. وعليه تهدف هذه المقالة إلى إبراز أهمية تحقيق التنمية المستدامة (تنمية بيئية، اجتماعية واقتصادية معا) في المؤسسات من خلال التغيير والتجديد التنظيميين. فعلى المؤسسات اليوم أن تأخذ في الحسبان الآثار الاجتماعية والبيئية لنشاطها اليومي والعمل على تبني أساليب تنظيمية جديدة من شأنها أن تساهم في تطوير المجتمع والمحافظة على البيئة

¹ Maître assistant à l'université de kasdi Merbah – Ouargla, E-mail:
allalifatih@yahoo.fr

الكلمات المفتاحية: التغيير التنظيمي، التجديد التنظيمي، التنمية المستدامة، الأداء، التحسين المستمر.

Introduction :

Avec les instabilités environnementales et les crises économiques et sociales qui nous vivons actuellement, les entreprises contemporaines se trouvent face un formidable défi. Elles ne sont plus seulement concernées par leurs objectifs économiques, ou la diversification de leurs produits, mais aussi par les responsabilités sociales et environnementales qui leurs sont imposées. Cette nouvelle exigence est maintenant fortement établie sur les préoccupations des dirigeants. Ils ont besoin de changer et d'innover afin d'intégrer la dimension sociétale dans leur stratégie et même dans leurs activités quotidiennes. Ce sens nous conduit à chercher si une politique de développement durable dans les entreprises actuelles exprime-t-elle principalement un besoin du changement et d'innovation organisationnels ?

Dans cet article nous nous intéressons plus spécifiquement au changement et à l'innovation organisationnelle, outils de gestion permettant à toute entreprise de rester compétitive et d'améliorer continuellement ses performances dans un esprit de développement durable. Au début de ce travail nous présenterons un ensemble de conceptions de terme du développement durable. Ensuite nous discuterons le développement durable pour les entreprises actuelles comme besoin éthique et au même temps enjeu stratégique. Nous parlerons après sur le défi du changement et d'innovation organisationnels qui devient de plus en plus nécessaire pour une politique de développement durable et nous présenterons les différentes pratiques organisationnelle susceptibles de favoriser et de promouvoir la responsabilité sociétale des

entreprises. Enfin, la dernière partie présentera une étude de cas sur la société ENAFOR.

1- Conception du développement durable :

Selon l'une des définitions du rapport de la commission mondiale sur l'environnement et le développement publié en 1987 (commission Brundtland), le concept de décision de développement durable "*est un processus consensuel de prise de décision au sein des états, des institutions et des sociétés dans lequel l'impact des activités économiques, l'environnement ou l'écosystème et le bien-être de la société sont intégrés et optimisés sans compromettre les besoins des générations futures*"². Il s'entend d'un développement qui prend en compte le caractère indissociable des dimensions environnementales, sociales et économiques des activités. C'est un développement, économiquement efficace, socialement équitable et écologiquement soutenable. Il insiste sur la notion de temps c'est-à-dire pour une amélioration sur le long terme du bien-être de tous. Il vise trois finalités :³

- Conserver un certain confort, un bien être, voire l'améliorer.
- Progresser dans notre attitude à vivre de manière plus solidaire avec nos voisins et les autres habitants de la planète.
- Améliorer notre aptitude à vivre plus en harmonie avec notre environnement naturel.

On peut dire aussi que le développement durable est une attitude, un regard critique permanent sur nos pratiques et nos certitudes quotidiennes. Il suppose ainsi

² Chantal BONNET, marché et développement durable un modèle gagnant, édition alpha, Alger, 2006, P21

³ Farid BADDACH, le développement durable, édition groupe eyrolle, paris, 2008, P16

une logique de progrès continu et un équilibre le plus harmonieux possible entre l'économique, le social et l'environnemental. Il doit être réalisé de façon à satisfaire équitablement les besoins relatifs au développement des générations présentes et futures. Il doit être donc compris comme développement à la fois :⁴

- Supportable pour les écosystèmes dans lesquels nous vivons, donc économie en ressources naturelles et aussi propre que possible.
- Viable autosuffisant à long terme, c'est-à-dire fondé sur des ressources renouvelables et autorisant une croissance économique riche en emploi notamment là où les besoins essentiels ne sont pas couverts
- Vivable pour les individus et les collectivités, donc orienté vers la cohésion sociale et l'accès pour tous à une haute qualité de vie.

Le terme de développement durable se remonte dans le monde des entreprises aux années 50 lorsque BOWEN écrivait que "*les entreprises devraient intégrer la dimension sociétale dans leurs stratégies pour répondre aux exigences de la société*".⁵ L'entreprise traditionnelle est soumise au critère d'efficacité économique, le concept de développement durable l'expose de surcroît aux critères d'efficacité écologique et sociale⁶. Il s'appuie sur la qualité environnementale et sociale des produits, l'utilisation et l'élargissement des formes alternatives des consommations, ainsi que sur la réduction des ressources naturelles utilisées. En permettant finalement d'assurer un équilibre des pouvoirs entre les priorités économiques et les impératifs sociaux et écologiques des entreprises.

⁴ Christian BRODHAG, Florent Breuil et autres, dictionnaire du développement durable, édition afnor, Paris, 2004, p66.

⁵ Khaled TAHARI, La responsabilité sociale de l'entreprise en économie de transition, université d'Oran-Algérie consulté sur le site www.aderse.org/./La%20responsabilité%20sociale%20de%20l'entreprise%20e, le 08/07/2010

⁶ Beat BURGEMMEIER, économie du développement durable, 2^{ème} édition, Boeck université, Bruxelles, 2007, P248

Il n'y a pas de développement durable si le respect des droits humains, la valorisation des ressources humaines, la protection de l'environnement, l'observation de normes éthiques dans les rapports avec les clients et avec les fournisseurs, la bonne gouvernance d'entreprises et l'engagement sociétal de l'entreprise, ne sont pas respectés.⁷ En plus, Selon la théorie des parties prenantes (Freeman, 1984)⁸, actionnaires, dirigeants, consommateurs, salariés en même temps que des collectivités locales ou des organisations non gouvernementales, ou toute institution capable d'influencer la stratégie de l'entreprise, doivent être associées au processus de décision. L'entreprise est donc le lieu de socialisation des individus, mais aussi de la société dans son ensemble. Elle doit s'interroger sur sa fonction sociale, sur sa légitimation et se poser la question des effets qu'elle produit sur la société.

2- Développement Durable: entre Besoin éthique et Enjeu Stratégique

Pour Peter Drucker l'entreprise n'est plus, comme au temps de Fayol, considérée comme un instrument. Elle dépasse également sa simple fonction économique de la recherche du résultat. L'organisation possède avant tout un rôle social.⁹ Selon ce raisonnement, les objectifs des entreprises d'aujourd'hui ne doivent pas être seulement matériels mais aussi sociaux et écologiques. L'entreprise a besoin de confronter de nombreuses contraintes afin d'améliorer leur efficacité dans les domaines économique, social et environnemental à la fois. Mais dans la réalité, notre mode de développement actuel est centré sur la performance économique : Les dirigeants n'agissent que

⁷Interventions introductives et Conclusions du Séminaire sur la Responsabilité Sociale des Entreprises dans l'espace francophone, Rabat, Maroc, 28 février au 1er mars 2008, p03

⁸ Rousseau SANDRINE, Entreprises publiques et développement durable : Réflexion sur un engouement, *Revue française de gestion*, 2008/5 n° 185, p56

⁹ Peter DRUCKER, vers la nouvelle organisation, la fondation Drucker, l'entreprise de demain, édition village mondial, Paris, 1998, p11

pour leurs objectifs financiers, le progrès technologique ne favorise que l'accroissement de la productivité et la mondialisation des marchés ne contribue qu'à l'augmentation des échanges commerciaux et des flux financiers.

En plus, selon l'analyse traditionnelle de Williamson, (1985) des coûts de transaction¹⁰, les individus et par extension les entreprises agissent de façon opportuniste, en utilisant des voies égoïstes et avec ruse. Dans ce sens, la réussite des entreprises n'entraîne pas certainement le progrès sociale et ne contribue pas nécessairement à la résoudre des problèmes de la société. Au contraire sous la pression permanente du marché, les activités économiques sont souvent à l'origine de problèmes sociaux graves (le travail des enfants, les salaires démesurés, exclusion sociale, inégalité croissante dans les pays et entre les pays, précarité de l'emploi...). Ainsi que les choix d'investissement peuvent générer des risques et d'évènements catastrophiques naturels (pollution de l'air et de l'eau, épuisement des ressources naturelles, érosion des sols, déforestation, émission de gaz, marées noires, pluies acides, etc).

Il est donc normale que les effets des activités des entreprises soient soumis à la critique, encadrés par des règles et assujettis au contrôle. Dans ce cadre, le développement durable exige de la part des entreprises de s'imposer des contraintes visant notamment à légitimer leurs actions et d'intégrer des préoccupations sociétales dans leur fonctionnement. Ces préoccupations sont envisagées notamment par le respect des normes dans les domaines de l'environnement (ISO 14001, ISO 14004, ISO 26000), de l'hygiène et de la sécurité au travail (OHSAS 18001, BS 8800), du social et de l'éthique (SA 8000, AA 1000) et de l'excellence (EFMQ).

¹⁰Faouzi BENSEBAA Et Amira Amara, La mise en œuvre des pratiques socialement responsables : entre déterminisme et comportements proactifs, colloque international sur gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise, l'université de Tlemcen ,5 et 6 décembre 2007, p2

Mais en réalité, on ne peut mépriser qu'il existe également un alignement de la dynamique concurrentielle selon des normes sociales et environnementales. Bien évidemment que les impacts sociaux et environnementaux des activités de l'entreprise influent sur l'image et la réputation de l'entreprise et reflètent la valorisation et le modèle économique même de l'entreprise. C'est pour cela les enjeux stratégiques jouent aussi un rôle primordial dans l'orientation des entreprises vers le développement durable. Ils sont marqués par l'émergence de l'orientation client, nouveaux critères d'excellence, et l'entrée sur de nouveaux marchés.

Dans ce sens, il faut que les entreprises soient aujourd'hui de plus en plus nombreuses à considérer le développement durable non comme un coût mais comme un investissement; non comme une contrainte mais comme une opportunité à saisir et comme un enjeu stratégique.¹¹ C'est une nouvelle stratégie de développement qui peut être utilisée comme enjeu capital dans la concession des avantages comparatifs, au moment opportun réalisant par une dynamique de compétitivité proactive.

Selon une étude faite par Harvard, l'université d'excellence des élites du capitalisme mondialisé, les entreprises viables aujourd'hui, sont celles qui sont capables de contribuer à créer de la valeur, des écosystèmes en santé et des communautés solides. Ceci se traduit de manière immédiate par l'amélioration des performances financières et une meilleure stabilité sur le marché, même lors des moments difficiles (réputation et marque solide). En rappelant que les marchés actuels sont de plus en plus exigeants en ce qui concerne la qualité, la reconnaissance du produit, la transparence des processus productifs et la force sociale de la marque. Mais en parallèle, il est de plus en plus difficile pour les entreprises de rester compétitives par la différenciation de

¹¹ J. Ernult, A. Ashta, Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des Parties prenantes : Évolution et perspectives, Cahiers du CEREN 21, 2007, P5

leurs produits. A cet effet, Philip kotler pense que le civisme ou le manque de civisme constitue aujourd'hui le mode de différenciation le plus efficace.¹² Il s'agit pour les entreprises de prendre conscience du fait que l'amélioration des conditions environnementale et sociale par un management socialement responsable et respectueux des attentes des différentes parties prenantes, se traduira pour elles par diverses opportunités¹³, telle que:

- Valoriser son image dans la société et auprès des différentes parties prenantes.

- Répondre aux attentes des clients avec pour contrepartie des avantages concurrentiels certains.

- Mobiliser le personnel en le faisant davantage adhérer aux objectifs et valeurs de l'entreprise.

- Enfin, maîtriser les risques environnementaux et sociaux, la garantie étant la prévention contre les accidents coûteux et parfois suicidaires pour la pérennité de l'entreprise ; etc.

Tous ces arguments significatifs indique que le développement durable est donc une forme de responsabilité sociétale dite stratégique qui va bien au-delà des actions réservées pour avoir des certifications des normes nationales ou internationales .Il devient synonyme de pérennité ou de viabilité et une vision stratégique incontestable qu'elle affecte la position de l'entreprise par rapport aux concurrents. Il est crucial pour la survie à long terme de l'entreprise et pour ses avantages plus ou moins durables : améliore l'image publique et la légitimité dans la société, renforce la compétitivité, attire les meilleurs candidats et fidélise les talents dans un environnement de travail complexe et en constante mutation. Néanmoins, face à ces objectifs ambitieux, il s'agit de repenser

¹² Philip kotler, concurrence et citoyenneté, L'entreprise de demain, Philip kotler, la fondation Drucker, l'entreprise de demain édition village mondial, Paris, 1998, p122

¹³ Abdesselem Bendiabdellah, gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise, communication introductive, colloque international sur gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise, l'université de Tlemcen ,5 et 6 décembre 2007, p6

l'organisation et le fonctionnement de l'entreprise pour servir un nouveau modèle de société.

3 – Défi du changement et d'innovation organisationnels :

Concernant le besoin du changement et d'innovation organisationnels comme démarche de développement durable, nous entreprenons par la commission mondiale sur l'environnement et le développement qui définit le développement durable comme "*processus de changement par lequel l'exploitation des ressources, l'orientation des investissements, des changements techniques et institutionnels se trouvent en harmonie et renforcent le potentiel actuel et futur de satisfaction des besoins des hommes*". Dans le même sens, Einstein a confirmé que l'entreprise a besoin de changer afin d'améliorer sa relation avec la société. Selon lui : "*on ne peut pas résoudre des problèmes avec les mentalités qui ont créées*". Bernard CALISTI et Francis KAROLEWICZ¹⁴ affirment de leur côté que l'entreprise doit être en contact permanent avec son environnement dans un ajustement créateur et dès qu'elle perde ce contact, son potentiel de vie diminue. Cela met en évidence que l'innovation continue s'avère indispensable, afin de protéger les sources de revenus existantes, générer de nouvelles et répondre aux exigences croissantes de la société.

En plus, le concept de l'innovation organisationnelle renforce aussi la dimension sociale a été pressé en service à surmonter les problèmes de la responsabilité environnementales et sociales (Holmes et Moir, 2007; Midttun, 2007)¹⁵. Nous retiendrons également la définition de Pavitt (2003) qui voit l'innovation organisationnelle et la responsabilité sociale deux termes

¹⁴ Bernard CALISTI, Francis KAROLEWICZ, RH et développement durable Une autre vision de la performance, Edition d'organisation, paris, 2006, P86

liés¹⁶. Par exemple, Délocalisation de la production, externalisation et l'organisation de la production à l'échelle internationale accroît la puissance des très grandes firmes. Conjointement elles se développent ainsi dans le cadre d'une responsabilité sociale et environnementale (respecter les normes internationaux, ouvrir des poste d'emploi, mieux servir le client, chercher des énergies renouvelables,...). Face à cette exigence, les entreprises sont actuellement, occupées par la définition des bons modèles d'organisation, considérés comme conditions sociales et sociétales de leur programme de développement.

Dans la même considération, le développement durable est trop souvent considéré comme une innovation modulaire dans les organisations et l'innovation bénéfice principalement à l'environnement. Un peu plus de la moitié des entreprises franc-comtoises ont innové entre 2006 et 2008 dont l'innovation organisationnelle est la forme la plus fréquente et 66 % des entreprises innovantes ont introduit une innovation apportant un bénéfice environnemental. Dans cette optique, l'innovation organisationnelle constitue un défi pour un nombre considérable d'entreprises adoptant une culture de développement durable. Il s'agit d'une nouvelle logique d'organisations et de fonctionnement pour garantir avec la dynamique de création de valeurs matérielles des nouvelles valeurs immatérielles (contribution au développement de comportements écologiques et réalisation d'activités d'intérêt collectif). C'est-à-dire que ces mouvements de changement et d'innovation organisationnels doivent viser concrètement :

- La préservation de l'environnement : la gestion des déchets, les économies d'énergie, l'utilisation accrue des ressources renouvelables, l'application de nouvelles réglementations environnementales,

¹⁶ Christian LEBAS, Nicolas POUSSING Les comportements d'innovation et de responsabilité sociale sont liés. Une analyse empirique sur des données luxembourgeoises, article présenté au séminaire de l'IREGE, 14 Janvier, 2010, p 03

la limitation d'émission des gaz et des bruits, le marketing vert...

- Le respect des normes sociales : le respect des droits de l'homme, la gestion des risques professionnels, la valorisation des ressources humaines, l'observation de normes éthiques dans les rapports avec les clients et avec les fournisseurs, la bonne gouvernance, le syndicat, le respect des cultures, la participation à la vie locale, etc.

L'introduction du concept de développement durable dans l'entreprise modifie donc ses objectifs, sa stratégie et encore son mode d'organisation et de fonctionnement. Il s'agit d'identifier premièrement les modes d'organisation et de gestion classiques mis en cause par l'introduction de concept de développement durable et de trouver les moyens de mieux comprendre de quelle manière ils peuvent évoluer. En créant de nouvelles structures moins hiérarchisées et un nouveau mode management moins centralisé et moins directif. Elle engendre aussi des changements et des innovations sur la nature des fonctions exercées par l'entreprise (la fonction hygiène et sécurité, la fonction de l'audit qualité interne,...), comme elle provoque également un bouleversement dans la manière dont ces différentes fonctions sont pratiquées. Des nouvelles pratiques socialement innovantes soient encouragées afin que les conditions de travail des salariés ne se dégradent, en passant par le développement des logiques de sécurisation des parcours professionnels d'après les formations et les stages de perfectionnement. En impliquant des dimensions des contacts entre entreprise et ses client et fournisseurs afin d'éviter tous les paradoxes et les contradictions néfastes à la confiance et également à l'efficacité.¹⁷ Il s'agit de reformer l'organisation de l'entreprise en vue de mettre en place une

¹⁷ Isabelle PYBOURDIN, TIC et changement organisationnel : approche par l'accompagnement Communication et organisation N°: 37, 2010, P37

structure transversale et des modes du management participatif qui servent clairement un développement durable. Dans la même perspective, des innovations organisationnelles disposent des relations de partenariat et d'association des entreprises mutualisant leurs compétences matérielles et humaines et proposant des contrats stables aux salariés, tout en répondant à leur impératif de flexibilité et de qualité.¹⁸

En plus, L'un des objectifs clés des politiques de GRH est de faire participer davantage les employés par des équipes autogérées, pouvoirs transférés aux employés et la participation aux bénéfices. A cet égard, le changement conduit à des évolutions symboliques et identitaires considérables comme les mouvements syndicaux (Loubet, 2001)¹⁹. Ce sont des pratiques organisationnelles grâce auxquels les entreprises peuvent faire augmenter l'engagement et la motivation des salariés envers le développement durable. Ils exigent habituellement une modification des comportements, des attitudes, des habiletés, des modes de travail. Il s'agit notamment de développer l'information sociale et environnementale communiquée par les entreprises à l'attention de leurs parties prenantes (actionnaires, salariés, ONG, riverains, etc.). Ainsi la synergie de continuité et de l'autorégulation nommée changement permanent, doit en réalité s'appuyer sur des logiques d'intelligence collective et d'apprentissage organisationnel.

4- Cas de l'entreprise ENAFOR:

L'Entreprise Nationale de Forage (ENAFOR) assure le forage de puits, ainsi que l'exploitation de gisements d'hydrocarbures et/ou de nappes d'eau, les opérations d'entretien des puits producteurs de Pétrole ou de gaz (Work-Over) pour le compte des clients nationaux et internationaux. Elle a pour mission de participer

¹⁸Olivier BOUBA- Olga, L'innovation ne s'arrête pas à la technologie, www.agefi.com consulté le 21/05/2007

¹⁹Richard SOPARNOT, L'évaluation des modèles de gestion du changement organisationnel : de la capacité de gestion du changement à la gestion des capacités de changement, *Gestion*, 2004/4 Vol. 29, p33

activement à l'effort déployé par le groupe SONATRACH pour la reconstitution des réserves hydrocarbures et énergétiques en général.

Le domaine d'activité de cette entreprise impose la responsabilité sociétale comme composante stratégique et un élément capital dont elle doit tenir compte. Face à cette exigence, l'entreprise est actuellement, occupée par la définition des bons modèles d'organisation et fonctionnement, considérés comme conditions sociales et environnementale de leur programme de développement. La culture d'ENAFOR s'appuie sur des valeurs qui sont le fondement de ses actions présentes et futures: prévention et sécurité au milieu du travail, l'esprit d'équipe, la transparence, le professionnalisme et la protection de l'environnement.... Elle s'est assigné des objectifs ambitieux répondant aux standards internationaux exigés par le marché, ayant pour finalité la pérennité et le développement durable.

Face à ces objectifs, ENAFOR a adopté un ensemble des changements et des innovations organisationnels destinés d'une part à gérer et à améliorer continuellement la performance globale des activités et d'autre part à assurer de plus en plus un développement durable. A savoir :

4 -1 Changement et innovation des procédés et des techniques de production :

Dans le cadre de la préparation de la relève, le rajeunissement et l'amélioration des processus du travail et la modernisation des moyens de production, ENAFOR a entrepris ce qui suit :

- L'acquisition des appareils neufs de forage et Work-Over pour la maîtrise de la haute technologie du forage et des coûts de production.
- La réalisation d'un large programme de revamping pour la mise à niveau international de ses installations de forage (tel que l'introduction du Top Drive, S.C.R

et traitement des solides, conformément aux normes A.P.I et I.A.D.C) afin de rester dans la pointe de sa branche d'activité.

- L'assainissement, le réaménagement et l'organisation des zones de stockage au niveau des différentes bases de l'entreprise.
- La mise en place des audits qui ne sont pas seulement utilisés par l'entreprise comme des instruments de mesure des performances atteintes par rapport à des objectifs prédéfinis, mais aussi comme des outils permettant aux entités de progresser de manière continue dans le sens d'une amélioration de leur performance sociale.
- La modernisation de ses moyens et technologie informatiques par l'utilisation de nouveaux systèmes de gestion de réalisation (le E.R.P, progiciel de gestion intégré).
- la mise en place des travaux de maintenance préventive de l'ensemble de ses moyens de production et de logistique et la mise à jour de la banque de données relative au cycle de vie de ses moyens grâce au système de Gestion de la Maintenance Assistée par Ordinateur (GMAO).
- La procuration des pouvoirs de prise de décisions aux chefs de chantiers concernant la supervision de l'opération de forage et maintenance des puits, afin de réaliser les objectifs attendus et respecter les délais fixés.

4-2 Valoriser et préserver les compétences et relever le niveau de qualification:

Avec une expérience et un savoir faire de plus de 40 ans dans le métier de forage pétrolier, les ressources humaines, notamment les compétences constituent le facteur clé de la réussite pour ENAFOR. Sa politique dans la Gestion de ses ressources humaines consiste à former et retenir le personnel à haut potentiel dont l'entreprise a besoin dans un environnement socio-économique de plus en plus ouvert et compétitif. C'est pour cette raison, la société a entamé:

- Le recrutement de jeunes universitaires et des spécialistes dans les métiers professionnels constituent une action continue et prioritaire.
- La mise en place de mesures incitatives et de stimulation en termes d'avantages sociaux par la surveillance médicale des travailleurs et la prime de fidélité et de motivation pour le personnel particulièrement en faveur de son personnel clé de forage et des métiers spécifiques.
- Le renforcement des relations du travail et la loyauté par la modification du contrat du travail.
- L'amélioration des conditions d'accueil et de prise en charges des nouvelles recrues, ainsi que l'amélioration des conditions de vie et de travail sur les bases de vie et chantiers.
- La mise en œuvre du nouveau Référentiel Permis de travail du Groupe SONATRACH, pour lequel ENAFOR a mis en place un plan de formation sensibilisation spécifique pour en assurer la maîtrise.
- La formation des managers au leadership les spécialités du forage, électricité et mécanique de sonde et de Well Control

afin de constituer un levier privilégié pour la promotion et le développement des ressources humaines.

- La mise en place d'une structure formelle d'échanges avec les employés et d'une politique de transparence et de gestion participative. En permettant aux salariés d'exprimer leurs attentes, de faire part des problèmes liés à son activité et de participer à leur résolution en partenariat avec les responsables de la société.
- La mise en place des accords de coopération et des relations avec ses clients, fournisseurs, et aussi avec d'autres entreprises, les universités, centres de recherche et des institutions publiques à travers des alliances (des partenariats ou de sous-traitance). Ces relations permettent de développer un capital social, échanger des informations pertinentes et développer une communication efficace et rapide, réduire les coûts de transaction, entretenir un système de veille technologique et surtout d'accéder à des compétences et des moyens complémentaires et synergiques.

4-3 changements et innovations organisationnels visent principalement QSHE:

Dans le même sens et dans le cadre de sa politique QHSE, ENAFOR a engagé une série d'actions :

- La sensibilisation du personnel à l'application rigoureuse des procédures et des instructions de travail et de sécurité.

- La généralisation du passeport HSE pour s'assurer que les visites périodiques réglementaires sont réalisées, et que les formations appropriées sont prodiguées aux travailleurs exposés aux risques professionnels.
- La mise en place des tableaux de bord « Environnement » au niveau de chacune des structures opérationnelles de l'entreprise pour assurer le suivi et le contrôle (suivi des consommations, ségrégation et collecte des différents déchets, imputation des rebuts....).
- Le lancement d'un programme de formation continue du personnel pour l'application d'un large programme H.S.E (Santé, Sécurité et protection de l'Environnement) au milieu de travail.
- L'évaluation des risques liés aux postes de travail (EVRP), initiée par la direction centrale HSE SONATRACH, qu'ENAFOR s'est appropriée pour l'application au niveau des chantiers de forage et des structures logistiques.
- La certification de son Système de Management Intégré (SM/QHSE) Qualité Santé – Sécurité selon les normes internationales ISO 9001-2008 (Qualité), ISO 14001-2004 (Environnement) et le référentiel OHSAS 18001-2007 pour la Santé et la Sécurité.
- surveillance régulière des audits internes conforte la fiabilité et l'amélioration continue du Système de Management Intégré mis en place par l'Entreprise.

- La mise en place de la méthode STOP sur les chantiers de forage et son déploiement au niveau du reste des structures depuis 2012.
- L'assainissement, le réaménagement et l'organisation des zones de stockage au niveau des différentes bases de l'Entreprise.
- La mise en œuvre du nouveau Référentiel Permis de travail du Groupe SONATRACH, pour lequel ENAFOR a mis en place un plan de formation sensibilisation spécifique pour en assurer la maîtrise.
- La dotation d'un système d'information puissant, dont l'information est devenue la matière première du travail.
- Le développement d'une autorité professionnelle naturelle, et un savoir déléguer et responsabiliser plus proche de l'opérationnel quotidien.

5- Résultats et perspectives de l'entreprise :

ENAFOR reste l'une des premières entreprises Algériennes qui se sont illustrées dans une démarche du développement durable. Les actions précédemment citées ont permis d'améliorer de manière conséquente la performance et le climat social de l'entreprise. D'abord, grâce aux efforts des collectifs de nombre de nos chantiers, la société accomplissent continuellement les opérations de Forage, de Work-Over et de Démontage Transport et Montage (DTM), en des temps records, par rapport aux exigences et les pré-requis des maîtres d'œuvres. Le tableau ci-dessous montre les performances réalisées au 1er trimestre 2013.

Tableau 1: Performances DTM réalisées au 31 Mars 2013

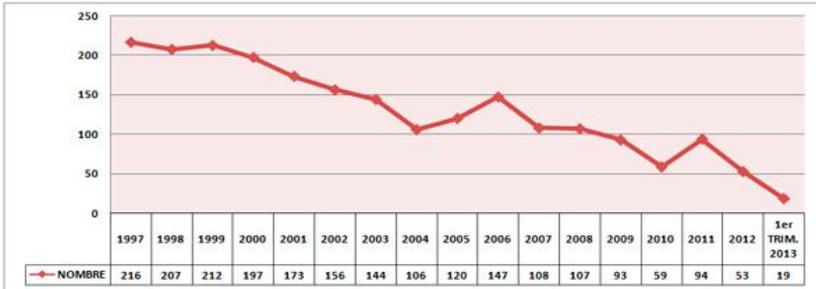
APPAREIL	MOIS	ACTIVITÉ	TEMPS PRÉVU PAR LE CLIENT (Jour)	TEMPS RÉALISÉ PAR L'APPAREIL (Jour)	GAIN (Jour)
ENF 03	janv.	WORK-OVER	11,00	8,00	3,00
	fév.	WORK-OVER	10,00	7,00	3,00
	Mars	WORK-OVER	10,00	9,00	1,00
ENF 04	janv.	WORK-OVER	7,00	5,50	1,50
	févr.	WORK-OVER	9,00	7,00	2,00
ENF 25	janv.	WORK-OVER	8,00	7,16	0,84
ENF 30	janv.	WORK-OVER	40,00	31,96	8,04
ENF 34	févr.	WORK-OVER	8,00	7,29	0,71
ENF 35	janv.	EXPLORATION	25,00	23,00	2,00

Source: www.enafor.fr

Ces indicateurs performance opérationnelle reflètent l'amélioration de la flexibilité de système de production et le développement des dispositifs de prévention pour éviter les risques de dysfonctionnement dont l'efficacité augmente. En réduisant les coûts des activités et les délais de réalisation qui permettent l'entreprise d'améliorer le rendement en matière de productivité, la compétitivité sur les prix et de gagner plus des parts de marchés.

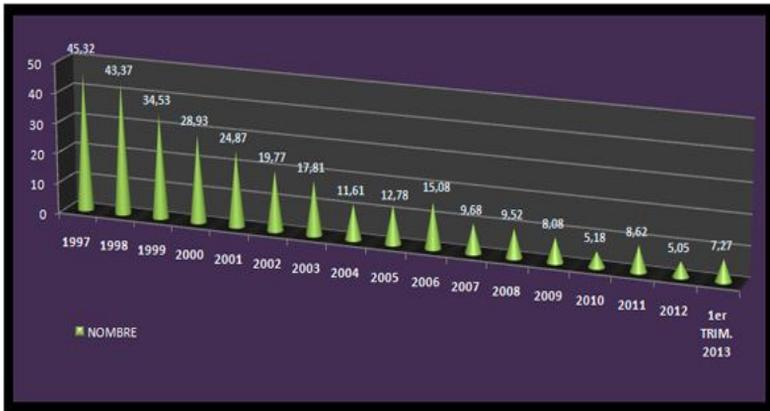
Ensuite, l'application rigoureuse des normes HSE par l'entreprise est couronnée d'année en année, de succès et ce, par l'accomplissement de performances remarquables en matière du nombre (figure1) et du taux de fréquence des accidents au niveau de plusieurs chantiers (figure2). Et l'ordre du mérite est la réalisation de records exceptionnels de 365 jours et plus, sans accidents de travail.

Figure 1: L'évolution du nombre d'accidents de 1997 au 1^{er} trimestre 2013



Source: www.enafor.fr

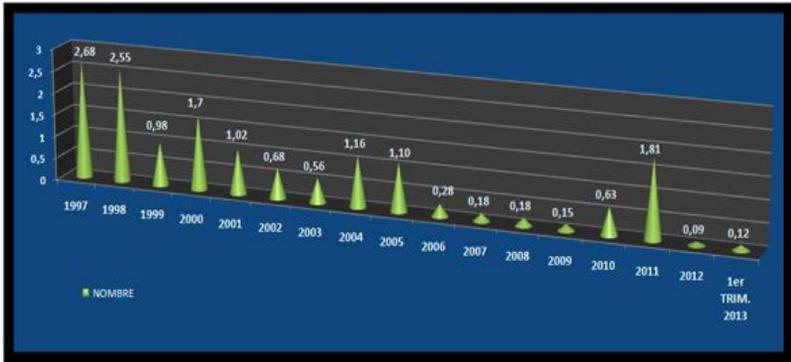
Figure 2: L'évolution du taux de fréquence de 1997 au 1^{er} trimestre 2013



Source: www.enafor.fr

La sensibilisation du personnel à l'application rigoureuse des procédures et instructions de travail et de sécurité, accompagnées de campagnes de sensibilisation permettant à l'Entreprise de continuer à enregistrer des performances sur performances en matière de la gestion des risques du travail. Cela est encore confirmé par l'évolution du taux de gravité des accidents et des incidents du travail durant les années précédentes (figure3).

figure3: L' évolution du taux de gravite de 1997 au 1er trimestre 2013



Source: www.enafor.fr

Ces performances HSE enregistrées attestent de plus en plus :

- Le professionnalisme et de la maitrise parfaite en matière de prévention de la survenance des accidents et incidents durant l'accomplissement du travail. Et l'amélioration des conditions de travail, de transport et d'hébergement, ainsi que le renfort en personnel et en moyens de santé
- L'engagement de tout un chacun pour une amélioration continue du Système de Management de la Qualité – Santé – Sécurité. la politique QHSE d'ENAFOR, relative à la sécurité et la santé de ses employés, la protection et la sécurisation de ses installations.
- L'assurance de qualité de formation et l'information en matière de sécurité au travail par des actions et campagnes de sensibilisation du personnel à l'application rigoureuse des procédures et instructions de travail et de sécurité.

L'attraction, la mobilisation et la fidélisation des employés apparaissent donc de plus en plus comme condition essentielles pour la contribution de l'entreprise ENAFOR au développement durable. Il s'agit de mettre en place des pratiques de GRH répondant autant que possible aux attentes des employés. L'engagement réel de l'entreprise envers l'amélioration de la satisfaction des employés en matière de qualité, de santé et de sécurité, ainsi de la planification de leur carrière et de leur bien-être, renforcera la performance sociale et économique en parallèle.

Conclusion :

Le concept de développement durable propose une voie de rapprochement entre le développement économique, la responsabilité sociale et l'équilibre écologique. Il exprime clairement l'idée d'un élargissement du domaine de management, au-delà de son acception traditionnelle. C'est-à-dire que l'entreprise doit non seulement se soucier de sa rentabilité et de sa croissance, mais aussi de maîtriser durablement l'impact de son activité sur l'environnement social et naturel dans lequel elle exerce ses activités. Il provoque progressivement un changement dans les mentalités, les valeurs et les perspectives d'activité des entreprises et génère une notion de performance nécessitant d'adopter des solutions nouvelles.

De ce fait le changement et l'innovation dans les pratiques managériales et organisationnelles sont indispensables pour la mise en œuvre d'une approche profondément ancrées de responsabilité sociétale. Ils doivent être faits afin d'enraciner les nouvelles pratiques du développement durable et d'installer un modèle radical de la conception organisationnelle qui cherche à exploiter le potentiel d'innovation et de transformation organisationnelles de manière à améliorer la relation de l'entreprise avec son environnement économique, social et écologique.

Il s'agit des nouveaux paradigmes de développement, des nouveaux modes d'organisation et de fonctionnement,

ainsi que des attitudes et des comportements différents. Il impose des changements organisationnels permettant d'assurer continuellement une réelle politique de responsabilité sociétale, de pérennité et de la performance durable. Il doit être entièrement partie de la gestion quotidienne qui se repose sur l'implication de tout le personnel et la mise en commun de synergie.

Référence :

- 1- Abdesselem BENDIABDELLAH, communication introductive, colloque international sur gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise, l'université de Tlemcen ,5 et 6 /12/ 2007.
- 2- Bernard CALISTI, Francis KAROLEWICZ, RH et développement durable Une autre vision de la performance, Edition d'organisation, paris, 2006.
- 3- Beat BURGEMMEIER, économie du développement durable, 2^{ème} édition, Boeck université, Bruxelles, 2007.
- 4- Camille CARRIER, cultiver la création et gérer l'innovation dans les PME, management PME, de la création à la croissance, Person édition, canada, 2007.
- 5- **Catherine** BODET, **Thomas** LAMARCHE, La Responsabilité sociale des entreprises comme innovation institutionnelle. Une lecture régulationniste, Revue de la régulation Capitalisme-institutions- pouvoirs, n°1 | Juin 2007.
- 6- Cécile PATRIS et autre, L'innovation technologique au service du développement durable Services fédéraux des affaires scientifiques, techniques et culturelles Programme « Leviers du développement durable »Rapport de synthèse, Février 2001,
- 7- Christian BRODHAG et autres, Dictionnaire du développement durable, édition afnor, paris, 2004.
- 8- Chantal BONNET, Marché et développement durable un modèle gagnant, édition alpha, Alger, 2006.
- 9- Christian Le Bas et Nicolas POUSSING, Les comportements d'innovation et de responsabilité sociale sont liés. Une analyse empirique sur des données

- luxembourgeoises, article présenté au séminaire de l'IREGE, 14 Janvier, 2010.
- 10- Caroline MOTHE et autres, les effets synergiques de l'innovation organisationnelle et les performances de l'entreprise, P4-5, consulté sur cite www.ceps.lu le 08/07/2010.
- 11- Faouzi BENSEBAA et Amira AMARA, La mise en œuvre des pratiques socialement responsables : entre déterminisme et comportements proactifs, colloque international sur gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise, l'université de Tlemcen ,5 et 6 décembre 2007.
- 13- Farid BADDACH, le développement durable, édition groupe eyrolle, paris, 2008.
- 14- J. ERNULT, A.ASHTA, Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des Parties prenantes : Évolution et perspectives, Cahiers du CEREN 21; 2007.
- 15- Interventions introductives et Conclusions du Séminaire sur la Responsabilité Sociale des Entreprises dans l'espace francophone, Rabat, Maroc, 28 février au 1^{er} mars 2008.
- 16- Perrine FERAUGE, Innovation et développement durable : proposition d'un cadre conceptuel, Centre de Recherche Warocqué, Working paper, 07/2009, <http://www.mendeley.com/research/innovation>, consulté le 10/07/2011.
- 17- Khaled TAHARI, La responsabilité sociale de l'entreprise en économie de transition, www.aderse.org/..La%20responsabilité%20sociale%20de%20l'entreprise%20consulté le 08/07/2011.
- 18- <http://www.enafor.dz/>
- 19- Rousseau SANDRINE, Entreprises publiques et développement durable, Réflexion sur un engouement, Revue française de gestion, 2008/5 n° 185.
- 20- Peter DRUCKER, vers la nouvelle organisation, la fondation Drucker, l'entreprise de demain, édition village mondial, Paris, 1998.

- 21- Guillion a, Etude de la relation entre le changement organisationnel et l'investissement intellectuel dans les PME, thèse de doctorat en science de gestion, université Montpellier 1, 15octobre1993.
- 22- Caroline MOTHE et autres, les effets synergiques de l'innovation organisationnelle les pratiques et les performances de l'entreprise, consulté sur www.ceps.lu le 08/07/2010.
- 23- Christian LEBAS, Nicolas POUSSING, Les comportements d'innovation et de responsabilité sociale sont liés. Une analyse empirique sur des données luxembourgeoises, article présenté au séminaire de l'IREGE, 14 Janvier, 2010.
- 24- Isabelle PYBOURDIN, TIC et changement organisationnel : approche par l'accompagnement Communication et organisation N°: 37, 2010.
- 25- Olivier BOUBA-OLGA, L'innovation ne s'arrête pas à la technologie, www.agefi.com consulté le 21/05/2007.
- 26- Richard SOPARNOT, L'évaluation des modèles de gestion du changement organisationnel : de la capacité de gestion du changement à la gestion des capacités de changement, *revue de Gestion*, 2004/4 Vol 29.